

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique



جامعة وهران
Université
d'Oran



المدرسة العليا للعلوم الاجتماعية
Faculté des sciences sociales
للعلوم الاجتماعية والإنسانية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع

المدرسة والمواطنة الطور المتوسط لبعض متوسطات مدينة تلمسان نموذجا

إشراف:

أ.د. بشير محمد

إعداد الطالبة:

رحوي عائشة

لجنة المناقشة:

- د. العايدي عبد الكريم أستاذ محاضر (أ) جامعة وهران رئيسا
- أ.د. بشير محمد أستاذ التعليم العالي جامعة تلمسان مشرفا
- د. طيبي غماري أستاذ محاضر (أ) جامعة معسكر مناقشا
- د. الزاوي مصطفى أستاذ محاضر (أ) جامعة وهران مناقشا
- د. الشريف مصطفى أستاذ محاضر (أ) جامعة تلمسان مناقشا

السنة الجامعية : 2010-2009

كلمة شكر

أحمد الله سبحانه وتعالى على أن أعانني ووفقني في إتمام هذا العمل راجيا منه عز وجل الرضا والقبول.

أقدم شكري الجزيل وامتناني الكبير إلى أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور بشير محمد لإشرافه على هذه المذكرة فله مني أصدق وأسمى عبارات التقدير والاحترام.

وأخص بالشكر أستاذتي وقدوتي الأستاذة بلحريزي سعاد على ما تلقيته منها من توجيهات ونصائح فلها مني كل الشكر والاحترام.

وأشكر كل أساتذة المدرسة الدكتورالية للعلوم الاجتماعية والإنسانية وعلى رأسهم الأستاذ الدكتور بن شرقي بن مزيان، وإلى كل من سهر على تعليمي من أول دخول مدرسي.

كما أشكر كل من كانت له يد العون في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد .

الإهداء

إلى نور عيني ومصباح دربي

أبي وأمي

إلى خالتي العزيزة إلى كل من أحبني في الله

الفهرس العام

مقدمة عامة

الفصل الأول: المواطنة ، مفهومها، سيرورتها التاريخية، قيمها
ومبادئها.

الفصل الثاني: التربية على المواطنة، مفهومها، أهميتها
ومضمونها.

الفصل الثالث: واقع التربية على المواطنة في الجزائر
(دراسة ميدانية).

الخاتمة

اكتسب مفهوم المواطنة منذ العهد اليوناني أهمية بالغة في حياة الشعوب حيث يرجع أصل استعماله إلى زمن الديمقراطية الإغريقية التي تعتبر أساس الديمقراطية المعاصرة. إذ استعمل لفظ المواطنة في الحضارتين اليونانية و الرومانية لتحديد الوضع القانوني و السياسي للفرد اليوناني والروماني. و قد مر المفهوم بسيرورة تاريخية طويلة عرف خلالها تحولات عديدة، و هو الآن يعد أحد المفاهيم الرئيسية في الفكر الليبرالي و ركيزة من الركائز النظرية للنظم الديمقراطية التي تنتهجها الدول الحديثة و مستندا علميا للسلوك الإنساني في الجماعة داخل الدولة.

و لكن المواطنة ليست حالة طبيعية معطاة بحيث تولد مع الإنسان في فطرته بل إنها مجموعة من الخصائص و الصفات التي يكتسبها الإنسان اكتسابا بالتربية و التعليم و الممارسة. و لما كان النظام التربوي من أهم نظم البناء الاجتماعي التي اعتمدها الإنسان لتنظيم مجتمعه من خلال إعداد الجيل الصاعد و تربيتهم حيث يعمل هذا النظام من خلال أجهزته على تهيئة الفرد جسديا و عقليا ليكون عضوا سويا متكيفا مع المجتمع، و باعتبار المدرسة إحدى أهم مؤسسات هذا النظام فإنها تعنى بالتربية على المواطنة لما لها من الدور الفعال في تكوين المواطن الفعال و المسؤول الذي له وعي بأنه صاحب حقوق أساسية مدنية و سياسية و اجتماعية و اقتصادية و ثقافية، و صاحب سيادة تتطلب منه ممارسة تلك الحقوق مع المواطنين الآخرين و بأنه مسؤول عن القيام بواجبات تجاه شركائه في المواطنة. و لذلك نجد أن التربية على المواطنة تشكل مكونا رئيسيا من مكونات النظم التربوية في الدول الديمقراطية الحديثة بحيث تقوم بدور أساسي في تكوين الروابط المدنية التي تبنى عليها هذه الدول.

و الجزائر من الدول السائرة في طريق النمو و المتجهة نحو الديمقراطية و هي الآن تعيش مرحلة انتقالية إلى النهج الليبرالي لذا لا غنى لها عن التربية على المواطنة لمدى أهميتها و ضرورتها في الحياة السياسية و الاجتماعية للدولة و ذلك لتكوين المواطن الواعي بحقوقه و واجباته و مسؤولياته

و الذي سيكون العنصر الفعال في مجتمعه و وطنه، و خصوصا و أن الجزائر شهدت أزمة سياسية عاشت على إثرها عشرية سوداء من عدم الاستقرار و الأمن و التي كانت من أهم أسبابها الإنفراد بالسلطة و تغييب مشاركة المواطن الجزائري في صنع القرار بالإضافة إلى هضم حقوقه خاصة منها السياسية و المدنية فبعد الاستقلال انتهجت الجزائر النظام الاشتراكي الذي يولي الأهمية للحقوق الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية على حساب الحقوق المدنية و السياسية، مع اعتماد الحزب الواحد و منع التعددية الحزبية و كل أنواع التنظيمات و الجمعيات ذات الطابع السياسي كل هذا جعل المواطن عاجزا عن تسيير أموره فاقدا للفعالية في المجال السياسي مما أدى إلى شيوع اللامبالاة السياسية بين الجماهير و ضعف الثقافة السياسية و الوعي بالقضايا السياسية المعاصرة مع سهولة الاستقطاب و الرغبة في الهجرة و بالتالي غياب مبادئ و قيم مفهوم المواطنة من ذهنية الفرد الجزائري، و هذا ما يزيد من أهمية التربية على المواطنة في المنظومة التربوية الجزائرية، فالمواطنة أصبحت تمثل في العصر الحديث حجر الزاوية في بناء الدولة الحديثة و هي المدخل إلى إرساء نظام حكم ديمقراطي تعددي.

و مما لا شك فيه أن المدرسة الجزائرية نصت في إطارها النظري على مجموعة من المبادئ والأهداف التي سعت من خلالها إلى ترسيخ مبادئ المواطنة عند الناشئة من المواطنين (التلاميذ) وهو ما يظهر جليا من خلال الاختيارات و الأبعاد الوطنية، للمنظومة التربوية التالية:

- " قيم الجمهورية و الديمقراطية: تنمية معاني القانون و احترامه، و احترام الغير و القدرة على الاستماع للآخر، و احترام سلطة الأغلبية و احترام الأقليات.
- قيم الهوية: ضمان التحكم في اللغات الوطنية، و تثمين الإرث الحضاري خاصة من خلال معرفة تاريخ الوطن و جغرافيته، و الارتباط برموزه، و الوعي بالهوية و تعزيز المعالم الجغرافية والتاريخية و الروحية و الثقافية للأمة الجزائرية.

● القيم الاجتماعية: تنمية معنى العدالة الاجتماعية، التضامن و التعاون و ذلك بتدعيم مواقف الانسجام الاجتماعي و الاستعداد لخدمة المجتمع و ذلك بتنمية روح الالتزام و المبادرة، و تذوق العمل في آن واحد.

● القيم الاقتصادية: تنمية حب العمل و العمل المنتج المكون للثورة و اعتبار الرأسمال البشري أهم عوامل الإنتاج، و السعي إلى ترقيته و الاستثمار فيه بالتكوين و التدريب و التأهيل.

● القيم العالمية: تنمية الفكر العلمي، و القدرة على الاستدلال و التفكير النقدي و التحكم في وسائل العصرية، و الاستعداد لحماية حقوق الإنسان بمختلف أشكالها و الدفاع عنها، و الحفاظ على المحيط، و كذا التفتح على الثقافات و الحضارات العالمية".¹

و هذه الأبعاد جاءت بما يتماشى مع التحولات السياسية و الإيديولوجية و الاجتماعية والاقتصادية التي عرفتها الجزائر و التطورات العلمية و الفكرية التي شهدتها مجال التربية و التعليم في العالم، و التربية على المواطنة تأتي في ظل ما يلزم مفهوم المواطنة من استراتيجيات سياسية و مدنية واجتماعية و اقتصادية و ثقافية تجعل الأفراد أكثر تفاعلا و انخراطا في ذلك المفهوم الجديد للمواطنة الذي يركز وفق المنطق الليبرالي على الالتزام الحر بمبادئ المدنية الحديثة و قيم الديمقراطية التي تدوب في طياتها الاختلافات العرقية و الدينية و الطبقية لتصبح الهوية السياسية و القانونية هي الرابط الذي يضم جميع المواطنين في نظام سياسي عالمي.

و بهذا يكتسب موضوع المواطنة و التربية عليها أهمية بالغة على الصعيد الداخلي و حتى الخارجي و لذا ارتأيت دراسة علاقة المدرسة بالمواطنة و مدى فعالية المدرسة في تكوين المواطن الصالح، و خصوصا و أن هذا الموضوع لا يزال خصبا و لم يتعرض الباحثين إلى الكثير من جوانبه.

1 - أهمية و أهداف الدراسة:

¹ اللجنة الوطنية للمناهج، مناهج السنة الرابعة من التعليم المتوسط، 2005، ص 7.

لما لموضوع المواطنة و تنشئة الفرد ليكون مواطنا صالحا و فعالا في مجتمعه من أهمية وبالخصوص في المجتمع الجزائري الذي يصنف ضمن المجتمعات العربية السائرة في طريق الديمقراطية و لما للمدرسة من الأهمية و الدور الفعال في النظام التربوي للمجتمع فلقد ارتأيت دراسة موضوع المدرسة و علاقتها بالمواطنة لعدة أسباب منها:

الأسباب الموضوعية:

دور المدرسة المهم في المجتمع و تأثيرها الفعال في حياة الفرد فالتربية تعتبر وسيلة المجتمع لإحداث التغيرات في الفرد و عملية من شأنها تنمية قدراته و إمكانيته ليصبح شخصية متكاملة تستطيع التوافق مع المجتمع الذي يعيش فيه.

أهمية التربية على المواطنة من حيث أنها عملية متواصلة لتعميق الحس و الشعور بالواجب اتجاه المجتمع و تنمية الشعور بالانتماء للوطن و الاعتزاز به خاصة في ظل ما يعرفه العالم من تحولات و تغيرات نحو العولمة الشاملة في جميع المجالات و ما ترتب عنها من انهيار للحدود بين الثقافات المحلية و العالمية مما سمح بانتقال كثير من الأفكار و المعتقدات التي تكاد تقضي على الخصوصيات في كثير من المجتمعات.

الأسباب الذاتية:

انتمائي إلى حقل علم الاجتماع التربوي و إدراكي لمدى تأثير النظام التربوي على التنشئة الاجتماعية للفرد و مساهمته في التنمية في جميع المجالات الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية والثقافية.

ما ينتشر في المجتمع الجزائري من ظواهر لا تمد بصلة لمبادئ و قيم المواطنة من هضم لحقوق المواطن و بيروقراطية و محسوبية و رشوة بالإضافة إلى اللامبالاة و اللاوعي السياسي الذي وصل إلى حد بيع المواطن لصوته في الانتخاب.

يندرج هذا البحث ضمن إطار تكوين رصيد معرفي يضاف إلى البحوث السابقة ليكون أداة معرفية يستفاد منها لمحاولة معرفة و فهم المشكلات التربوية و تقديم الحلول العلمية للتغلب أو التخفيف منها.

أهداف البحث:

- معرفة مدى فعالية المدرسة في التربية على المواطنة في ظل النظام التربوي الجديد.
- الكشف عن أهمية التكامل الوظيفي و البيوي بين عناصر المدرسة من أجل تكوين المواطن الصالح في المستقبل.
- التأكيد على مدى أهمية التربية على المواطنة و ضرورة الاهتمام بها.

2- الدراسات السابقة:

(1) دراسة خالد أحمد 2005 و هي عبارة عن رسالة ماجستير كانت بعنوان " مناهج التربية المدنية و مفهوم المواطنة في المدرسة الجزائرية"¹ و لقد انطلقت الدراسة من الإشكالية التالية: هل الغايات المرجوة من مناهج التربية المدنية تهدف إلى ترسيخ قيم المواطنة بشكل مباشر أو غير مباشر؟ و لقد تمحور البحث حول دور المدرسة الجزائرية في تكوين المواطن الجزائري من خلال مناهج التربية المدنية و من أجل محاولة تحديد معالم الإنسان الجزائري الذي تصبوا المدرسة لتكوينه فقام الباحث بتحليل هذه المناهج و تصوراتها و القيم التي تحملها، وقد توصل في دراسته هذه إلى أن التربية المدنية في الجزائر و من خلال القيم التي تدرسها و تعمل على ترسيخها لدى التلاميذ إنما تركز على التكوين المدني و الحس المدني في مقابل قيم المواطنة التي تأتي في الدرجة الثانية على مستوى الطورين الأساسيين أما بالنسبة للطور الأول الابتدائي الجديد فإن مجال معرفة المواطنة

¹ أحمد خالد، مناهج التربية المدنية و مفهوم المواطنة في المدرسة الجزائرية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة وهران، 2006.

تأتي في الصدارة غير أن النظرة الغالبة هي التركيز على التكوين المدني وفق النظرة التقليدية التي قامت عليها التربية المدنية كمادة للتدريس.

(2) دراسة راضية بوزيان 2006 و التي كانت بعنوان " دور المؤسسة التعليمية في تكوين روح المواطنة لدى التلاميذ"¹ و قد تمحورت الدراسة على تساؤلات تعالج في مجملها ثلاث نقاط هي:

- ما هو مفهوم المواطنة من منظور علم الاجتماع؟
 - ما هي العلاقة بين المواطنة و المؤسسة التعليمية؟
 - هل يمكن اعتبار المؤسسة التعليمية الجزائرية - المدرسة الإكمالية نموذجاً - أداة فاعلة لتكوين روح المواطنة و تجسيد قيم الحس المدني؟
- و توصلت الباحثة في الأخير إلى النتائج التالية:

أولاً: بالنسبة لمفهوم المواطنة من منظور علم الاجتماع تبين أنها قد تشكلت في الفضاء الغربي لحركة ذات طابع مزدوج: حركة أفكار نظيرية و حركة اجتماعية و سياسية عملت على تحويل هذه الأفكار إلى أفق التحقق في الواقع الاجتماعي.

ثانياً: إن العلاقة بين المؤسسة التعليمية و المواطنة وثيقة الصلة، انطلاقاً من تنمية الشعور بالانتماء والمشاركة الإيجابية.

ثالثاً: تجربة تجسيد المواطنة في المؤسسة التعليمية الجزائرية: من خلال معطيات الفصول الأخيرة المتعلقة بقياس أثر فعالية المؤسسة التعليمية الجزائرية في تكوين روح المواطنة فقد اتضح بأنها تساهم بشكل متوسط الفعالية على مستوى المبدأ (المضامين) و التطبيق (الممارسة الفعلية).

(3) دراسة مصطفى قاسم 2008 و التي كانت بعنوان " التعليم و المواطنة واقع التربية المدنية في المدرسة المصرية"¹ و قد هدف الباحث من خلال هذه الدراسة إلى الإجابة على السؤال التالي: ما

¹ راضية بوزيان، " دور المؤسسة التعليمية في تكوين روح المواطنة لدى التلاميذ - المدرسة الإكمالية نموذجاً -"، مجلة علوم إنسانية العدد 31 السنة الرابعة [[http:// www.ulum.nl](http://www.ulum.nl)] نوفمبر 2006.

واقع التربية المدنية لدى طلاب المدرسة الثانوية العامة في مصر؟ و قد اعتمد على استبيان وجهه إلى طلاب الصف الثالث ثانوي و يتكون من أربعة أبعاد: الديمقراطية و المجتمع المدني و المواطنة الفعالة و المواطنة العالمية و قام بقياس هذه الأبعاد على ثلاث مستويات: المعرفة و الوعي، القيم والاتجاهات، المناخ و الممارسات.

و قد توصل في نهاية الدراسة إلى أن طلاب المدارس الثانوية في مصر لديهم من القيم والاتجاهات المدنية المتعلقة بالديمقراطية و المجتمع المدني و المواطنة الفعالة و العالمية ما يكفي إلى حد كبير لدعم المواطنة الواعية و المسؤولة و المشاركة و الفعالة بكل أشكالها و مستوياتها، و لكن تنخفض لديهم المعرفة و الوعي المدنيين بالمبادئ و المفاهيم و المعارف اللازمة لهذه المواطنة و تلك المشاركة و يعوزهم المناخ و الممارسات الداعمة لهذه المواطنة و المشاركة، و هو ما يؤكد إهمال المدرسة لواحد من أهم أهدافها و لعله أهم أهدافها على الإطلاق و سبب وجودها في الأصل وهو الإعداد للمواطنة الفعالة و المسؤولة و الأخلاقية بكل أشكالها و مستوياتها المختلفة، و دمج الطلاب في حياة مجتمعاتهم و تحسين و تطوير هذه المجتمعات.

4) دراسة أدونيس العكره 2007 و التي كانت بعنوان: " التربية على المواطنة و شروطها في الدول المتجهة نحو الديمقراطية"² و قد تمحورت الدراسة على تساؤلات عدة هي:

- ما هي المواطنة؟ و ما هي مبادئها و قيمها؟
- ما هي التربية على المواطنة و كيف تقوم بدورها في تكوين الإنسان المواطن؟
- ما هي الشروط الواجب استنباطها لكي تحقق التربية على المواطنة أهدافها؟

¹ مصطفى قاسم، التعليم و المواطنة واقع التربية المدنية في المدرسة المصرية، (ط1، القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2008).

² أدونيس العكره، التربية على المواطنة و شروطها في الدول المتجهة نحو الديمقراطية، (ط1، بيروت: دار الطليعة، 2007).

و هو يرى أن الهدف الاستراتيجي من التربية على المواطنة هو تأمين الشروط الكافية لتكوين مواطن مسؤول، ذاتي التصرف و السلوك، و متمكن من المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية و المهنية داخل الجماعة، و من ممارسة التفكير النقدي في المستقبل فيها.

و بعدها يتوقف في دراستين تطبيقتين هما: دراسة نقدية في منهاج التربية الوطنية و التنشئة المدنية، و دراسة إمكانية وضع التعليم الديني في خدمة التربية على المواطنة في لبنان، و خلص إلى النتائج التالية:

إن مشروع التربية على المواطنة يستطيع الحفاظ على الإنجازات التي تمت في مجال تحقيق المواطنة و تنميتها و تطويرها و ترسيخها و فتح آفاق المستقبل على إتمامها. و في هذا المشروع، ينبغي على - على حد قوله - أن تشارك جميع القوى الفاعلة في لبنان، و أن تضع نفسها في خدمة جميع السلطات العامة و جميع المؤسسات التعليمية و التربوية، مدنية كانت أم سياسية أم دينية.

(5) دراسة نمر فريجة 2002 و التي كانت بعنوان " فعالية المدرسة في التربية الوطنية"¹ و لقد انطلق الباحث من الإشكالية التالية:

هل الطالب اللبناني الذي يمضي أكثر من اثني عشرة سنة في المدرسة يغادرها من دون أي تأثير بما يفترض أن تقدمه له المدرسة من معارف و مهارات و قيم مرتبطة بالتربية الوطنية؟

و للإجابة عن هذا السؤال فضل الباحث إجراء دراسة حقلية على الطلاب الثانويين ليرى ما يمتلكه هؤلاء عندما يصبحون في نهاية المرحلة الثانوية من عناصر التربية الوطنية التي تعتبر عاملاً في صهر أفراد الجيل الواحد ضمن المجتمع الواحد، ففي المرحلة الثانوية تتبلور أفكار الطلاب الاجتماعية و السياسية و يبدؤون في تكوين قناعات و اتجاهات فكرية و أدبية و إيديولوجية،

¹ نمر فريجة، فعالية المدرسة في التربية الوطنية، (ط1، لبنان: شركة المطبوعات للنشر و التوزيع، 2002).

لذلك يكون تأثير هذه المرحلة فعالا في رسم سلوكيات الطالب/المواطن و لهذا الغرض وضع استمارة تضمنت مجموعة من الأسئلة كوسيلة للبحث و قد توصل الباحث في آخر بحثه إلى أن الطلاب في حقل المعارف يتمتعون بمستوى جيد أحيانا أو وسط و دون الوسط أحيانا أخرى، فمعدل إجاباتهم الصحيحة تختلف من حقل إلى آخر و من سؤال إلى آخر و من طالب إلى آخر.

ففي الحقل الدستوري القانوني و بالرغم من عدم تدريس مادة التربية المدنية أثناء إجراء الدراسة و في الفترة التي سبقتها، أثبت الطلاب أن لديهم معارف لا بأس بها في هذا المجال.

و عند تحليل أجوبة الطلاب عن الأسئلة ذات الطابع التاريخي تبين أن هناك ضعفا في مجموع المعارف التاريخية التي يعتبر أكثرها من ثقافة أي مواطن، و في الجغرافيا و الاقتصاد برز تفاوت في أجوبة الطلاب ما بين سؤال و آخر و قد كان هناك تعثر واضح في بعض الأسئلة التي يمكن وصفها بأنها مقبولة من حيث مضمونها و مستواها، إلا أن نسبة لا بأس بها لم تحسن الإجابة. و عند معالجة مواقف الطلاب السياسية و هي تتضمن التزام الفرد بالحقوق و الواجبات التي ينص عليها الدستور و القوانين و رأيه في الممارسات السياسية و إمكانية مشاركته بشؤون المجموعة السياسية، فقد اتسمت المواقف بالإيجابية في أغلب الأحيان، كذلك أظهرتهم مواقفهم كعناصر في مجتمع جغرافي حيناً و حيناً آخر عبروا عن مواقف تدل عن انتمائهم القوي و ارتباطهم الأولي بعناصر المجتمع الشخصي.

أما عند الانتقال إلى الحديث عن مواقف الطلاب الدينية فقد ظهرت إيجابية عالية في أجوبتهم ما يوحي بأن لديهم استعدادا أكثر للقبول بالآخر.

و في الجزء الخاص بمواقف الطلاب الاجتماعية تبين أيضا أن أكثرية الطلاب قد عبروا عن مواقف مقبولة أو مطلوبة من مواطن يتحلى بالمسؤولية نحو المجتمع الذي يعيش فيه.

6) دراسة أحمد يوسف سعد 2002 و التي كانت بعنوان " مفهوم و قضايا المواطنة في النصوص التعليمية بين منهجيات التمكين و محتويات التعبئة"¹ و هي دراسة تحليلية السؤال الرئيسي فيها هو: ما موقف التجربة الوزارية من منهجيات التمكين و محتويات التعبئة و هي تتصدى لدمج مفهوم وقضايا المواطنة بالمعنى العصري داخل مقررات التعليم الأساسي؟

و قد صاغ ثلاث أسئلة فرعية للإجابة على هذا السؤال و هي:

هل اتسمت تجربة دمج مفهوم المواطنة بالمقررات الدراسية القائمة بالتكامل و الارتباط والانسجام؟ و هل استجابت كيفية الدمج لإشكاليات الواقع المصري بهذا الشأن؟ و هل راعت الدعائم و المقومات و الأسس اللازمة في تناولها لمفهوم و قضايا المواطنة، كما أشارت إليها الأدبيات؟

و لقد اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي باستخدام أداة تحليل المضمون و توصل في نهاية البحث إلى أن التجربة الوزارية جاءت في اتجاه الأسلوب التعبوي بمعنى يحشد التلاميذ لتوجهات محددة وليس في اتجاه تمكينهم من المنهجيات اللازمة لتشكيل الوعي بمقومات المواطنة أو لاكتساب مهارات ممارستها على أرض الواقع و ذلك للأسباب التالية:

سيادة منطق عرض القضايا بمعزل عن سياقها العام حيث شهدت الكتب التي أخضعت للدراسة و تحليل المضمون حالة من نشر المفاهيم أو بعثرتها مما أدى إلى صعوبة التماسك في البنية المعلوماتية و الثقافية المقدمة داخل النصوص التعليمية، كما أدى غياب الإطار المفاهيمي المتناسك لمفهوم و قضايا المواطنة إلى أن كانت الدروس التي تم الاستعانة بها في هذه التجربة دروسا تقليدية غابت عنها المفاهيم و القضايا المتصلة بعلاقة المواطن بالدولة كنسق سياسي، وفق الحديث عن حقوق الإنسان لم يكن الحديث على قاعدة قانونية أو سياسية بقدر ما كان خطابيا.

¹ أحمد يوسف سعد، "مفهوم وقضايا المواطنة في النصوص التعليمية بين منهجيات التمكين ومحتويات التعبئة"، عالم التربية 8، السنة الثالثة، (أكتوبر 2002).

إن الدراسات حول التربية على المواطنة و علاقة المدرسة بالمواطنة مختلفة و اتخذت أساليب و طرق متنوعة فالدراسة الأولى اهتمت بالمنهاج و دوره في التربية على المواطنة والدراسة الثانية هي الأخرى اهتمت بأهداف المنهاج الخاصة بترسيخ مبادئ المواطنة و مدى تطبيق هذه الأهداف في الواقع، أما الدراسة الثالثة فقد تطرقت لواقع التربية على المواطنة من خلال المعارف التي اكتسبها التلميذ، و الدراسة الرابعة هي الأخرى اهتمت بالمنهاج بدراسة دور التربية المدنية في التربية على المواطنة و إمكانية تسخير برنامج التربية الدينية لصالح التربية على المواطنة، أما الدراسة الخامسة فقد تطرقت لمدى فعالية المدرسة في التربية على المواطنة من خلال قياس مجموع المخرجات التي يكتسبها التلميذ بعد نهاية الدراسة، أما الدراسة الأخيرة فتناولت طريقة دمج مفهوم و قضايا المواطنة في المناهج التربوية و إن كانت تقوم على أساس التمكين أي تمكين التلميذ من هذا المفهوم أم على أساس التعبئة.

و بذلك نجد أن أغلبية الدراسات في هذا الموضوع اهتمت بالمنهاج و بالمعارف التي يتحصل عليها التلميذ، و بما أن التربية هي كل ما يقدمه جيل الكبار إلى جيل الصغار لإحداث تغيرات مرغوب فيها في سلوك الفرد من أجل تطوير متكامل لشخصيته في جوانبها الجسمية والعقلية والانفعالية والاجتماعية، و بما أن الفعل التربوي في المدرسة لا يقوم به المعلم لوحده أو المنهاج لوحده و إنما هو نتيجة تضافر جهود جميع الفاعلين الاجتماعيين في المدرسة و كل الأنساق الفرعية لها من نظام و مناخ و منهاج، ارتأيت دراسة دور كل من النظام و المناخ و المنهاج في تفعيل التربية على المواطنة و مدى تكامل هذه الأنساق فيما بينها لتكوين المواطن الفعال والمسؤول.

تشهد الجزائر خلال العقدين الأخيرين تطورات كبرى و تحولات جذرية مست جميع مجالات الحياة و أنظمة البناء الاجتماعي مما أسفر عن ظهور ورشات إصلاح على مستوى جميع الميادين و لعل أهمها إصلاح المنظومة التربوية الذي جاء إثر ضغوط داخلية و خارجية و هذا الإصلاح يأتي وفق حملة الإصلاحات التي يشهدها قطاع التربية و التعليم في المنظومات التربوية العالمية التي تندرج ضمن استراتيجيات تطوير الفعل التعليمي التعلمي و ترقيته بما يحقق طموحات الأمم و لاسيما في المجتمعات النامية الراجعة في الالتحاق بركب الحضارة، " و يقول توريس (Torres) أن مسائل المواطنة و الديمقراطية و التعددية الثقافية توجد في قلب المناقشات الجارية على مستوى العالم حول الإصلاح التعليمي بشكل يجعلها تؤثر على معظم القرارات المتعلقة بتحديات التعليم المعاصر"¹ وذلك لأن التربية هي وسيلة المجتمع لإحداث تغييرات في الفرد و عملية من شأنها تنمية قدراته و مهاراته و إمكانياته ليصبح شخصية متكاملة تستطيع تحقيق التوافق مع المجتمع الذي يعيش فيه وعضوا فعالا فيه.

و مما لا شك فيه أن المنظومة التربوية في الجزائر قد أولت الاهتمام و العناية بهذه المواضيع وخاصة مسألة المواطنة و التربية عليها و التي كانت لا بد أن تفوز بقصب السبق في انشغالات التربية باعتبارها الإستراتيجية الأمنية الوحيدة التي تؤمن السلام للمجتمع و خصوصا بعد الأزمة السياسية التي عرفتها الجزائر، فالمجتمع الجزائري بحاجة إلى تكوين مواطنين فعالين و مسؤولين يستوعبون مفهوم المواطنة و يمارسونه فعلا و فكرا و سلوكا، و لتحقيق هذه الغاية لا بد للمدرسة باعتبارها أهم مؤسسات النظام التربوي أن تتحول إلى مجتمع مصغر يتعلم فيه التلميذ ممارسة الحياة الاجتماعية كما يتعلم أن يكون مواطنا فعالا باكتساب مبادئ و قيم المواطنة و ذلك بما يتوجب من حرية الرأي و التعبير و احترام الآخر و بيان الحقوق و الواجبات، و المشاركة الفعلية في جميع الأنشطة المدرسية و في صنع القرار، و تبني الديمقراطية كأسلوب للتعامل و اعتماد الحوار و المناقشة و توفير الجو المناسب لاستيعاب هذه القيم و المبادئ، و هذا لن يتم إلا بتحقيق التكامل بين

¹ مصطفى قاسم، مرجع سابق، ص 100.

الأنساق الفرعية للمدرسة من نظام مدرسي ومناخ مدرسي ومنهاج تربوي، و تضافر الجهود بين جميع الفاعلين الاجتماعيين في المدرسة من أساتذة و مدير و أعوان الإدارة و حتى العمال: فمدى مساهمة المدرسة بجميع أنساقها في التربية على المواطنة و خلق المواطن الفعال و المسؤول؟

4- الفرضيات:

و لنتمكن من الدراسة العلمية لهذا الموضوع و الإجابة عن الإشكالية المطروحة للبحث قمت بصياغة فرضية عامة كانت كالتالي:

المدرسة تساهم بجميع أنساقها في تفعيل التربية على المواطنة، و قد فرعناها إلى ثلاث فرضيات جزئية:

- النظام المدرسي يساهم في تفعيل التربية على المواطنة بتنمية الجانب السلوكي المتعلق بالمواطنة عند التلميذ و ذلك ضمن مرجعية تطبيقية تفرض وجود هيكلية مؤسسية في المدرسة تسمح بالتطبيق و الممارسة.
- المناخ المدرسي يساهم في تفعيل التربية على المواطنة بتنمية الجانب النقدي عند التلميذ و ذلك ضمن مرجعية القيم المتناقلة بين الفاعلين الاجتماعيين في المدرسة بالإضافة إلى الأنشطة اللاصفية التي تساهم في التأسيس لبناء المواطنة الفعالة و المسؤولة.
- المنهاج التربوي يساهم في تفعيل التربية على المواطنة بتنمية الجانب المعرفي الخاص بالمواطنة عند التلميذ و ذلك ضمن مرجعية معرفية تضم جملة من المعارف المتصلة مباشرة بموضوعات المواطن و الدولة و المجتمع و القوانين الدستورية بالإضافة إلى بعض المعارف التي يحتاج أن يعرفها المواطن في مجالات الحياة المختلفة، كما أن لطرائق التدريس و التقييم الأثر الفعال في التربية على المواطنة.

5- المفاهيم الإجرائية:

المواطنة:

هي العلاقة الرابطة بين الفرد و الدولة التي يستقر فيها و ينتمي إليها عاطفيا و وجدانيا كما يحمل جنسيتها و كل ما تستوجبه هذه العلاقة من ممارسة فعلية للحقوق و الواجبات على أرض الواقع و في جميع المجالات السياسية و المدنية و الاقتصادية و الاجتماعية.

التربية على المواطنة:

هي كل ما يقدم للتلميذ من معارف و قيم و مهارات من أجل تكوين الفرد المواطن الواعي الممارس لحقوقه و واجباته و الذي يشعر بالانتماء و الارتباط بوطنه و يندمج فيه.

النظام المدرسي:

هو مجموعة القواعد و المعايير و القوانين التي تنظم العلاقات بين الأفراد في المدرسة و تضبط قواعد السلوك القويم و تتحكم في تنظيم و توزيع الأدوار من أجل تحقيق الأهداف التربوية.

المناخ المدرسي:

هو الجو العام الذي يسود العلاقات بين الفاعلين الاجتماعيين في المدرسة عن طريق احتكاكهم في المحيط المدرسي و داخل الفصل الدراسي، أي ما يسود المدرسة من قيم و مبادئ و ميول و اتجاهات و ما يجري فيها من أنشطة و ممارسات و سلوكيات و كل ما يساهم في إنعاش هذا الجو من نشاطات ثقافية و تربوية و منافسات فكرية و رياضية.

المناهج التربوية:

هي جميع الخبرات التربوية التي تقدمها المدرسة إلى التلاميذ وفق أهداف محددة و تحت قيادة سليمة لتساعد على تحقيق النمو الشامل من جميع النواحي الجسمية و العقلية و الاجتماعية و النفسية، و المناهج التربوية تتضمن كلا من الأهداف و البرامج التعليمية و طرائق التقويم و طرائق التدريس.

6- الإطار النظري:

لما كانت النظرية ليست من كماليات البحث العلمي بقدر ما هي ضرورة ملحة للباحث الاجتماعي و شرط ضروري لانطلاق التفسير و التحليل حيث يرى العلماء أن التقدم العلمي لا يمكن أن يتم إلا إذا أنجز على مستوى نظري و لهذا ساعتمد في بحثي السوسيولوجي هذا على النظرية البنوية الوظيفية المحدثة و ذلك باستعمال نظرية الأنساق الفرعية " لتا لكوت بارسونز" (1902-1979) و هو منظر اجتماعي أمريكي و رائد المدرسة الوظيفية في علم الاجتماع الأمريكي. تلقى تعليمه الجامعي في كلية أمهيرست، و تعليمه العالي في مدرسة لندن للاقتصاد من بين معلميه مالمينوفسكي و من كتاباته: الفعل الاجتماعي و النسق الاجتماعي.

و يرى هذا الوظيفي العملاق أن الرؤية الوظيفية تبدأ من الكل و تتجه نحو الأحداث و تتلخص نظريته في أنه حدد البناء على أنه مجموعة أنساق متكاملة في ارتباطاتها و متكافلة في وظائفها و قد حدد أربعة أنساق للبناء الاجتماعي هي النسق الاجتماعي، الثقافي، العضوي والشخصاني، و لم يشر إلى باقي الأنساق كالسياسي و الاقتصادي و التربوي و يرى أن كل نسق يتألف من فروع معتمدة الواحد على الآخر في ترابطها و انجاز وظائفها.

أما فيما يخص التربية فلقد ربطها بارسونز بشكل واضح مع عملية التنشئة الاجتماعية، وما تسهم به في عملية إعداد الشخصية و تحقيق التكامل الاجتماعي للأفراد، فهو يرى أن المضمون الأساسي لبناء الشخصية يتولد عن النسق الاجتماعي و الثقافة من خلال عملية التنشئة الاجتماعية، و بذلك فإن التربية تكسب الفرد مقومات النسق الاجتماعي و الثقافة و من ثمة تتحدد معالم الأداء الوظيفي للنسق التربوي. كما يرى أن المدرسة هيئة يتم عن طريقها تدريب الأفراد ليكونوا مهيين لتأدية أدوار الراشدين، و التهيئة تتم من خلال عمليتين أساسيتين هما الانتظام أو الطريقة التي يتم بها جعل السلوك البشري منتظما و مقننا، و عملية الاستيعاب أو الطريقة التي يتفهم بها الأفراد و يتعلموا توقعات المجتمع المتعلقة بالأدوار الاجتماعية المختلفة، و بذلك فإن عملية تهيئة الشخصية اجتماعيا تتم من خلال مراحل تطورها، حيث تلعب الأنساق الاجتماعية الفرعية مثل الأسرة و المدرسة دورا واضحا لتحقيقها.

و النظام التربوي أحد نظم المجتمع الرئيسية و هو يرتبط بالنظم الأخرى بعلاقة تأثير متبادل فهو يمد جميع النظم بالقوى البشرية، و لذلك تعتمد عليه قدرة تلك النظم في أدائها لدورها ووظيفتها، كما أن النظم الأخرى تمد النظام التربوي بمقومات وجوده و أدائه لوظيفته سواء من حيث التنظيم أو المتطلبات الاقتصادية، و فضلا عن أن النظام التربوي يلعب دورا واضحا في دعم تكامل المجتمع الثقافي و الاجتماعي و الشخصي و الوظيفي. و هذا ما يعتمد عليه وجود المجتمع إلى حد كبير.

و باعتبار المدرسة نسقا من النظام التربوي و المواطن فاعلا اجتماعيا في النظام السياسي و المدرسة تساند هذا الأخير وظيفيا و تكمله بنائيا من خلال تكوين المواطن الواعي بمسؤولياته المدرك لحقوقه و واجباته و الذي سيكون فاعلا اجتماعيا في النظام السياسي و في الكيان الاجتماعي ككل.

و ذلك لن يتم إلا بتكامل أنساق المدرسة و هذه الأنساق هي النظام المدرسي و المناخ المدرسي و المناهج المدرسية و التي سنرى مدى مساهمتها في ترسيخ مبادئ و قيم المواطنة عند التلميذ الذي سيصبح مواطنا في المستقبل.

7- المنهج المتبع:

قد اعتمدت في هذه الدراسة على إحدى المناهج الكمية و هو منهج التحليل الإحصائي وذلك بغرض قياس مدى مساهمة أنساق المدرسة في تفعيل التربية على المواطنة.

و من أجل جمع المعلومات و المعطيات استخدمت أداتين من أدوات البحث الميداني و هما الاستمارة و تحليل المحتوى.

حيث قمت ببناء استمارة من 45 سؤالا كلها أسئلة مغلقة و قد صممت وفق ثلاث

أبعاد:

- دور النظام المدرسي في تفعيل التربية على المواطنة.
 - دور المناخ المدرسي في تفعيل التربية على المواطنة.
 - دور المنهاج التربوي في تفعيل التربية على المواطنة.
- كما استخدمت تقنية تحليل المحتوى لتحليل مضمون كتاب التربية المدنية للسنة الرابعة متوسط.

8- محاور البحث:

احتوى هذا البحث على مقدمة عامة و ثلاثة فصول و خاتمة و كان مضمونها كالتالي:

- **الفصل الأول:** و قد تطرقت فيه إلى السيرورة التاريخية لمفهوم المواطنة و أبعاد المواطنة وتطور ممارسة المواطنة في الجزائر.
- **الفصل الثاني:** و قد تناولت فيه علاقة التربية بالمواطنة ثم مفهوم التربية على المواطنة وأهميتها و مضمون التربية على المواطنة و طرق تدريسها ثم تطرقت إلى الأهداف الخاصة بترسيخ قيم المواطنة في النظام التربوي الجزائري.
- **الفصل الثالث:** خصصته لواقع التربية على المواطنة في الجزائر من خلال الدراسة الميدانية وذلك بدراسة دور كل من النظام المدرسي و المناخ المدرسي و المنهاج التربوي في ترسيخ قيم ومبادئ المواطنة.

1- السيرة التاريخية لمفهوم المواطنة :

1-1 التعريف اللغوي للمواطنة:

المواطنة مصدر رباعي مشتق من فعل وطن على الأمر ، وأضمر أن يفعله معه، ومن مرادفاتهما: وطن - يطن بالمكان : أقام فيه، ووطن نفسه على الأمر: هيأها لفعله وحملها عليه، استوطن البلد : اتخذه وطنا، توطنت نفسه على كذا: حملت عليه .

وقد جاء في معجم ابن منظور أن : "المواطنة في اللغة العربية منسوبة إلى الوطن وهو المنزل الذي يقيم فيه الإنسان والجمع أوطان ويقال وطن بالمكان وأوطن به أي أقام، وأوطنه اتخذه وطنا، وأوطن فلان أرض كذا، اتخذها محلا ومسكنا" ¹.

"والمواطنة مشتقة من الكلمة اللاتينية (CIVITAS) وهي تعني مجموع المواطنين الذين يكونون المدينة" ².

وفي اللغة الفرنسية تأتي المواطنة ترجمة لمصطلح Citoyenneté وتعرفها دومينيك شنابر في معجم المفاهيم للموسوعة العالمية كالتالي: " المواطنة ذات معنى قانوني فالمواطن ليس فرد ملموس وإنما هو موضوع حق إذ يطرح تحت هذا العنوان حقوق سياسية ومدنية، يتمتع بحريات فردية وله حق المشاركة في الحياة السياسية وتولي المناصب العامة، ومن ناحية أخرى عليه واجبات كاحترام القانون والمساهمة الجماعية في تسيير الموارد والدفاع عن المجتمع الذي يعتبر جزءا منه في حالة الخطر" ³.

2-1 مفهوم المواطنة في العصور القديمة:

¹ أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور ، لسان العرب، (ط4، بيروت: دار صادر للطباعة و النشر ، 2004)، ص 239.

² Dictionnaire de pédagogie (Paris: Bordas, 2000). P380.

³ Dictionnaire des notions, encyclopedia Univer Salis, France, S.A, 2005. P176.

يعد مفهوم المواطنة من المفاهيم التي تبلورت إثر تحولات تاريخية متتابعة عبر الزمن، حيث يكشف "تتبع التطور التاريخي للمفهوم عن وجود عدة مراحل تاريخية متتابعة تحرك عبرها المفهوم حتى وصل إلى الحقيقة الجوهرية أو اقترب منها"¹.

فالإنسان سعى إلى الإنصاف والمساواة حتى قبل وجود دولة المدينة، "ومن هنا فإن تاريخ مبدأ المواطنة هو تاريخ سعي الإنسان من أجل الإنصاف و العدل والمساواة ، وقد كان ذلك قبل أن يستقر مصطلح المواطنة أو ما يقاربه من معان في الأدبيات بزمن بعيد، لقد ناضل الإنسان من أجل إعادة الاعتراف بكيانه وحقه في الطيبات، ومشاركته في اتخاذ القرارات على الدوام، وتساعد ذلك النضال وأخذ شكل الحركات الاجتماعية منذ قيام الحكومات الزراعية في وادي الرافدين، وحضارات الفينيقيين والكنعانيين والإغريق والرومان"².

لكن المعنى الحقيقي للمواطنة والذي يقترب من مفهوم المواطنة المعاصرة هو ما توصل إليه الإنسان في الحضارة اليونانية والرومانية أي في زمن الديمقراطية الإغريقية التي تعتبر أساس ديمقراطية عالم اليوم، فقد استعملت ألفاظ (CIVIS) المواطن و(CIVITAS) المواطنة في هاتين الحضارتين لتحديد الوضع القانوني والسياسي للفرد، لكن المواطنة اليونانية والرومانية تختلف في مدلولها عن المواطنة المعاصرة، فلقد حصر حق المواطنة عند اليونان في فئة معينة فهو حق وراثي لأبناء أثينا من الرجال فقط ولم تكن الإقامة مؤهلاً للحصول عليه فاستثنى بذلك الغرباء المقيمين والأطفال و النساء والعبيد المحررين وغير المحررين.

وقد كانت المواطنة في الدولة الآثينية أكثر من مجرد حق في الاقتراع فقد كانت مسؤولية تتضمن حق المشاركة في حكم المدينة بشكل فعلي أو على الأقل حضور الاجتماع الذي كان

¹ علي خليفة الكواري وآخرون، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، (ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص 17.

² علي ليلة ، المجتمع المدني العربي قضايا المواطنة وحقوق الإنسان ، (ط1، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 2007)، ص85.

يعقد في المدينة للتباحث في شؤون الحياة العامة وبذلك تمتع مواطنو أثينا بحقوق عديدة متساوية من بينها حق المشاركة في عمليات الحكم وحق العضوية في عدد من الهيئات الحاكمة في المدينة والمساواة في تولي الوظائف العامة ولم تكن هذه الحقوق مجرد حقوق نظرية بل كانت مطبقة بالفعل على أرض الواقع، ولم تكن الوظائف السياسية وقفا على أصحاب الثروات ومالكي الأراضي بل كانت حقا لأبسط مواطن أثيني، لكن على الرغم من توفر المساواة السياسية فإن المساواة الاجتماعية لم تكن متوفرة بين جميع المواطنين في المجتمع الأثيني.

ثم " تطور مفهوم المواطنة في ظل الإمبراطورية الرومانية بعد أن كان حقا وراثيا لأبناء روما وذلك بعد صدور مرسوم إمبراطوري باسم *Antoniniana constitutio* - في سنة 212م حيث توسع حق المواطنة ليشمل جميع أراضي الإمبراطورية الرومانية وأقطارها وحصل سكانها من الذكور باستثناء العبيد على حق المواطنة الرومانية"¹.

3-1 مفهوم المواطنة في العصور الوسطى:

بعد سقوط الإمبراطورية الرومانية شهد مفهوم المواطنة تراجعاً حيث "تراجع مبدأ المواطنة في الفكر السياسي بعامة طوال ما اصطلح على تسميته في أوروبا بالعصور الوسطى التي امتدت من 300 إلى 1300 بعد الميلاد، وذلك بعد أن اندثرت التجارب الديمقراطية، المحدودة في دائرتي الحضارتين الإغريقية والرومانية من جهة، ومن جهة أخرى بسبب توجه الحضارات السائدة آنذاك بما فيها الحضارة العربية الإسلامية إلى إقامة حكم ملكي مطلق غير مقيد"².

فضيلة فترة الاقطاع إلى أواخر العصور الوسطى ظل حق المواطنة محصوراً للمالكي الأراضي والثروات وبحسب الوضع الاجتماعي والسياسي للفرد.

4-1 إعادة اكتشاف وتطوير مفهوم المواطنة في عصر النهضة:

¹ ليث زيدان، مفهوم المواطنة في النظام الديمقراطي (التربية المواطنة)، 7 ديسمبر 2005، [http://www.pulpit.alwatanvoice.com]، (16 نوفمبر 2008)، ص 05.

² علي خليفة الكواري وآخرون، مرجع سابق، ص 22.

بعد القرن الثالث عشر عمل الفكر السياسي للنهضة الأوروبية على إعادة اكتشاف مبدأ المواطنة وتطويره "نتيجة ظهور الفكر السياسي العقلاني التجريبي وتزايد تأثيره نتيجة حركات الإصلاح الديني وما تلاها من حركات النهضة والتنوير في الحياة السياسية، وقد استفاد هذا الفكر الجديد من الفكر السياسي الإغريقي والفكر القانوني الروماني كما استفاد من مبادئ الإسلام وجهد العرب في نقل الفكر السياسي الإغريقي والمحافظة عليه"¹.

فشكلت مجموعة التطورات الفكرية الحاصلة طاقة دافعة لتطور المفهوم حيث "يعتبر عصر النهضة الأوروبية الفترة الجينية لتبلور مفهوم المواطنة بمعناها الحديث وذلك نتيجة لاهتمام الفكر السياسي فيها بإعادة اكتشاف مبدأ المواطنة واتخاذها تدريجيا مرتكزا لبناء الدولة القومية الحديثة، ولتأسيس نظم سياسية حية وفعالة حققت قدرا من الاندماج الوطني والمشاركة السياسية الفعالة وحكم القانون"².

وبالموازاة مع التطورات الفكرية السياسية الحاصلة عمل صراع الملوك الخارجي إزاء الباباوات والأباطرة على تكوين الدولة القومية الحديثة "حيث يشكل ظهور الدولة القومية أحد المتغيرات التي لعبت دورا في تبلور مفهوم المواطنة وقد أدى ذلك إلى تحرير التابعين لأمراء الإقطاع وتحويلهم إلى أعضاء متجانسين في مجتمع كبير ومواطنين في الدولة"³.

كما شكلت الحاجة للمشاركة السياسية المتغير الثاني الذي أدى إلى إرساء مبادئ المواطنة في الدولة الحديثة الديمقراطية "فبعد أن زالت موانع إقامة الدولة القومية، أخذت المشاركة السياسية دورا في تكوين الدولة الحديثة وذلك عندما أصبحت علاقة الدولة أو ملك مباشرة مع السكان أو الشعب وأعد المسرح السياسي لتطبيق فكرة سيادة الشعب تطبيقا حيا حركيا"⁴.

¹ مرجع نفسه، ص 24.

² علي ليلة، مرجع سابق، ص 86.

³ المرجع نفسه، ص 88.

⁴ علي خليفة الكواري وآخرون، مرجع سابق، ص 26.

كما كانت حاجة الملوك إلى جني المزيد من الضرائب من الشعب هي السبيل الذي أدى إلى تفعيل المشاركة السياسية فقد قبل الملوك بالتمثيل النيابي لدفعي الضرائب أي المشاركة السياسية لهم في الحكم مقابل تسهيل دفع الضرائب.

أما المتغير الثالث الذي ساهم في دعم أسس المواطنة المعاصرة كان يتمثل في حكم القانون وصولاً إلى المساواة أمامه "حيث بدأ حكم القانون ينتشر ويتسع نطاقه في العصر الحديث عندما بدأت الدولة القومية في أوروبا تهتم بإصدار القوانين العامة التي أصبحت تنظم علاقات البشر السياسية والاقتصادية والاجتماعية على الأقل بصدر ما ينظمها السيف"¹.

وتواصل التطور القانوني تلبية لحاجة الدول القومية وبفضل تزايد المشاركة السياسية واتساعها "كما كان لعصر النهضة والتنوير ومفكره من أمثال منتيسكيو وروسو وكثيرين غيرهم الفضل في الدعوة إلى حكم القانون والمساواة أمامه ونشر فكر العقد الاجتماعي والحكم الدستوري"².

وقد تحقق حكم القانون وفصل الدولة كمؤسسة عن الشخص الذي يحكمها وانتقلت السلطة إلى الشعب باعتباره مصدر السلطات بعد إعلان استقلال الولايات المتحدة في عام 1776 وإعلان حقوق الإنسان والمواطن في الثورة الفرنسية عام 1789 فكان هذين الحدثين نقطة تحول تاريخي في مفهوم المواطنة من خلال ما جاء به إعلان الاستقلال من أن الناس ولدوا جميعاً متساوين وان لهم حقوقاً وأن الشعب هو صاحب السيادة وهو ما جاءت به مبادئ الثورة الفرنسية كذلك فأصبح أساس مفهوم المواطنة مبني على فكرة الشعب صاحب السيادة وفكرة وجود حقوق أساسية للفرد كإنسان أولاً وكمواطن من أبناء الشعب ثانياً³.

¹ على ليلة ، مرجع سابق، ص88.

² علي خليفة الكواري وآخرون، مرجع سابق، ص28.

³ أنظر: روبر بيبلو، المواطن والدولة، تر: نهاد رضا، (ط2، بيروت: منشورات عويدات، 1977)، ص ص 13، 30.

وبهذا التحول الذي تم بفضل تفاعل ثلاثة عوامل هي الدولة القومية والمشاركة السياسية وحكم القانون وتطور كل منها انتقلت دائرة الحضارة الأوروبية من المفهوم التقليدي للمواطنة الذي استمد جذوره من الفكر السياسي الإغريقي والروماني إلى المفهوم المعاصر للمواطنة الذي يستند إلى فكر عصر النهضة وطروحات حقوق الإنسان والمواطن والدعوة لأن يكون الشعب مصدرا للسلطات وبذلك ترسخ مبدأ المواطنة وأقر كحق ثابت في الحياة السياسية واتسع نطاق ممارسته تدريجيا باعتباره إحدى الركائز الأساسية للعملية الديمقراطية، وامتد ليشمل فئات لم تكن تتمتع بحق المواطنة فقد أصبحت النساء يتمتعن بحق المشاركة السياسية في اتخاذ القرارات إلا أن ذلك لم يكن إلا في القرن العشرين ففي بريطانيا لم تحصل النساء على حق المواطنة إلا في عام 1929 وفي فرنسا عام 1945، كما تعددت أبعاد المواطنة لتشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بعد أن كانت محصورة في الجوانب السياسية والقانونية.

1-5 المفهوم المعاصر للمواطنة:

يعتبر مفهوم المواطنة من المفاهيم التي يدور حولها جدل كبير " فعندما نعرف أن موضوع المواطنة قد شغل الفكر السياسي الغربي ما يقارب الخمسة والعشرين قرنا، بيدوا لنا مستغربا ألا نجد حتى اليوم تعريفا موحدا وثابتا يستطيع أن يشمل على جميع العناصر التكوينية الكاملة، ولكن هذا الواقع يدل على خاصة جوهرية، ... وهي أن المواطنة ليست مقولة عقلية مجردة ولا هي واقعة جامدة ... إنها فعل إنساني مستمر البحث عن حقيقته في مسار تحققه الوجودي بصورة دائمة التجدد"¹.

وفيما يلي بعض التعريفات التي أعطيت لمفهوم المواطنة :

¹ أدونيس العكر، التربية على المواطنة وشروطها في الدول المتجهة نحو الديمقراطية، (ط1، بيروت: دار الطليعة، 2007)، ص23.

- حيث تشير دائرة المعارف البريطانية إلى المواطنة " بأنها علاقة بين فرد ودولته كما يحددها قانون تلك الدولة وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق في تلك الدولة، والمواطنة تدل ضمناً على مرتبة من الحرية مع ما يصاحبها من مسؤوليات، وهي على وجه العموم تسبغ على المواطن حقوق سياسية مثل حق الانتخاب وتولي المناصب العامة"¹.

- ويعرفها مركز التربية الوطنية 1998 (Center for civic education) بأنها العضوية في الجماعة السياسية وأعضاء الجماعة السياسية مواطنوها وبذلك فالمواطنة هي أيضاً العضوية في المجتمع، والعضوية تتطلب المشاركة القائمة على الفهم الواعي، والتفاهم، وقبول الحريات والمسؤوليات"².

- كما تعرف موسوعة كولير الأمريكية كلمة مواطنة بأنها "أكثر أشكال العضوية في جماعة سياسية اكتمالاً"³.

- فالمواطنة " تشير إلى علاقة الفرد بالدولة التي يعيش في كنفها ويكن لها ولاء عملياً وولاءاً وجدانياً مقابل ضمان الدولة لعدم المساس بكرامته الإنسانية وصيانتها لحقوقه الأساسية المتمثلة بحق العمل القائم على مبدأ تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين وحق الاعتقاد الفكري بما فيه الديني والحزبي وحق المشاركة في القرارات السياسية عن طريق الانتخاب الحر والترشح للعمل السياسي، أما ولاء الفرد للدولة فيعبر عن نفسه عن طريق تأدية الفرد لواجباته من خلال مشاركته في بناء المجتمع كدفع الضرائب ومشاركته في حماية بلاده عن طريق أداء الخدمة العسكرية"⁴.

¹ علي خليفة الكواري وآخرون، مرجع سابق، ص 30.

² ماجد المحروقي، دور المناهج الدراسية في تحقيق أهداف تربية المواطنة، 2008، [http://www.albayan.com] (20 ديسمبر 2008)، ص 02.

³ علي خليفة الكواري وآخرون، مرجع سابق، ص 31.

⁴ مسعود موسى الرضي، "أثر العولمة في المواطنة"، المجلة العربية للعلوم السياسية، 19، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008)، ص 115.

ومنه يمكن تحديد التعريف الإجرائي كالتالي :

المواطنة هي العلاقة الرابطة بين الفرد والدولة التي يستقر فيها وينتمي إليها عاطفياً ووجدانياً كما يحمل جنسيتها وكل ما تستوجبه هذه العلاقة من ممارسة فعلية للحقوق والواجبات على أرض الواقع وفي جميع المجالات السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية.

2- مبادئ وقيم المواطنة :

2-1 مبادئ المواطنة:

يرى مارشال "أن المواطنة ظهرت على مر ثلاث قرون متتالية شهد كل منها نمو عنصر أو مكون مختلف من مكوناتها وكان كل منها بمثابة توسيع أو ضم حقوق وحرريات جديدة للمواطنين"¹.

وعلى حسب ما استقر عليه الفكر السياسي المعاصر يمكن حصر مبادئ مفهوم المواطنة فيما يلي :

***التعاقد** : إن العقد هو رابطة قانونية تجمع بين طرفين أو أكثر وتستند إلى فكريتي الحق والواجب وبذلك فهو مبدأ أساسي من مبادئ المواطنة، فالمواطن يرتبط مع الدولة ومع المواطنين الآخرين

¹مصطفى قاسم ، التعليم والمواطنة ، واقع التربية المدنية في المدرسة المصرية، (ط1، القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2008) ، ص 43.

برابطة قانونية يتحدد من خلالها حقه وواجبه ويقبل بها الخضوع للسلطة الحاكمة التي تعبر في حقيقة الأمر عن إرادته " فالقاسم المشترك - في وقتنا الحاضر - المعبر عن وجود قناعة فكرية وقبول نفسي والتزام سياسي بمبدأ المواطنة في بلد ما، يتمثل في التوافق المجتمعي على عقد اجتماعي يتم بمقتضاه اعتبار المواطنة وليس أي شيء آخر عداها هي مصدر الحقوق ومناطق الواجبات بالنسبة لكل من يحمل جنسية الدولة دون التمييز ديني أو عرقي أو بسبب الذكورة أو الأنوثة ، ومن ثم تجسيد ذلك التوافق في دستور ديمقراطي"¹.

وينتج عن هذا العقد النقاط التالية:

- إن المواطن هو عضو مؤسس في تكوين المجتمع السياسي الذي ينتمي إليه .
- إن المواطن هو طرف في هذا العقد مع ما ينتج عن ذلك من حقوق وواجبات ومسؤوليات .
- إن السلطة السياسية في الدولة ليست ملكا يحصل عليه أصحابها بالإرث ولا بالامتياز الطبيعي و العائلي كما أنها ليست هبة من أحد ولا حق إلهي .
- إن الشعب هو مجموع المواطنين في الدولة وبذلك فهو مصدر جميع السلطات العامة في الدولة بحيث تمارس الحكومات سلطتها بالنيابة عنه بموجب عقد توكيل تضع القوانين آليات إجرائية وتطبيقية .
- إن القوانين الصادرة عن السلطات الدستورية في الدولة هي في حقيقتها تعبير عن إرادة المواطنين .
- إن على المواطن واجبات تجاه الجماعة وتجاه مؤسسات الدولة ويتوجب عليه القيام بها تحقيقا للمصلحة العامة ولشروط استباها².

¹ علي خليفة الكواري وآخرون، مرجع سابق، ص 38.

² أنظر: أدونيس العكرة، مرجع سابق، ص 42-43.

*الانتماء:

يعتبر مفهوم الانتماء من الأبعاد الأساسية للمواطنة ، فالمواطن الذي يقبل التعاقد والتشارك مع الجماعة والدولة التي سيعيش في كنفها وفق مبدأ المواطنة لن يعيش وحيدا منعزلا عنها بل سيكون الإنسان المواطن الذي ينتمي إلى هذه الجماعة البشرية وإلى الأرض التي تعيش عليها هذه الجماعة كما سينتمي إلى الهوية السياسية والقانونية التي تعرف الجماعة بها عن نفسها اتجاه الجماعات الأخرى.

ويعتبر مصطلح الأمة من أهم المصطلحات التي تعبر عن مواضيع الانتماء في الفكر السياسي إذ يشير إلى مجموع الانتماءات العرقية والدينية والإثنية والإيديولوجية، وهو معطى أساسي لتكوين الجماعات البشرية سياسيا واجتماعيا، كما كان من بين أهم الركائز التي بني عليها مفهوم المواطنة تقول دومينيك شنابر " هناك رابطة تاريخية بين المواطنة والأمة ففي إطار مفهوم الأمة بنيت وتبلورت مضامين الشرعية والممارسة الديمقراطية"¹.

لكن استخدامه طويلا في تاريخ الفكر السياسي من دون إخضاع مضامينه للنقد أصبح باعثا على تنامي العصبية القومية والنزعات العرقية والإيديولوجيات السياسية الداعية إلى الدمج بين مفهومي الأمة و الدولة².

وهذا ما حدا بالمفكرين السياسيين المعاصرين إلى حصر مصطلح الأمة في معنى الإنتماء إلى هوية سياسية قانونية تجسدها الدولة حيث أصبح مفهوم الأمة في الغرب مرادفا لمفهوم الشعب، وهي هوية متحررة من كل روابط الهويات التاريخية / الثقافية وأسسها العرقية أو العنصرية الدينية أو القومية وذلك لا يعني إلغاء وتدمير هذه الروابط والأسس وإنما حمايتها والحفاظ عليها من خلال دمجها عن طريق المواطنة.

¹ Dominique Schnapper, Qu'est-ce que la citoyenneté, (Paris: Gallimard) , P231.

² أنظر: أدونيس العكرة، مرجع سابق، ص 43-45.

***المشاركة:**

لقد أبطل مفهوم المواطنة مفهوم الرعية الذي كان سائدا في الأنظمة السياسية والاجتماعية القديمة، فأصبح الفرد مواطنا مشاركا في الحكم صاحب سلطة وعضو مؤسس في الكيان السياسي والاجتماعي الذي ينتمي إليه بعدما كان مجرد فرد من الرعية التابعة للهيئة الحاكمة محكوم بالقوة ولا يملك حتى حق اختيار حاكمه.

وهذه المشاركة تتخذ أشكالا عدة في الدولة الحديثة من أهمها :

-الانتخاب: حيث هناك شبه إجماع بين الفلاسفة السياسيين حول اعتبار فعل الانتخاب بأشكاله ووسائله الديمقراطية المتنوعة محددًا نوعيًا وجوهريًا لمفهوم المواطن لما يتضمنه من معانٍ سياسية من جهة وبطبيعته التشاركية من جهة أخرى حيث تنتج الطبيعة التشاركية لفعل الانتخاب عن كونه فعلا أساسيا من الأفعال الجماعية التي تعبر عن الإرادة العامة ذات السيادة¹.

-العناية بالشأن العام: فالمواطن عضو فاعل في المجتمع و تقع عليه مسؤولية العناية الدائمة بالجسم الذي ينتمي إليه، و هذه المسؤولية تتولد من جراء الثنائية الملازمة لطبيعته فبصفته مشرعا يهدف المواطن من خلال مشاركته في وضع القوانين و التشريعات و الأنظمة إلى تطوير الدولة و تحسين أدائها و تفعيل قدراتها المادية و المعنوية و البشرية من أجل الصالح العام، وبصفته موضوعا للتشريع يؤكد المواطن من خلال احترامه للقوانين و قيامه بالواجبات على شرعية السلطة السياسية و القوانين و الموجبات التي شارك في وضعها².

-المساءلة و المحاسبة: فكون المواطن طرفا في عقد المواطنة الذي بنيت عليه الدولة في النظام الديمقراطي، فإن ذلك يخوله و يعطيه الحق في مساءلة و محاسبة ومراقبة الحكام و ذلك من خلال الآليات التنظيمية في الدولة الديمقراطية التي تسهل على المواطن القيام بواجب المسائلة باستخدام حقوق المواطنة الأساسية في اتخاذ الآراء و المواقف السياسية و في حرية التعبير عنها بمختلف

¹ أنظر : أدونيس العكرة، مرجع سابق، ص 48-50.

² أنظر : المرجع نفسه، ص 50-52.

الوسائل الديمقراطية السلمية كالجمعيات و الأحزاب و حتى المظاهرات و الإضرابات السلمية، و كذلك الاقتراع و ذلك إما بتجديد الثقة في الحكام و إما بسحبها منهم.

2.2- قيم المواطنة:

● الحرية:

لقد عاش الإنسان منذ وجد على الأرض حراً □ و خاض الحروب الطاحنة من أجل حريته و لذا جاءت المواطنة لتؤكد و تضمن و تحمي حق الإنسان في الحرية و اتخذتها إحدى القيم الرئيسية لها مدى أهميتها في حياة الفرد، و يمكن التمييز بين نوعين من الحرية: الحرية الطبيعية للإنسان و هي الحرية المطلقة غير مقيدة و المستقلة عن كل الممنوعات و الضوابط التي يصبح فيها الإنسان محكوما بقانون الغاب و هي لا تخدم مبادئ العيش سويا و لا أسس العقد الذي تقوم عليه المواطنة، لذا فالمواطنة تؤكد على الحرية الاجتماعية التي يمثلها القانون واحترامه، فاحترام المواطن للقوانين التي شارك في صنعها بإرادته الحرة إنما هو تكريس لحريته وحرية غيره.

● المساواة:

لقد قضى مبدأ المواطنة على الفروقات التي تظهر بين البشر سواء كانت طبيعية كاللون و الجنس و العرق أو الفروقات الاجتماعية السياسية كالدين و المعتقد و الإثنية و العرق و الرأي السياسي و الانتماء العائلي و الطبقات الاجتماعية، و ذلك بتبني قيمة أساسية ألا و هي المساواة حيث أصبح المواطنون سواسية أمام القانون في الحقوق و الواجبات.

● التضامن:

إن الرابطة التي ارتبط بها الأفراد وفق مبدأ المواطنة ليست تجمعاً من الأفراد لا تربط بينهم سوى علاقة قانونية جافة بل هي عبارة عن اتحاد يقوم على روابط التشارك و التضامن بين أطرافه، و التضامن الذي تنطوي عليه المواطنة ينقسم إلى قسمين: تضامن الدولة مع المواطنين من أجل إدماجهم في الجسم الاجتماعي و تحسين أوضاعهم و ذلك من خلال ضمان التوزيع العادل

للثروة على المواطنين بأشكال مختلفة كالتعليم المجاني و الضمان الصحي و ضمان الشيخوخة و المساعدات الممنوحة للعائلات المحتاجة و الأفراد البطالين و مشاريع التنمية المستدامة، و النوع الثاني هو تضامن المواطنين فيما بينهم عن طريق مؤسسات و جمعيات المجتمع المدني.

و التضامن بكلا نوعيه يضمن الأمن و السلام الأهلي داخل الدولة و يكسب المجتمع حصانة اتجاه مخاطر التفكك و الانقسام.

● الحس المدني:

يتعلق الحس المدني بمدى شعور المواطن بالمسؤولية اتجاه الوطن و الصالح العام حيث يتجلى في احترام المواطن للقوانين و عدم مخالفتها و التقيد بموجباتها و القيام بالواجبات كاملة مع تشجيع المواطنين الآخرين على هذا السلوك من دون أن يكون هذا الموقف صادرا عن خوف من السلطة القائمة أو عن إكراه من المحاكم و الأجهزة المختصة.

و يتجلى الحس المدني كذلك لدى المواطن في سلوكه اليومي من حفاظ على النظافة العامة و العناية بالأماكن العامة و المشاركة في حمايتها، فبالحفاظ على الصالح العام نضمن تحقيق المصلحة العامة و الفردية.

● الخلق المدني:

يرتبط الخلق بأصول العيش معا في ظل رابطة قانونية مؤسسة على مبادئ الاحترام والمشاركة و التضامن بالتالي فهو يتجلى في أصول التعاطي مع الآخرين بأداب و احترام وحسن السلوك و التعامل في المناقشة و المحادثة و في التهذيب الخلقى عند استخدام المرافق العامة و في اعتبار حقوق الغير و حماية الكرامة الإنسانية و هذا بدوره يضمن للمواطن حقوقه و كرامته.

3- تطور ممارسة المواطنة في الجزائر من خلال الدساتير:

1.3- فترة الحكم البيلاي:

في هته الفترة و التي تزامنت مع تبلور و بروز مفهوم المواطنة بشكل واضح المعالم والمبادئ - أي في القرن الثامن عشر- ساد الحكم البيلاي في الجزائر و الذي تميز بانعدام المشاركة السياسية للأهالي " حيث يمكن القول أن الحياة السياسية أثناء الحكم البيلاي تميزت في الحالات العادية بانعدام شبه كلي لمشاركة الأهالي في اتخاذ القرارات على المستوى العام و كذا في إدارة شؤون البلاد السياسية حيث اقتصر في الغالب دور شيوخهم و زعمائهم على الوساطة بينهم و بين السلطة"¹ فطبيعة المشاركة على مستوى الفئات الاجتماعية كانت قبلية أصلا، أي تدار بواسطة مجالس عائلية أو عشائرية داخل القبيلة أو العشيرة نفسها أو بواسطة مجالس رؤساء القبائل و شيوخها و هذا إن دل إنما يدل على تغييب حقوق الأهالي و عدم اعتماد مبادئ المواطنة.

2.3- فترة الحكم الاستعماري:

لقد اعتمدت فرنسا في هته الفترة نظاما يقوم على التمييز بين الأهالي و المعمرين هدفه تكريس الاستعمار و استغلال الشعب الجزائري حيث "تحول الجزائري إلى إنسان من الدرجة الثانية تتلخص مهمته في خدمة المعمر دون مناقشة و هذا ما يلاحظ من خلال إبعاد الجزائري عن المشاركة في الحياة السياسية... و فرض ضرائب ثقيلة على المواطنين و حرمانهم من حرية الرأي و

¹ إسماعيل قيرة و آخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، (ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص68.

التعبير و التمثيل الحر غير المقيد"¹ و بذلك حرم المواطن الجزائري من كل حقوقه طيلة فترة الاحتلال باستثناء الفترة المتميزة التي أنشأ فيها الأمير عبد القادر دولته (1832-1848) و التي كان فيها الحكم للأهالي المحليين الذين كان يمثلهم في الحكم الأغوات و الخلفاء بالاعتماد على نظام الشورى، " و أما بعد القضاء على مقاومة الأمير عبد القادر من طرف الاحتلال الفرنسي عام 1848 فلم يسمح للنخب الجزائرية المتبقية المشاركة في الحياة السياسية العامة إلا بعد الحرب العالمية الأولى حيث فتحت أمام الفئة المثقفة آفاق المشاركة الانتخابية المحدودة و التي كانت دوما بتردد مزمن و استنكار ضاغط"²

3.3- فترة ثورة التحرير:

إن الحرمان الذي تعرض له المواطن الجزائري سواء من الحقوق السياسية و المدنية وحتى الحقوق الاجتماعية و الاقتصادية قوبل بالنضال السياسي و ذلك عن طريق الأحزاب والجمعيات و الحركات الوطنية المطالبة بالتمثيل البرلماني للجزائريين و المساواة مع الفرنسيين في الحقوق السياسية و حرية التعبير و التفكير و حرية الصحافة و المعتقد بالإضافة إلى الحقوق الاجتماعية و الاقتصادية، و لقد توج هذا النضال بثورة الفاتح نوفمبر و التي كان من بين أهم أهدافها إرجاع الكرامة الإنسانية للشعب الجزائري و في هذا الصدد " جاء البرنامج السياسي لبيان أول نوفمبر مركزا □ على نقطتين رئيسيتين هما: إقامة دولة جزائرية ذات سيادة ديمقراطية واجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية و احترام جميع الحريات الأساسية بدون التفرقة بين المواطنين"³.

4.3- فترة ما بعد الاستقلال و اعتماد الحزب الواحد:

بعد الاستقلال تبنت الجزائر النهج الاشتراكي مع اعتماد نظام الحزب الواحد و تم التأكيد على ذلك من خلال الدساتير و المواثيق: دستور 1963 و 1976 و ميثاق 1964 و

¹ سعيد بوشعير، النظام السياسي الجزائري، (ط2، الجزائر: دار الهدى، 1993)، ص 9.

² إسماعيل قيرة و آخرون، مرجع سابق، ص 69.

³ عمر فرحاتي، إشكالية الديمقراطية في الجزائر، (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، سنة 1992)، ص 22.

1976، "النظام الاشتراكي الذي لا يعطي أهمية كبيرة للحقوق المدنية و السياسية، إذ يكفي توفير الحد الأدنى من الحقوق المدنية التي يفقدانها الإنسان كرامته و حرته أما الحقوق السياسية فيمكن إرجاؤها إلى غاية تحرير الإنسان من الفقر و الجهل و توفير الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية"¹ و هذا ما تجلّى في دستور 1963 و 1976:

- **دستور 1963:** توسع فيه في الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية على حساب الحقوق المدنية و السياسية حيث منعت التعددية الحزبية و تشكيل الأحزاب بصريح المادة 23 من الدستور، لكن الفرصة لم تتح لهذا الدستور حيث جمد العمل به إثر الانقلاب العسكري في 19 جوان 1965، و ظلت الدولة تعيش فراغ دستوري مؤسسائي طوال الفترة الممتدة من 1965 إلى 1976 و هذا يعني غياب الإطار المؤكد و الحامي لمبادئ المواطنة خلال هذه المدة.
- **دستور 1976:** جسد هذا الدستور البرنامج السياسي و الإيديولوجي للثورة الاشتراكية في نسختها الجزائرية حيث تم التوسع في الجيل الثاني من حقوق الإنسان المتمثلة في الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية مع الحد من الحريات السياسية و المدنية باعتماد نظام الحزب الواحد و منع الإضراب في القطاع العام و إقصاء الخصوم السياسيين و وضع القيود على الحق في الملكية.

5.3- اعتماد التعددية الحزبية:

بحلول سنة 1986 بدأت تظهر بوادر أزمة سياسية و اجتماعية و اقتصادية و انفجرت الأوضاع في 23 أكتوبر 1988 و خرج المواطن الجزائري إلى الشارع مطالباً بحقوقه في مظاهرات سرعان ما تحولت إلى مشادات عنيفة " هذه المظاهرات جاءت كرد فعل لأوضاع سياسية و اقتصادية و اجتماعية مزرية زادت في حدتها تصرفات و سلوكات الأفراد في السلطة ففقد أغلب

¹ نورالدين شاشوا، الحقوق السياسية و المدنية و حمايتها في الجزائر، (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تلمسان، سنة

(2007)، ص 20.

الشعب الثقة في السلطة فقرر استرجاع سيادته من ممثليه و اختيار النظام الذي سيعيش في ظلّه"¹.

و في ظل هذه الأحداث "عرف النظام السياسي الجزائري مع نهاية عشرية الثمانينات تغيرات كبيرة نتج عنها تجربة جديدة قائمة على أسس و ركائز تختلف دستوريا عن المرتكزات السابقة لأن قوامها التعددية السياسية و حرية الإعلام و الفصل بين السلطات و الانتخابات المفتوحة"² و قد تجسدت هذه التغيرات في دستوري 1989 و 1996.

• **دستور 1989:** "يصنف في خانة دساتير القوانين يقوم على مبادئ الديمقراطية الليبرالية (فصل السلطات، التعددية الحزبية، الملكية الخاصة، تحلي الدولة عن جزء كبير من مهامها الاقتصادية و الاجتماعية) ترجمت ذلك سياسات الحكومات المتعاقبة فيما بعد"³. و انطلاقا من هذا فإن دستور 1989 أقر مجموعة من المبادئ بهدف التحول الديمقراطي و قد استهدف الإصلاحات التالية:

- إعطاء ضمانات لا بد منها لممارسة الحريات الفردية و الجماعية المختلفة الأشكال، و في جميع الميادين لممارسة الشعب السلطات السياسية.
- ترسيخ تنظيم السلطة و الفصل بين مختلف فروعها التنفيذية و التشريعية و القضائية.
- التحديد الدقيق للمجال السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي لتداخل هياكل الدولة والمؤسسات الدستورية.

• **دستور 1996:** جاء بموقف أكثر وضوحا فيما يتعلق بالمشاركة السياسية فقد ذكر صراحة الحق في إنشاء أحزاب سياسية بنص المادة 42 "حق إنشاء الأحزاب مضمون و معترف به" إلا

¹ سعيد بوشعير، مرجع سابق، ص 189.

² عمر فرحاتي، "التحول الديمقراطي في الجزائر بين النصوص الدستورية و الممارسة الميدانية"، مجلة العلوم الإنسانية 13 (بسكرة: منشورات جامعة محمد خيضر، مارس 2008)، ص 136.

³ عبد النور ناجي، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية، (ط1، في المة: منشورات جامعة 8 ماي 1945، د س)، ص 145.

أنه ضبط بمجموعة من القيود، كما أكد على أن يتم الفصل بين السلطات الثلاث مما يضمن حماية الحقوق و الحريات.

و هنا نجد أن تبني مبادئ و حقوق المواطنة في الجزائر تم بشكل تدريجي و ذلك يظهر من خلال الدساتير التي اعتمدها النظام السياسي الجزائري، و هذا يرجع إلى عدة أسباب و عوامل منها الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و من أهمها السياسية حيث أن انتهاج الاشتراكية ثم الليبرالية كان له الأثر الكبير و خصوصا أن النظامين مختلفين في نظرتهما لحقوق المواطنة، بالإضافة إلى الأزمات التي عاشها المواطن الجزائري عقب الاستقلال فمن الحالة الاقتصادية و الاجتماعية المزرية إلى السيطرة السياسية التي طبقت عليه و التي أدت إلى أزمة في المشاركة السياسية للمواطن¹ تمثلت من خلال عجز المؤسسات السياسية عن استيعاب القوى السياسية والاجتماعية فقد رافق حكم الحزب الواحد إقصاء للحريات الفردية و الجماعية و فرض قوالب جاهزة منعت من خلالها روح المبادرة المبدعة، و تأكيد الأحادية المتعسفة و تراكم عناصرها لسنوات عدة¹.

بالإضافة إلى أزمة الهوية التي تعود جذورها إلى الاحتلال الفرنسي الذي ساهم في القضاء على مقومات الشخصية الجزائرية الحضارية من الدين و اللغة و التاريخ حيث² تشير أزمة الهوية إلى غياب فكرة المواطنة بين أفراد الجماعات البشرية المشكلة للمجتمع الواحد بحيث يكون ولاء الفرد لجماعته العرقية و ليس ولاءه للحكومة المركزية².

¹ عبد النور ناجي، مرجع سابق، ص 118.

² المرجع نفسه، ص 120.

1- علاقة التربية بالمواطنة:

منذ العهد اليوناني اكتسب مفهوم المواطنة أهمية بالغة في حياة الشعوب، و اليوم يعد ركيزة من ركائز النظم الديمقراطية التي تعتمدها الدول الحديثة و مؤشرا هاما من مؤشرات الحداثة، و المواطنة ليست حالة طبيعية معطاة بحيث تولد مع الإنسان في فطرته بل هي مجموعة من الأخلاقيات و الخصائص و الصفات التي يكتسبها الإنسان اكتسابا بالتربية و التعليم والممارسة يقول الفيلسوف المسلم ابن مسكويه في القرن الخامس هجري حول اكتساب الأخلاق في كتابه تهذيب الأخلاق و تطهير الأعراق: "ليس شيء من الأخلاق طبيعيا في الإنسان و لا هو غير طبيعي، و ذلك أننا مطبوعون على قبوله، و إنما ينتقل بالتأديب و الوعظ إما سريعا أو بطيئا، و هذا هو الرأي الذي نختاره لأننا شاهدناه عيانا..."¹.

"فالمواطنة لا تكتسب بالوراثة و لكنها تكتسب بالتربية و التعليم و التكوين و التأهيل في الأسرة و في المدرسة، و في الشارع و من خلال وسائل الإعلام و هذه المسؤولية مشتركة بين جميع من يعمل في هذه الميادين و إن كانت المسؤولية في المقام الأول تقع على عاتق العاملين في مجال التربية و التعليم"² و ذلك أن المدرسة تعتبر من أهم نظم النسق الاجتماعي التي تقوم بوظيفة التربية في المجتمع حيث تعد الفرد لاكتساب خبرات أساسية في ميادين الحياة المختلفة حيث "يجب التأكيد على أن للمدرسة وظيفة مزدوجة، فمن ناحية تعمل على نشر اللغة والثقافة و الإيديولوجية الوطنية، و الذاكرة التاريخية الجماعية من خلال المحتوى التعليمي و من ناحية أخرى و هي الأهم تشكل المدرسة فضاء تمثيلي لصورة المجتمع السياسي، ففي المدرسة يتعرف التلاميذ على انتماءاتهم و أصولهم الاجتماعية و هي معالجة بأسلوب من المساواة إنها مكان بالمعنى الآلي و

¹ محمد جواد رضا، الإصلاح التربوي العربي خارطة الطريق، (ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص 81.

² أبو بكر القادري و آخرون، الوطن و المواطنة و آفاق التنمية البشرية، (د ط، الرباط: مطبوعات أكاديمية، المملكة المغربية، 2006)، ص 29.

المجرد للفظ و الذي شيد ضد اللامساواة الحقيقية في الحياة الاجتماعية ولكي يقاوم من أجل الحراك في المجتمع المدني، فنظام المدرسة إذا يناظر نظام المواطنة¹ و من هنا تتجلى العلاقة بين التربية و المواطنة من أجل إعداد المواطن المسؤول الواعي بمسؤولياته وواجباته و الذي سيكون العنصر الفعال في بناء مجتمعه و وطنه. " فالمدرسة كوسيط اجتماعي كما يعرفها علماء الاجتماع تمثل أداة المجتمع في تحقيق الأهداف التربوية المرسومة في المناهج الدراسية، و تعمل - فضلا عن غرس قيم المجتمع و معتقداته في نفس المتعلم و ثقافته - على تنمية الجانب الإدراكي و الانفعالي و الوجداني في شخصيته، كما تعمل على ترسيخ قيم التآخي والتكافل و الاحترام و تكوّن الاتجاهات الايجابية و تشجع التنافس بين المتعلمين، فلا ريب إذا أن تكون المدرسة أجدر الأوساط بتربية النشء على المواطنة و أجداهها في تكريس مفهومها وقيمها عبر السلوكات الواعية المسؤولة التي يمارسها التلميذ في هذا الوسط التربوي².

2- مفهوم التربية على المواطنة و أهميتها:

¹ Dominique schnapper. OP-CIT, p 156.

² عبد الرزاق أويدر، "دور المدرسة في بناء المواطنة"، مجلة المري 08، (الجزائر: المركز الوطني للوثائق التربوية، جوان 2007)، ص

1.2- مسميات مختلفة لمضمون واحد:

كل النظم التربوية في العالم تقريبا تهتم بتقديم نوع من التربية التي من شأنها أن تنمي روح المواطنة عند أفراد مجتمعاتها، " و هذه النظم تستخدم في معظم الأحيان عبارات التربية المدنية و التربية الوطنية أو التنشئة الوطنية للدلالة على مضمون واحد و هو المادة التعليمية التي تهدف إلى توعية المتعلم على الشأن العام في وطنه و تزويده ببعض المعارف المناسبة و توجيهه نحو السلوك الاجتماعي السليم استنادا إلى مجموعة من المبادئ السياسية و القيم الأخلاقية التي تراها السلطة السياسية في الدولة ضرورة لتكوين المواطن الصالح"¹.

و بذلك توجد ثلاث عبارات تدل على نفس المحتوى و هي كالتالي: التربية المدنية، و التربية الوطنية و التربية على المواطنة لكن رغم شيوع الترادف المعنوي بين هذه العبارات نجد لكل منها جوانب خصوصية:

● **التربية الوطنية:** تركز على محورين أساسيين تعني بهما: الوطن و الإنسان المنتمي إليه، حيث تميل بكيفية بارزة إلى التركيز على النواحي العاطفية لدى المتعلم فهي تهدف إلى تعميق محبة الوطن باعتباره خيرا عاما و ملكا جماعيا، و تعزيز الشعور بوحدة الانتماء إلى هذا الوطن والإحساس بواجب الحفاظ عليه و الاعتزاز به و الولاء له و الدفاع عنه كما أنها لا تهمل جوانب الحقوق و الواجبات و القوانين لكنها تعالجها من زاوية محبة الوطن و ترسيخ الانتماء له.

● **التربية المدنية:** تركز على مفهوم المجتمع المدني و تنطلق منه بحيث تتخذ الحياة المدنية موضوعا أساسيا لها أي العلاقات القائمة داخل المجتمع فمن جهة تعنى التربية المدنية بالعلاقات القائمة بين الأفراد و التي تحتاج إلى درجة معينة من التنظيم لنقل الجماعة البشرية من حالة التوحش إلى الحالة المدنية فالغاية من التربية المدنية هنا هي ترسيخ نمط من الحياة المشتركة يحقق الأمن و المساواة و السلامة العامة بين العناصر المكونة للمجتمع أفراد و جماعات، و من جهة ثانية تعنى بالعلاقات التي ينبغي أن تقوم بين الأفراد من ناحية و مؤسسات المجتمع المدني والسياسي من ناحية أخرى، و على هذا الأساس تهدف التربية المدنية إلى تزويد المتعلم بالمعارف

¹ أدونيس العكرى، مرجع سابق، ص 11.

الأساسية التي تمكنه من تحقيق اندماجه في الوجود الاجتماعي بالطريقة الأفضل كما تزوده ببعض المهارات التي تمكنه من القيام بدوره الاجتماعي بحيث يكون مسؤولاً عن أفعاله الشخصية.

● **التربية على المواطنة:** أو التربية من أجل المواطنة أو التربية المدنية، إن هذه التسمية هي الأحدث استخداماً في المناهج التربوية المعاصرة لاسيما في الدول الديمقراطية الحديثة و المتطورة و هي تحتوي المفهومين السابقين و تتخطاهما لتشمل عناصر أخرى فهي تركز على مفهوم المواطن الذي ينتمي إلى وطنه و يفتخر به و هو الفرد الذي يعمل بالقوانين و القواعد ليحقق اندماجه في النظام الاجتماعي ضمن منظومة من الحقوق و الواجبات بالإضافة إلى هذا فإنها تركز و بشكل رئيسي على توعية المتعلم على مبدأ السلطة و أن المواطن هو مصدر هذه السلطة و على أن موقعه هذا هو حق له، و ممارسته واجب عليه، من خلال الدور الذي يقوم به في إنتاج القوانين التي تعبر عن الإرادة العامة التي يعتبر المواطن جزءاً لا يتجزأ منها، كما أنها تعنى بتزويده ببعض المعارف و المهارات التي تمكنه من ممارسة هذا الدور من خلال الآليات المعمول بها في مؤسسة الدولة، " فالمقصود بالتربية المدنية أشمل و أكثر اتساعاً من التربية الوطنية أو المدنية مثلاً، فالتربية الوطنية تركز على ارتباط الفرد بوطنه و الافتخار بالانتماء إليه وبال دفاع عنه، أما التربية المدنية فتتركز على تزويد التلميذ بالمعارف و المهارات المرتبطة بالمجتمع المدني من قوانين و مبادئ دستورية و حقوق و واجبات، بينما تشمل التربية المدنية على هتين التريبتين و تتخطاهما لتضم عناصر أخرى من خارجهما، فالمعارف التي يتوقع أن تشتمل عليها ليست قانونية فقط، بل اجتماعية و تاريخية و جغرافية و اقتصادية و بيئية و عامة، كذلك لا يقتصر الأمر على الإحساس بالانتماء و الافتخار بالوطن بل هناك مهارات مثل تحليل و تمييز الوقائع من الآراء الشخصية و قراءة جداول بيانية و تحليلها... " ¹

رغم هذه الاختلافات في التسميات إلا أن ذلك لا يعني أنها تدل على مواد تعليمية مختلفة و إنما هي تصب في المجال نفسه و لذلك و بعد تحري الأدبيات الخاصة بالموضوع وجدت أن التسميات تتراوح بين التربية المدنية و التربية الوطنية و التربية المدنية أو التربية من أجل المواطنة أو التربية على المواطنة و لقد اخترت في بحثي هذا استخدام التربية على المواطنة لأن هذا ما وجدته متداولاً في الأوساط التربوية و في المجالات و الوثائق الخاصة بالتربية و التعليم في الجزائر.

¹ نمر فريحة، فعالية المدرسة في التربية المدنية، (ط1، بيروت: شركة المطبوعات للنشر و التوزيع، 2002)، ص 22.

2.2- تعريف التربية على المواطنة:

لقد عرفت المجموعة الاستشارية للتربية من أجل المواطنة و تعليم الديمقراطية - التي شكلتها وزارة التعليم البريطاني في نوفمبر 1998 برئاسة الأستاذ برنارد كريك - التربية على المواطنة بأنها " تعني ثلاثة أشياء مترابطة و متداخلة و هي أن يتعلم الطفل من البداية السلوك المسؤول اجتماعيا داخل الفصل و خارجه و نحو من هم داخل السلطة و نحو بعضهم البعض وأن يصبحوا منخرطين بشكل متعاون في حياة و اهتمامات مدارسهم و مجتمعاتهم المحلية من خلال الخدمة التطوعية و تعلم الخدمة، و أن يكونوا فعالين في الحياة العامة من خلال المعرفة والمهارات و القيم الضرورية لذلك، أو ما يسميه البعض الثقافة السياسية"¹ كما يعرف المشروع الدولي - أية تربية من أجل أية مواطنة - التربية على المواطنة " بأنها تلك التربية التي تتكون من أربعة محاور أساسية: حقوق الإنسان، و الديمقراطية و التنمية و السلام، يركز المحور الأول على تمكين المواطنين من المشاركة بقوة و فعالية في تعزيز و فرض و حماية حقوق الإنسان كأساس أخلاقي للممارسة الاجتماعية و سيادة القانون، في حين يركز المحور الثاني على المشاركة السياسية و المدنية الفعالة، و يركز المحور الثالث على التنمية البشرية كأساس لحقوق الإنسان و الديمقراطية، و يشدد المحور الرابع على تحقيق السلام على جميع المستويات المحلية والقومية و العالمية كنتيجة لممارسة المواطنة الديمقراطية و التعددية و حقوق الإنسان و التنمية المستدامة"².

أما ناصيف نصار فيعرف التربية على المواطنة في كتابه التربية و السياسة بأنها " تدل على مجموعة مواد و نشاطات من شأنها أن تغذي الوعي الوطني و الالتزام الوطني و العمل الوطني بطبيعة مضمونها و موضوعها و تشكيل المواطن و تنميته انطلاقا من تصور فلسفي معين لماهية المواطن و من واقع التجربة في حياة الجماعة الوطنية و وجودها السياسي"³.

¹ مصطفى قاسم، مرجع سابق، ص 85.

² مصطفى قاسم، مرجع سابق، ص 86.

³ ليث زيدان، مرجع سابق، ص 13.

و يرى مصطفى بن حبيلس أن " المقصود بتربية المواطنة إنما هو عملية التنشئة الهادفة إلى تعزيز شعور الفرد بانتماءاته إلى المجتمع و قيمه و نظامه و بيئته و ثقافته بشكل يرقى إلى حد تمثل هذا الشعور في سلوكه و في دفاعه عن قيم وطنه و مكتسباته "1.

فيما تجذ زكية عراقي سيناصر أن التربية على المواطنة " تتلخص في الجهود الذي تساهم به المدرسة لتكوين الإنسان المواطن الواعي و الممارس لحقوقه و واجباته تجاه ذاته و تجاه الجماعة التي ينتمي إليها و التربية على المواطنة هي الأساس تربية على المبادرة و المسؤولية و الاستقلالية و هي لا تعدّ □ فقط الجيل الصاعد لممارسة مواطنة نشيطة متى بلغ سن الرشد، بل تنمي لديه إذا ما عبئت الوسائل المناسبة (طبيعة البرنامج، نوعية الأنشطة، نوعية الاستراتيجيات التعليمية...) القدرة على أن يكون في كل سن و في كل لحظة مواطنا بكل المقاييس يعرف ما له و ما عليه "2.

أما في المناهج التربوية الجزائرية فقد سميت المادة التي تعتنى بالتربية على المواطنة بالتربية المدنية و عرفت في مناهج التعليم المتوسط كالتالي " التربية المدنية هي التربية التي ترمي إلى تمكين التلميذ من المعارف و المهارات التي تؤهله لممارسة المواطنة المسؤولة و التكيف الاجتماعي و إكسابه السلوكات و المواقف المطابقة لقيم المجتمع و قواعد الحياة الاجتماعية وقوانينه "3.

و بذلك يمكن تقديم التعريف الإجرائي التالي:

التربية على المواطنة هي كل ما يقدم للتلميذ من معارف و قيم و مهارات من أجل تكوين الفرد المواطن الواعي الممارس لحقوقه و واجباته و الذي يشعر بالانتماء و الارتباط بوطنه و يندمج في مجتمعه.

3.2- أهمية التربية على المواطنة:

¹ مصطفى بن حبيلس، "التربية على المواطنة"، سلسلة من قضايا التربية 43، (الجزائر: المركز الوطني للوثائق التربوية، 2006)، ص 19

² أبو بكر القادري و آخرون، مرجع سابق، ص 138.

³ مديريةية التعليم الأساسي، مناهج السنة الرابعة من التعليم المتوسط، 2005، ص 11.

تأتي أهمية التربية على المواطنة من حيث أنها عملية متواصلة لتكوين المواطن المسؤول الذاتي الإرادة " فالأهمية الكبرى التي ترتديها التربية على المواطنة تتركز على اعتبار أن الإنسان لا يولد مواطناً بالمعنى السياسي الدقيق بل إنه يصبح مواطناً بالتعليم و التربية و التدريب على مزاوله مواطنته، كما تتركز على اعتبار المواطنة اكتساباً و تحقيقاً مستمرين و ليس حالة جامدة و مستقرة¹ فالتربية على المواطنة عملية متواصلة لتعميق الحس و الشعور بالواجب اتجاه المجتمع و تنمية الشعور بالانتماء للوطن و الاعتزاز به، و تقوية قيم التسامح و التضامن والتعاون والتكامل الاجتماعي مما يضمن المحافظة على اللحمة داخل المجتمع المدني، فبتكوين المواطن المسؤول الذاتي الإرادة و التصرف و المتمكن من استخدام فكره النقدي في الحياة العامة الاجتماعية و السياسية نضمن التواصل الدائم بين المواطنين فيما بينهم و بين الدولة و المواطن هذا الأخير الذي سيتمكن من ممارسة سيادته ليس فقط بمعرفة حقوقه و واجباته و إنما بتوظيف معارفه و قدراته التي اكتسبها بفضل التربية على المواطنة في معالجة القضايا في مختلف المجالات مع المقدرة على تكوين الرأي الحر و الفعال و الإدلاء به دون أي تردد و تقبل الحوار و النقاش العام و الانخراط فيه بالإضافة إلى المشاركة في الحياة السياسية و الاجتماعية.

و يمكن تلخيص أهمية تدريس التربية على المواطنة في العناصر التالية:

- تدعم وجود الدولة الحديثة و الدستور الوطني.
- تنمي قيم الديمقراطية و المعارف المدنية.
- تسهم في الحفاظ على استقرار المجتمع.
- تنمي مهارات اتخاذ القرار و الحوار و احترام الحقوق و الواجبات.

¹ أدونيس العكرى، مرجع سابق، ص 67.

3- مضمون التربية على المواطنة:

باعتبار المدرسة "المؤسسة الاجتماعية التي أنشأها المجتمع لتقابل حاجة من حاجاته الأساسية و هي تطبيع أفراده تطبيعا اجتماعيا يجعل منهم أفراد صالحين" ¹ فإنها تهتم بتقديم التربية التي تساهم في ترسيخ روح المواطنة عند التلميذ و ذلك عن طريق المعارف و المهارات التي تتضمنها المناهج التربوية بالإضافة إلى القيم و المعايير المتناقلة بين الأفراد في المؤسسة التربوية مشكلة المناخ المدرسي كما يساهم النظام المدرسي المطبق بشكل أو بآخر في التربية على المواطنة. ولقد حددت عدة دراسات ما يجب أن تتضمنه التربية على المواطنة، فلقد حدد تقرير كريك 1998 الذي كان محصلة عمل " المجموعة الاستشارية للتربية من أجل المواطنة و تعليم الديمقراطية في المدارس " التي شكلتها وزارة التربية و التعليم البريطانية في نوفمبر 1997، حيث استهل التقرير بأن " المواطنة الفعالة تتألف من جدلية من ثلاثة أفرع:

¹ منير مرسي سرحان، علم الاجتماع التربوي، (ط2، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1998)، ص 199.

المسؤولية الاجتماعية و الاخلاقية، و الانخراط المجتمعي، و الثقافة السياسية، و يتم تدريس هذه المكونات على النحو التالي:

1. المفاهيم و المبادئ و تتضمن:

- الديمقراطية و الأوتوقراطية
- الدستور و سيادة القانون
- القانون و حقوق الإنسان
- العلاقة بين الفرد و المجتمع
- التعاون و السلطة
- المواطنة و المسؤوليات المدنية
- العلاقة بين الحقوق و المسؤوليات
- المساواة و التنوع
- القوة و السلطة
- الخير العام

2. القيم و الميول، و تتضمن:

- الإيمان بالكرامة الإنسانية
- الاهتمام بالفرص المتساوية
- الاهتمام بحقوق الإنسان
- الاهتمام بالبيئة
- الاهتمام بكل الصراعات
- الاهتمام بالخير المشترك

3. المهارات و الاستعدادات، و تشمل:

- التعبير الشفوي و الكتابي عن الآراء الشخصية المتعلقة بقضية معينة.
- استخدام الخيال لتقدير وجهات نظر الآخرين و التعبير عن الآراء المتعارضة مع رأي الفرد ودراسة و تقييم هذه الآراء بشكل عقلائي.
- فهم العالم كمجتمع عالمي يتضمن قضايا مشتركة مثل التنمية المستدامة و الاعتماد الاقتصادي المتبادل و الدول المدينة و المنظمات الدولية و فهم مصطلحات مثل: الاعتماد المتبادل و صنع السلام و الحفاظ على السلام و التفاهم الدولي.

4. أشكال المعرفة و الفهم، و تتضمن:

- المعرفة الاجتماعية بما في ذلك المعرفة بالمجتمع و ظروفه و مشكلاته.
- المعرفة الأخلاقية بما في ذلك معرفة ما هو أخلاقي.
- المعرفة السياسية بما في ذلك القضايا المرتبطة بالحكومة و القانون و الدستور.

● المعرفة الاقتصادية بما في ذلك القضايا المرتبطة بالخدمات العامة و الضرائب و الإنفاق العام و التوظيف.

● المعرفة البيئية و التنمية المستدامة.¹

فيما يرى أدونيس العكرى في كتابه التربية على المواطنة أن الهدف التربوي الرئيسي لهذه المادة يتناول ثلاثة جوانب لدى المتعلم:

الجانب المعرفي و الجانب السلوكي و جانب الذهنية النقدية، فهناك جملة من المعارف الضرورية التي يفترض أن يدركها المواطن و يستوعبها حتى يستطيع أن يمارس الدور المواطني الملقى على عاتقه، إن هذا الجانب المعرفي يتعلق بأربعة ميادين أساسية في حياة مؤسسة الدولة الديمقراطية: الميدان الاجتماعي و السياسي و الاقتصادي و البيئي، أما الجانب السلوكي فيتعلق بقيم الأخلاق العامة و بالأخلاقيات المدنية و قيمها و تنمية الحس الاجتماعي الذي تغذيه وتوجهه جملة من القواعد و الأعراف و أصول اللياقة و آداب السلوك في العلاقات الاجتماعية بما يساعد على ضمان العيش المشترك و إبراز أهدافه و فوائده و ضروراته، و على استيعاب المواطنين التلامذة أهمية التقيد بالقوانين العامة و القيام بالواجبات المطلوبة بحيث يرتدي لديهم هذا السلوك معنى أخلاقيا.

و أما بالنسبة للجانب النقدي فإنه يحتل موقعا رئيسيا في مضمون التربية على المواطنة، وذلك انسجاما مع الدور الذي يقوم به المواطن في مجتمعه و دولته، فباعتباره مصدرا للسلطة ومشاركا في الحياة العامة و السياسية تؤول إلى المواطن مسؤولية العمل على التغيير بما يتوافق مع الإرادة العامة و يتم ذلك من خلال المتابعة و المراقبة لما تقوم به أجهزة الحكم و ما تصدره من قوانين و ما تتخذ من مواقف سياسية.²

¹ مصطفى قاسم، مرجع سابق، ص 139-140.

² أنظر أدونيس العكرى، مرجع سابق، ص 63 - 65.

و من أهم الدراسات التي حددت مكونات التربية على المواطنة أو بالأحرى معاييرها هي دراسة المعايير القومية للتربية المدنية و الحكومية التي قام بها مركز التربية المدنية بكاليفورنيا و شارك فيها 300 فرد في عمليتي الإعداد و المراجعة و قد حددتها على النحو التالي:

1. **المعرفة المدنية:** يتعلق هذا الجانب من جوانب التربية المدنية بالمحتوى أو ما يجب أن يعرفه المواطنون و هو ما يمكن أن نسميه بالموضوع و قد حددت هذه الدراسة المكون المعرفي في شكل خمسة أسئلة مهمة يجب أن تشغل كل مواطن مهتم و هي:

- ما هي الحياة المدنية و السياسية و الحكومة؟
- ما أسس النظام السياسي؟
- كيف تجسد الحكومة التي يؤسسها الدستور أهداف و قيم و مبادئ الديمقراطية؟
- ما علاقة دولته بالدول الأخرى و الشؤون الدولية؟
- ما أدوار المواطنين في الديمقراطية؟

2. **المهارات المدنية:** بالإضافة إلى المعارف فإن المواطن يحتاج إلى اكتساب المهارات العقلية ومهارات المشاركة.

*المهارات العقلية و التي تسمى أيضا مهارات التفكير الناقد، و تشمل مهارات مثل: التعرف والوصف و الشرح و التحليل و التقييم و تبني مواقف حول القضايا العامة و الدفاع عن مواقف الفرد و صنع القرار و هذه المهارات تنمى من خلال الأنشطة المصاحبة للمنهج و التنظيمات المدرسية.

*أما مهارات المشاركة فتصنف إلى ثلاثة أنواع:

- مهارات التفاعل: و هي كل ما يساعد الفرد على التواصل و العمل الإيجابي مع الآخرين.
- مهارات المراقبة: و تعني مراقبة الحكومة و السياسة أي ممارسة وظيفة الإشراف و الحراسة.
- مهارات التأثير: و تشير إلى القدرة على ممارسة التأثير سواء من خلال التصويت أو التعبير عن الرأي أو التظاهر أو غيرها.

3. **الميول المدنية:** إن الجانب الوجداني بما يمثله من قيم و ميول و اتجاهات يلعب دورا كبيرا في تحفيز أو إعاقة مشاركة المواطنين فمن الممكن أن تتوافر لدى الفرد المعرفة و المهارات ولكن تنقصه الرغبة و الاتجاه الإيجابي أو الميل نحو المشاركة فلا يتحقق ما نصبو إليه من وراء المعارف و تلك المهارات و هذه الميول تتضمن:

- الميل إلى أن يصبح المواطن عضوا مستقلا في المجتمع.
- الميل إلى تولي مسؤوليات المواطن الشخصية و السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية.
- الميل إلى احترام قيمة الفرد و كرامته.
- الميل إلى المشاركة في الشؤون المدنية بطريقة فعالة.
- الميل إلى الارتقاء بالتوظيف الصحي للديمقراطية الدستورية.¹

4- طرائق تدريس التربية على المواطنة:

نظرا لأهمية التربية على المواطنة فقد اهتم الباحثين التربويين بوضع الأساليب و الطرق المناسبة و المثلى لتدريسها، حيث يرى غاليشي (Galichet) أن هناك ثلاث نماذج تعليمية يمكن استخدامها مع بعضها أو استخدام نموذج واحد منها لهذا الغرض و هي على التوالي:

النموذج التجسيدي أو المحاكاة (Memitique): ينطلق فيه المعلم من حادث تاريخي أو سيرة شخصية عظيمة أي واقعة حقيقية، يتميز بالطابع الاستقرائي و يقوم مع التلاميذ باستخراج مبادئ عامة تلخص و تحفظ و يتم هذا وفق مرحلتين:

المرحلة الأولى: يتم فيها جلب انتباه التلاميذ بالأحاسيس الموجودة في الحادث التاريخي أو في الشخصية أو العلامة أو القائد: كالرحمة، فعل الخير، الصداقة، الشجاعة. و هذا وفق ما ذكر المرابي روسو حيث يقول: "بالإحساس يجب أن تبدأ التربية الخلقية و المدنية".

المرحلة الثانية: ينتقل فيها المعلم إلى صلب الموضوع عن طريق الحوار و المناقشة مستهدفا تصورات التلاميذ و يقدم لهم مفاهيم كالواجب و الحق، القانون، الأخلاق، المسؤولية... إلخ.

¹ أنظر مصطفى قاسم، مرجع سابق، ص 141 - 143.

- النموذج التماثلي **Analogique**: هذا النموذج يركز على فكرة اعتبار المدرسة مجتمع مصغر يتعلم من خلاله التلميذ احترام النظام و القانون و الطاعة و معنى الحق و الواجب، فتعلم النظام المحقق في المؤسسة كالانتظام الذي يوجد استعمال الزمن و انتظام التلاميذ في الصفوف و وضعية الطاولات يسمح بتعلم النظام في المجتمع كما أن الديمقراطية المدرسية تنمي في التلميذ مفهوم الديمقراطية في المجتمع ككل، بالإضافة إلى الدور الفعال للمعلم الذي يمثل المثل الأعلى للتلاميذ في تكوين العادات و السلوكيات الحسنة.
- النموذج الواقعي **(Realiste)**: و يتم من خلال احتكاك التلاميذ بالواقع من خلال تنظيم الزيارات الميدانية و دعوة الشخصيات و استعمال الجرائد المخصصة للأطفال و الحصص التلفزيونية¹.
- " كما يرى مورتوريلا **(Mortorella)** أن هناك خمسة مجالات يمكن تدريس المواطنة من خلالها هي:

1. عبر الدراسات الاجتماعية من أجل نقل التراث أو ثقافات الجيل الأول للجيل الموالي له حيث تهدف التربية الوطنية إلى نقل المعارف و المعلومات التقليدية كإطار أو هيكل لاتخاذ القرارات.
2. عبر الدراسات الاجتماعية كالعلوم الاجتماعية حيث تهتم التربية الوطنية بتعليم مفاهيم و تعميمات لبناء قاعدة معلومات يتم تعلمها فيما بعد.
3. عبر الدراسات الاجتماعية من أجل التفكير التأملي و البحث و الاستقصاء حيث التربية الوطنية تسعى إلى استخدام عمليات التفكير و الحصول على المعارف و المعلومات التي يحتاج المواطن معرفتها لاتخاذ القرارات و حل المشكلات التي تواجهه.
4. عبر الدراسات الاجتماعية من أجل النقد الاجتماعي، حيث التربية الوطنية تسعى إلى تنمية قدرة الطالب لاختيار و نقد و تنقيح التراث الموروث و الوضع الاجتماعي القائم من خلال استخدام طريقة حل المشكلات.

¹ François Galichet, L'education a la citoyenneté, (Paris: Ed. ECONOMICA, 1998), p 17 – 116.

5. الدراسات الاجتماعية من أجل نمو الشخصية، إذ تهتم التربية الوطنية بنمو المفهوم الذاتي الإيجابي و تطوير شخصية الطالب بفعالية و إحساس قوي"¹.
كما يقترح عزيز مجدي في كتابه " المنهج التربوي و الوعي السياسي " طريقتين أساسيتين للتربية على المواطنة و هما:

" أولاً □ : طريقة إعداد المواطن الصالح و هي الطريقة التي كانت و مازالت سائدة في المجتمعات التي تولي أهمية كبيرة و تركز على سيطرة المعرفة في خلق الولاء للقيم التقليدية و لا تشجع التحليل النقدي و لا تحتاج إلى إيضاح القيم.

ثانياً □ : طريقة المسؤولية النقدية تعتمد هذه الطريقة على تركيز التربية الاجتماعية على الاستعلام و حل المشكلات و تضع الكثير من الاعتبار للتحليل التركيبي و تحليل القيم و تتضمن تعليمات عن العملية الدستورية و قيم النظام السياسي"².

¹ مصطفى بن حبيلس، مرجع سابق، ص 27.

² مصطفى بن حبيلس، مرجع سابق ، ص 31.

5- الأهداف الخاصة بترسيخ قيم المواطنة في النظام التربوي الجزائري:

بمتابعة المناهج التربوية التي اعتمدها النظام التربوي الجزائري نجد أنها كانت تتضمن نوعا من التربية على المواطنة بصفة ضمنية في برامج التربية الإسلامية و التاريخ و الجغرافيا و حتى دراسة النصوص لكنها لم تخصص مادة مفردة تعني بإيصال و ترسيخ مبادئ المواطنة إلا بعد سنة 1982 حيث أدرجة مادة التربية الاجتماعية في الطورين الأساسيين و قد عرفت في هذه الفترة الممتدة ما بين 1982 و 1998 كالتالي " التربية الاجتماعية هي نشاطات تربوية لإعداد التلميذ للحياة الاجتماعية، إعدادا يؤهله للعيش كمواطن يشعر بمسؤوليته الوطنية ويدرك حقوقه و واجباته من خلال تنمية سلوكات إيجابية تهتم بعدة جوانب هي الجانب الوطني، الجانب الاجتماعي و الثقافي، الجانب الاقتصادي و الجانب الدولي و الإنساني"¹ و لقد سعت إلى تحقيق الأهداف التالية:

- " تربية التلميذ على حب الوطن و الاعتزاز به و المحافظة على وحدته و التضحية من أجله.

¹ مناهج التربية الاجتماعية للطور الثاني أساسي، 1996، ص 102.

- حث التلميذ على التمسك بمثل نوفمبر 1954 و الاقتداء بها و العمل من أجل إبقائها حية في ذاتيته.
 - تعريف التلميذ بوظائف و أهمية بعض المؤسسات الإدارية و الاجتماعية و احترامها.
 - مساعدة التلميذ على الاندماج في مجتمعه.
 - تمكين التلميذ من اكتشاف العلاقات الاجتماعية بينه و بين أفراد محيطه.
 - تعريف التلميذ ببعض العادات و التقاليد.
 - تدريب التلميذ على النقد الموضوعي لبعض الظواهر الاجتماعية السلبية.
 - تعريف التلميذ بمختلف الفئات العمالية و مدى مساهمتها في التشييد الوطني، و جعله يدرك أهمية الحرف و فوائدها في الحياة اليومية.
 - تربية التلميذ على حب العمل و إتقانه.
 - تربية التلميذ على تقدير جهود العمال و احترامهم.
 - تدريب التلميذ على تحمل مسؤولية ما يصدر عنه من أقوال و أفعال و الشجاعة في الاعتراف بها حتى حين تؤدي إلى أخطاء أو نتائج سلبية.
 - تربية التلميذ على حب الطبيعة و المحافظة عليها¹.
- أما في الفترة الممتدة من 1998 إلى 2003 فقد غيرت تسمية التربية الاجتماعية بالتربية المدنية و عرّفت كالتالي " التربية المدنية من المواد التعليمية الهامة المدرجة في التربية في أي دولة ضامنة للحريات هادفة إلى تنمية الإحساس بالمصلحة العامة و احترام القانون و حب الوطن"² و قد سطرت الأهداف التالية لتحقيقها:

1. المجال المعرفي:

- إدراك مفهوم الهوية و الملكية.
- الإلمام بالقواعد و القوانين التي تنظم الحياة في المجتمع.
- الوعي بحقوق الإنسان و الحريات الفردية و الجماعية.

¹ مناهج التربية الاجتماعية للطورين الأول و الثاني أساسي، 1996، ص 155.

² مناهج التربية المدنية للطور الثاني أساسي، 2001، ص 62.

- الإمام بالقيم الوطنية و العالمية و البعد التاريخي للجزائر و مكانتها في العالم.
 - معرفة المؤسسات السياسية و الإدارية للدولة و دورها في المجتمع.
 - العمل بأهمية العمل و ضرورة بذل الجهد.
 - الوعي بالأنظمة البيئية و الأضرار التي تلحق بها.
 - إدراك الطابع المحدود للموارد الفردية و الجماعية.
2. المجال السلوكي:

- احترام الذات و احترام الآخر، بذل الجهد و إتقان العمل، التسامح و تقبل الآخرين، الإنضباط و تحمل المسؤولية، التحلي بقواعد اللياقة و الاتصاف بالعدل و الإنصاف.
- التعاون و التأزر و التضامن.
- المحافظة على الملكية العامة و احترام الملكية الخاصة.
- احترام القوانين و تقبل قواعد الحياة الجماعية.
- حب الاضطلاع و المعرفة.
- حماية الوطن و الدفاع عنه، و العمل على ترقيته و ازدهاره.
- احترام رموز الوطن.
- احترام البيئة و العمل على حمايتها.
- الاستعمال العقلاني للموارد الوطنية.
- احترام مؤسسات الدولة و المشاركة الفعالة فيها.
- المحافظة على التراث المشترك و العمل على إحيائه.

3. المجال الوجداني:

● تنمية روح المواطنة:

- تقدير الذات و الاختلاف.
- روح التسامح و تقبل الآخرين.
- روح الجهد و تمجيد العمل المتقن.
- روح التعاون و التأزر و التضامن و حب الغير.

- روح العدل و الإنصاف.
 - حب الوطن و الاعتزاز بالهوية الوطنية.
 - تقدير رموز الوطن و حب الجمهورية و الغيرة على الوحدة الوطنية.
 - تنمية الحس المدني:
 - تقدير كرامة الإنسان و حقوقه.
 - روح الانضباط و تحمل المسؤولية.
 - تقدير الملكية العامة و البيئة و التراث المشترك.
 - تقدير المؤسسات و الوطنية و دورها في المجتمع¹.
- إصلاح 2000:

مع الإصلاح التربوي الذي تم في سنة 2000 احتفظ بنفس التسمية للمادة التي تعني بالتربية على المواطنة للتلميذ أي التربية المدنية و هي " ترمي إلى تمكين التلميذ من المعارف والمهارات التي تؤهله لممارسة المواطنة المسؤولة و التكيف الاجتماعي و إكسابه السلوكات والمواقف المطابقة لقيم المجتمع و قواعد الحياة الاجتماعية و قوانينه² فالتربية المدنية تهدف إلى إعداد الفرد إعداداً □ يؤهله للعيش كمواطن صالح، يدرك ما له و ما عليه من الحقوق السياسية والاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية، و ما عليه من واجبات، كحب الوطن، و احترام القانون و الإحساس بالمصلحة العامة، و بصفة عامة هي تهتم بما يلي:

- " تكوين شخصية الفرد تكويناً شاملاً □ متوازناً □ من الجوانب الفكرية و الوجدانية والاجتماعية و السلوكية.

- تنمية القيم الاجتماعية كالتعاون و التضامن و التسامح و احترام الآخر و تقديم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة.

¹ مناهج التربية المدنية للطور الأول الأساسي، ص 32.

² مناهج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط جويلية 2005، ص 11.

- إعداد الفرد لأداء الواجبات نحو الأسرة و المجتمع.
 - التفاعل بشكل إيجابي مع القضايا الإنسانية كحقوق الإنسان و الديمقراطية و الحماية الاجتماعية و البيئية و الصحة...
 - تشكل مجالا تعليميا لاكتساب ثقافة مدنية، تجعل من الفرد مواطنا صالحا.
 - تدريب الفرد على حسن التفكير و التنظيم، و هيكله المعارف و إيجاد الحلول للمشكلات الاجتماعية التي تواجهه في حياته اليومية.
 - تستمد مادتها التعليمية من مختلف المواثيق و النصوص التشريعية لحياة المجتمع.
 - و تهدف بالخصوص في هذا المستوى إلى تمكين المتعلم من توظيف مكتسباته المعرفية والسلوكية فيما يلي:
 - انتهاج السلوك الديمقراطي في الحوار.
 - تجسيد الممارسة الديمقراطية بالانتماء إلى الجمعيات و الهيئات المنتخبة.
 - التعامل الإيجابي مع المؤسسات العمومية و الخدماتية.
 - التعامل الواعي مع الإعلام و حسن استعمال قنوات الاتصال و التواصل.
 - العلاقة القانونية للمواطن مع غيره و التأمين على حياته.
 - ترشيد الاستهلاك.
- فهم علاقة الجزائر بالمجتمع الدولي من خلال بعض المؤسسات الوطنية و الدولية و كل ذلك في إطار السلوك المدني المنسجم مع قيم المجتمع¹.

¹ الوثيقة المرافقة لمنهج مادة التربية المدنية للسنة الثالثة متوسط 2005.

1- النظام المدرسي ودوره في التربية على المواطنة:

النظام المدرسي هو مجموعة القواعد و القوانين التي تنظم الحياة داخل المدرسة حيث "يشير النسق الانتظامي و المعياري لقواعد النشاط الاجتماعي والتي تمثل نموذج القواعد المتفق عليها على مستوى المجتمع و نظمه و أنساقه التربوية و التي تحدد تقسيم العمل والأدوار الاجتماعية كما انه يتضمن أيضا تقويم الأهداف وتحديد الوسائل والإمكانيات المناسبة لتحقيق تلك الأهداف والتنسيق بينها"¹ و"النظام المدرسي هو عملية تربوية تتطلب التحكم في السلوك والعواطف والانفعالات تحت قيادة موجهة من اجل تحقيق هدف معين و يقتضى مفهوم النظام المدرسي التفهم الصحيح للسلوك القويم وتكوين العادات المرغوبة و الاتجاهات الصحيحة والالتزام بالمعايير. و يقتضى أيضا خضوع الرغبات الفردية لرغبة الجماعة لتحقيق الاقتصاد والفاعلية في الوقت و الجهد والمال"².

كما"يقوم المفهوم الحديث للنظام المدرسي على أساس ديمقراطي بموجه يقوم التلاميذ بحكم أنفسهم وليس هناك إجبار للتلاميذ على الطاعة أو الانصياع الأعمى وإنما يكون هناك اقناع واعتماد كبير على قدرات التلاميذ وأصبح ينظر إلى كل من المعلم والناظر أو مدير المدرسة على أنهما موجهان، إن النظام المدرسي الحديث يقوم على أساس الحاجة إلى احترام الذات وتوليد الرغبة الصادقة لدى التلاميذ القيام بالعمل الصحيح"³ ومن هنا تتجلى أهمية ودور النظام المدرسي في التربية على المواطنة وذلك بتعويد التلميذ على الانضباط و احترام القانون. واحترام الحقوق و أداء الواجبات و المسؤوليات واستعمال الأسلوب الديمقراطي في التعامل.

¹ السيد علي الشتا ونادية عمر الجولاني، علم الاجتماع التربوي، (د ط، مصر: مكتبة الإشعاع 1997). ص159

² محمد منير مرسي، الإدارة المدرسية الحديثة، (دط، القاهرة، عالم الكتب، 1994)، ص196.

³ المرجع نفسه. ص197.

التعريف الإجرائي:

النظام المدرسي هو مجموعة من القواعد والمعايير والقوانين التي تنظم العلاقات بين الأفراد في المدرسة وتضبط قواعد السلوك القويم و تتحكم في تنظيم وتوزيع الأدوار من اجل تحقيق الأهداف التربوية.

1-1 سلطة الأستاذ و تعليم التلميذ الديمقراطية:

الأجوبة	التكرار	النسبة %
ديمقراطية	126	84
دكتاتورية	15	10
متراحية	09	06
المجموع	150	100

-الجدول 01- نوع السلطة التي يطبقها الأستاذ في القسم .

من خلال الجدول نلاحظ أن أغلبية أفراد العينة وهم يمثلون نسبة 84 % يستخدمون السلطة الديمقراطية لفرض النظام في القسم.

من خلال استقراء الجدول نجد أن الأستاذ يساهم في تلقين ديمقراطية التعامل باستخدام الأسلوب الديمقراطي في القسم وذلك بتوفير مناخ الحرية في الأخذ و العطاء والتفكير بين الأفراد وإتاحة الفرص المتساوية للجميع، والإحساس بالمسؤولية والشعور بالانتماء وإتاحة الفرصة للمشاركة الايجابية وحرية التعبير مع إشاعة الاحترام والتقدير المتبادل والتأكيد على روح النقد الذاتي و التفكير الموضوعي "فالقيادة الديمقراطية للمدرسين تعزز الاتجاهات والمهارات المتماشية مع القيم الديمقراطية، أما المدرس التسلطي فيغرس في طلبته الإحساس بتسلسل وتدرج القوة والسلطة

وضرورة مراعاتها واحترامها¹ خصوصا وأن الأستاذ يعتبر قدوة بالنسبة للتلميذ. كما أن الوقت الذي يقضيه التلميذ مع الأستاذ ليس بقليل مما يجعل تأثير هذا الأخير أكبر على التلميذ.

2-1 التزام الأستاذ بواجباته وعلاقته بالتزام التلميذ :

الأجوبة	التكرار	النسبة %
نعم	141	94
لا	09	06
المجموع	150	100

-الجدول 02-مدى التزام الأستاذ بالقيام بواجباته.

من الجدول نلاحظ أن كل أفراد العينة تقريبا بنسبة 94 % يقومون بكل مسؤولياتهم اتجاه التلاميذ والمدرسة.

وبذلك فالأستاذ يعمل من خلال أدائه لواجباته والتزامه بمسؤولياته اتجاه التلاميذ والمدرسة على تعويد التلميذ على أداء واجباته فالأستاذ كما ذكرنا سابقا يشكل نموذجا سلوكيا معيننا غالبا ما يسعى التلاميذ للاقتداء به.

3-1 القوانين المدرسية وتعليم التلميذ احترام القانون:

الأجوبة	التكرار	النسبة %
نعم	127	84.67

¹ ريتشارد داوسن وآخرون، التنشئة السياسية، تر: مصطفى عبد الله ومحمد الزاهي ، (ط2، ليبيا: جامعة قارونوس، 1998)، ص205...

لا	23	15.33
المجموع	150	100

-الجدول 03-مدى ارتداء الأستاذ للمئزر.

من الجدول نلاحظ أن أغلبية أفراد العينة وهم يمثلون نسبة 84.67% يرتدون المئزر مع المبالغة بعض الشيء في هذه النسبة إذ أننا لاحظنا أثناء الدراسة الميدانية أن نسبة معتبرة من الأساتذة لا يرتدون المئزر.

فالأستاذ إذا يحترم قانون وقواعد النظام المدرسي و التلميذ باحتكاكه الدائم بالأستاذ سيكتب ويتعلم كيف يحترم القانون ويخضع له وذلك من منطلق أن القانون يطبق على الجميع وبهذا فالأستاذ يسهم في التربية على المواطنة من هذا الجانب "فتعليم القيم و تربية الشخصية لا تتم عن طريق التلقين أو التعليم المباشر، ولذلك فمن الأهمية بمكان توعية المعلمين بأن ما يبدونه من قيم واتجاهات وما يقومون به من سلوكيات وممارسات تؤثر في تشكيل شخصية الطالب أكثر من تأثير المواد والمقررات الدراسية ولذا يجب أن يجسد المعلمون هذه القيم وتلك الشخصية سلوكا أمام الطلبة"¹، فاحترام الأستاذ للقوانين يشجع التلاميذ على احترام القانون المدرسي والقانون بصفة عامة في المستقبل.

الأجوبة	التكرار	النسبة %
نعم	11	07.33
لا	139	92.67
المجموع	150	100

¹مصطفى قاسم، مرجع سابق، ص249.

-الجدول 04-مدى انشغال الأستاذ أثناء التدريس.

نلاحظ من خلال الجدول أن غالبية أفراد العينة وهم يمثلون نسبة 92.67% لا ينشغلون أثناء التدريس بأمور أخرى ومعنى هذا أن الأستاذ منضبط ويحترم القانون الداخلي للمدرسة مما يجعله قدوة للتلميذ ليحترم هو الآخر قانون المدرسة والقانون بصفة عامة في مجتمعه ودولته " فانطلاقا من الحياة داخل القسم يكتشف الطفل قوانين الحياة الاجتماعية كواجب المسؤولية واحترام الشخص لنفسه وللآخرين"¹ فالأستاذ يساهم في التربية على المواطنة بتعويد التلميذ على الانضباط واحترام القانون.

1-4-رفع العلم وتنمية الروح الوطنية عند التلميذ:

الأجوبة	التكرار	النسبة%
دائما	117	78
أحيانا	33	22
المجموع	150	100

-الجدول 05-مدى مشاركة الأستاذ في رفع العلم .

من خلال الجدول نلاحظ أن أغلبية أفراد العينة وهم يمثلون نسبة 78% يشاركون دائما في رفع العلم.

الأجوبة	التكرار	النسبة%
دائما	128	85.33
أحيانا	22	14.67
المجموع	150	100

¹Gean le gal, Les droit de l'enfant à l'école pour une éducation à la citoyenneté(1ere ed, Bruxelles : de Boeck université, 2002) . p16

-الجدول 06-مدى مشاركة أعوان الإدارة في رفع العلم .

من خلال الجدول نلاحظ أن أغلبية أفراد العينة بنسبة 85.33% أجابوا بان أعوان الإدارة يشاركون في رفع العلم دائما.

الأجوبة	التكرار	النسبة%
دائما	118	78.67
أحيانا	32	21.33
المجموع	150	100

-الجدول 07-مدى مشاركة المدير في رفع العلم.

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة 78.67% من أفراد العينة أجابوا بأن المدير يشارك دائما في رفع العلم.

وبهذا فكل من الأستاذ وأعوان الإدارة والمدير يساهمون في تنمية الروح الوطنية في شخصية التلميذ واحترامه للرموز الوطنية والشعور بالانتماء بحيث يؤكدون من خلال مشاركتهم اليومية في رفع العلم على أهمية وقدسية الرموز الوطنية" فالمشاعر الوطنية يتم تشكيلها وتعزيزها من خلال المشاركة في مثل هذه النشاطات والأفعال إذ تؤكد على الطبيعة الجماعية والكلية للإحساس بالوطنية: تحية العلم، إنشاد النشيد الوطني، وتكريم الرموز الوطنية كلها نشاطات جماعية والخبرات التي يكتسبها الفرد من خلال النشاطات الجماعية تكون قوية ومؤثرة بالنسبة لعقلية الطفل التي يمكن طبعها والتأثير فيها بسهولة"¹ لذا فإن مشاركة التلميذ مع الفاعلين الاجتماعيين في المدرسة في مختلف النشاطات من شأنه أن يرسخ أهداف و مضامين هذه النشاطات وما يتوخى منها في ذهنية التلميذ وشخصيته.

5-1 انتخاب رئيس القسم والمشاركة السياسية :

¹ ريتشارد داوسن آخرون، مرجع سابق، ص195.

الأجوبة	التكرار	النسبة %
نعم	147	98
لا	03	02
المجموع	150	100

-الجدول 08- مدى اهتمام إدارة المدرسة بتعيين رؤساء الأقسام .

نلاحظ من خلال الجدول أن كل أفراد العينة تقريبا وهم يمثلون نسبة 98% أجابوا بأن الإدارة المدرسية تهتم بتعيين تلميذ ليكون رئيسا للقسم.

فالإدارة المدرسية تساهم بذلك في التربية على المواطنة لما يقدمه هذا الإجراء أي تعيين ممثل ورئيس للقسم من معاني تخص المواطنة وخاصة مبدأ التعاقد بالتلميذ يتعلم أن هناك دائما سلطة عليا وأن هناك واسطة تجمعهم بهذه السلطة فلا يتجه إلى السلطات العليا مباشرة لطرح مشاكله واحتياجاته وإنما يستخدم الوسيط الذي يتمثل في رئيس القسم في المدرسة والممثل البرلماني في الدولة مستقبلا وهذا ما يسمح للتلميذ بالتعرف أكثر على الأدوار المنوط به كمواطن في مجتمعه ودولته ، ودوره التشريعي من خلال عملية الانتخاب والتوكيل ودوره الرقابي من خلال المطالبة بحقوقه والمساءلة والمحاسبة.

الأجوبة	التكرار	النسبة %
يعين من طرف الأستاذ	21	14
القرعة الشرعية ويشارك فيها جميع التلاميذ	122	81.33
القرعة التي يشارك فيها بعض التلاميذ	07	04.67
المجموع	150	100

-الجدول 09- طريقة انتخاب ممثل القسم .

نلاحظ من خلال الجدول أن أكبر نسبة هي تمثل 81.33% من أفراد العينة أجابوا بأن طريقة اختيار ممثل القسم هي القرعة الشرعية التي يشارك فيها جميع التلاميذ، ومن هنا فالمدرسة تمهد وتهيئ التلاميذ للمشاركة في الحياة السياسية مستقبلا. وتعودهم على اتخاذ القرار بأنفسهم بكل حرية وذلك يمنحهم فرصة اختيار ممثلهم الذي سينوب عنهم ويكون الواسطة بينهم وبين الإدارة وفي هذا المجال يؤكد كلودودين (cloudine leleux) على أهمية ذلك بقوله " في الوقت الذي يركز فيه العالم المدرسي على تكوين الكفاءات القاعدية، فإنه مرفوض عدم إعطاء المكانة المستحقة للكفاءات الأخلاقية والمواطنة كإبداء الرأي والاختيار، أخذ القرارات، البرهان و المحادثة ، الالتزام والإجابة على كل أسئلة القسم والحياة حسب بيداغوجية مناسبة"¹ حيث أن الحياة المدرسية تعتبر المجال المناسب لتعليم التلميذ حرية اتخاذ القرار والاختيار و المشاركة فيه، مما يؤهله مستقبلا للمشاركة في الحياة السياسية التي لا تمثل وسيلة للتنمية السياسية فحسب وإنما وسيلة للتنمية الاجتماعية وتحقيق العدالة الاجتماعية وحسن توزيع السلطة والثروة.

1-6 عدالة الإدارة وتعزيز الشعور بالانتماء والكرامة الإنسانية :

الأجوبة	التكرار	النسبة %
يتدخل لحل المشكلة	144	96
لييالي بالأمر	06	04
المجموع	150	100

-الجدول 10- رد فعل المدير في حال حدوث مشكلة بين التلاميذ والأطراف الأخرى .

من الجدول نلاحظ أن كل أفراد العينة تقريبا وهم يمثلون نسبة 96 % أجابوا بأن المدير يتدخل لحل المشاكل والنزاعات التي تحدث بين التلاميذ و الأساتذة أو أعوان الإدارة رغم المبالغة

¹ Gean le gal ;opcit ;p87

في هذه النسبة حيث أنه أثناء الدراسة الميدانية أكد الكثير من الأساتذة وأعاون الإدارة عدم اهتمام المدرء بالتلاميذ ومشاكلهم ولكننا نقيس على أغلبية الإجابات وبذلك فالإدارة المدرسية وعلى رأسها المدير تساهم في التربية على المواطنة من خلال اهتمامها بحل المشاكل التي تقع للتلميذ مما يعزز شعوره بالانتماء إلى هذا المجتمع المدرسي وإلى المجتمع العام، هذا الشعور الذي سيؤدي إلى ولاء التلميذ لمدرسته ولوطنه ودولته مستقبلا.

الأجوبة	التكرار	النسبة %
يكون في صف الأستاذ ظلما أو مظلوما	41	27,33
يطبق العدالة والقانون	109	72,67
المجموع	150	100

-الجدول 11- موقف المدير في حال تدخله لحل المشكلة .

نلاحظ من خلال الجدول أن أغلبية أفراد العينة وهم يمثلون نسبة 67,72% أجابوا بأن المدير يطبق العدالة والقانون في حال تدخله لحل المشاكل التي تقع بين التلاميذ و الأساتذة أو أعاون الإدارة، والمدير بتطبيق العدالة والقانون يساهم كذلك في التربية على المواطنة، فالتلميذ يتعلم أن الكل سواسية أمام القانون وأن يكون دائما عادلا في حكمه وفي تطبيق القانون، كما ترسخ عنده الشعور بالانتماء إلى الجماعة، حيث يدرك أنه فرد له حقوق وكرامته الإنسانية محفوظة وله مكانة في هذا الوسط الذي يعيش فيه مما يعزز ثقته في مدرسته ومجتمعه والسلطات الوطنية مستقبلا ، لذلك " يجب أن تجسد الإدارة المدرسية قيم الديمقراطية والمواطنة الفعالة والمسؤولة والواعية أمام الطلاب فتظهر من القيم والميول والاتجاهات والسلوكيات ما يدعم الديمقراطية والمواطنة والمجتمع المدني وأن تتطابق الأقوال مع الأفعال والسلوكيات"¹ وذلك باعتبار الأستاذ والإدارة المدرسية من السلطات الأولى التي يواجهها الطفل في حياته والتي يستعلم من خلالها معنى السلطة وحدودها.

¹ مصطفى قاسم، مرجع السابق، ص 232.

2- المناخ المدرسي و دوره في التربية على المواطنة:

المناخ المدرسي هو الجو العام الذي يسود العلاقات الاجتماعية في المدرسة وقد عرفه كل من تاجوري وليتون على انه "النوعية الثابتة نسبيا للبيئة الداخلية للمدرسة التي يعيشها الأعضاء من معلمين وطلاب... الخ وتؤثر على سلوكهم ويمكن وصفها في صورة قيم ومعتقدات وسلوكيات معينة"¹. فالمناخ الدراسي "هو الجو العام الذي يشيع بين الطلبة وأعضاء التدريس بقيادة ناظر المدرسة أو مديرها، ومدى إحساس الطلبة بإشباع حاجياتهم النفسية من وراء تجمعهم وأنشطتهم المتباينة داخل جدران المدرسة أو الفصل، وما قد يسود العلاقات المختلفة بين الجميع من مظاهر

¹مصطفى قاسم ، مرجع السابق، ص232.

المودة و المتعة والوئام، أو ما قد يعترتها من مظاهر الخلاف والتوتر والمشكلات التي تختلف في حدتها"¹.

والمناخ المدرسي له أهمية بالغة في ترسيخ قيم ومبادئ المواطنة فهو يكمل دور المنهاج في التربية على المواطنة.فالتلميذ يتلقى مجموعة من المعارف والقيم والمبادئ من خلال المنهاج يجدها منعكسة في محيطه المدرسي ويمارسها من خلاله، "فلاستطلاع واحترام الآخر، الاستماع، التضامن، التعاون، هي المبادئ الأساسية للفعل التربوي، وممارسة المسؤولية واحترام القوانين العامة في حضن القسم والمدرسة، تكون القواعد لبيداغوجية المواطنة"². فالمناخ المدرسي يعتبر نوع من الحياة الاجتماعية المصغرة العاكسة للمجتمع ككل، بما يشيع فيها من قيم واتجاهات وممارسات وعلاقات تمارس تأثيرا قويا على ما يتعلمه الصغار من السلطة والمسؤولية والعدل والقيم المدنية "فهذه الثقافة تؤثر إلى أقصى حد على التربية المدنية التي ليست في الأساس سوى تربية للشخصية وتربية قيمية وأخلاقية إذ تحدث هذه التربية من خلال العلاقات الاجتماعية والارتباطات والتفاعلات الإنسانية"³ ويجدر التذكير بأن هذا التأثير يختلف و يتفاوت من مدرسة إلى أخرى لأن المناخ المدرسي يختلف من مدرسة إلى أخرى.

*التعريف الإجرائي:

المناخ المدرسي هو الجو العام الذي يسود العلاقات بين الفاعلين الاجتماعيين في المدرسة عن طريق احتكاكهم بالمحيط المدرسي وداخل الفصل الدراسي أي ما يسود المدرسة من قيم ومبادئ وميول واتجاهات وما يجري فيها من أنشطة وممارسات وسلوكيات وكل ما يساهم في إنعاش هذا الجو من نشاطات ثقافية وتربوية ومنافسات فكرية ورياضية.

¹ ابو جادو وصلاح محمد علي، سيكولوجيا التنشئة الاجتماعية، (ط1، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 1998)، ص251..

² Gean le gal ;opcit ,p82.

³مصطفى قاسم، مرجع السابق، ص135.

2-1 العلاقات المدرسية وترسيخ الاحترام :

الأجوبة	التكرار	النسبة %
نعم	149	99.33
لا	01	0.67
المجموع	150	100

-الجدول 12 -مدى احترام الأستاذ لزملائه الأساتذة والعمال.

نلاحظ من خلال الجدول أن كل أفراد العينة تقريبا وهم يمثلون نسبة 99.33 ب% يتعاملون مع زملائهم الأساتذة و العمال باحترام.

وذلك يعني أن الأستاذ يعمل من خلال علاقاته في المدرسة على اكتساب التلميذ مبدأ الاحترام الذي يعتبر ركيزة أساسية للحس والخلق المدني، وبهذا يساهم في التربية على المواطنة حيث أن العلاقات الاجتماعية بين الفاعلين الاجتماعيين في المدرسة على أهمية بالغة في العملية التعليمية التعليمية¹ فمن المعروف أن المعلم في المدرسة إنسان قيادي، فهو الذي يعطي ويعلم ويرشد، ويزود التلاميذ بالخبرات، لذا يجب أن تكون العلاقات بين المعلمين نموذجية لأن التلاميذ سيقلدونهم وسيأخذون عنهم، ويتشبهون بهم، فعلاقة المعلمين مع بعضهم لا بد هي الأخرى أن تقوم على التعاون والتحاب والاحترام، وأن يبنذوا الاختلاف ويقربوا بين وجهات النظر وأن يكونوا القدوة الصالحة لتلاميذهم¹ فالتلميذ الذي يعيش في جو من الاحترام المتبادل سيتعلم احترام نفسه أولا ثم احترام غيره ومبادئه.

الأجوبة	التكرار	النسبة %
نعم	146	97.33
لا	04	02.67
المجموع	150	100

¹ إبراهيم ناصر، علم الاجتماع التربوي، (دط، لبنان: دار الجيل، 1996) ص108.

-الجدول 13-مدى احترام الأستاذ للتلاميذ.

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة 97.33 % من أفراد العينة وهي تمثل الأغلبية الكبرى يتعاملون باحترام مع التلاميذ، و رغم المبالغة في النسبة إذ أنه كثيرا ما تحدث مناقشات بين الأساتذة و التلاميذ تؤدي إلى عدم إحترام الأستاذ للتلميذ عند التعامل معه وخصوصا المشاغبين منهم وهذا ما لاحظناه أثناء القيام بالدراسة الميدانية وما أدلى به بعض الأساتذة بأن بعض التلاميذ يستفزونهم مما يجعل الأستاذ يقلل من احترامهم. إلا أننا نقيس على السلوك الغالب وهو احترام الأستاذ للتلميذ، فعلاقة الأستاذ بالتلميذ هي علاقة العطاء بإخلاص وأمانة وعطف أبوي ومحبة الكبير للصغير "حيث ينشأ الاحترام المتبادل بين المعلم والمتعلم (التلميذ) ويتم التفاعل والتجاوب لتصبح العلاقة أفضل ونتائجها أروع ويتم التعلم والوفاء والفائدة"¹ فالأستاذ إذاً من خلال احترامه للتلميذ يعمل على تلقيه مبدأ الاحترام ويساهم بذلك في التربية على المواطنة.

2-2-المناخ المدرسي وتعليم التلميذ تحمل المسؤولية:

الأجوبة	التكرار	النسبة %
فرد واعى يتحمل المسؤولية	78	52
فرد قاصر لا يتحمل المسؤولية	72	48
المجموع	150	100

- الجدول 14-مدى تأثير طريقة تعامل الأستاذ على التلميذ.

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة 52 % من أفراد العينة يعاملون التلميذ على أساس أنه فرد واعى يتحمل المسؤولية لكن في المقابل فان نسبة 48% من أفراد العينة يعاملون التلميذ على انه فرد قاصر لا يتحمل المسؤولية، وهذا يشير إلى عدم وعي الأساتذة بأهمية تحسيس التلميذ بقدرته على تحمل مسؤوليته وبذلك فهو يجد من حرية التلميذ في إتخاذ القرارات التي تمسه

¹المرجع نفسه، ص109.

والمشاركة بآرائه عن طريق الحوار مما يولد للتلميذ الإتكالية وعقدة النقص وقلة المبادرة والتردد الدائم في اتخاذ القرار المناسب وذلك على عكس التلميذ الذي يعطي مجالا وحرية للمشاركة في تحمل المسؤولية وفق قدراته ويعامل وكأنه فرد بالغ قادر مما يجعله يثق في إمكانياته ويتعلم أن يعتمد على نفسه ويقرر مصيره مستقبلا "فالمسؤولية الاجتماعية تتحقق بالمشاركة الاجتماعية الفعالة لذا فإن النصوص الرسمية التربوية توصي منذ الحضانة أن يصبح الطفل فاعلا في الجماعة المدرسية ويتحمل مسؤوليته وفق قدراته"¹.

الأجوبة	التكرار	النسبة %
نعم	82	54.67
لا	68	45.33
المجموع	150	100

-الجدول 15-مدى تشجيع الأستاذ التلاميذ لحل مشاكل القسم.

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة 54.67 % من أفراد العينة يشجعون التلاميذ على حل المشاكل المتعلقة بالقسم والمدرسة وفي المقابل فان نسبة 45.33% منهم لا يشجعون على ذلك.

وذلك يرجع إلى ما توصلنا إليه في الجدول السابق وهو أن الأستاذ يرى أن التلميذ فرد قاصر ولا يمكنه تحمل المسؤولية وبذلك لا يشجعه على حل المشاكل والتدخل فيها، وهذا ما يؤثر سلبا في التربية على المواطنة التي من أهم أهدافها تكوين المواطن الفعال والمسئول وهذا لن يتحقق

¹ Gean le gal ،opcit،p146.

سوى بتحميل التلميذ بعض المهمات والمسؤوليات وإشراكه في حل مشاكل القسم والمدرسة وتعليمه تحمل عواقب أخطائه ونتائج تصرفاته حيث يؤكد (G.ROCHE) على ذلك بقوله "من أجل إعداد المواطن المسؤول يجب تمكين الطالب من الاضطلاع بالمسؤولية في مواقف عدة تدريجية¹ فتعلم تحمل المسؤولية يأتي عن طريق مشاركة التلميذ في ممارسة بعض الأعمال التي توافق قدراته وإمكانياته الجسمية والعقلية وحتى النفسية.

3-2-3 المناخ المدرسي وتفعيل مشاركة التلميذ في حل النزاعات:

الأجوبة	التكرار	النسبة %
نعم	130	86.67
لا	20	13.33
المجموع	150	100

-الجدول 16_مدى تدخل الأستاذ لحل النزاعات بين التلاميذ.

نجد من خلال الجدول أن أغلبية أفراد العينة وهي تقدر بنسبة 86.67 % يتدخلون لحل النزاعات الحاصلة بين التلاميذ .

فالأستاذ يعمل على تثبيت معاني المحبة والأخوة والتسامح وحب المبادرة في حل النزاعات والخلاف عند التلميذ من خلال اهتمامه بحل الخلافات ونزاعات التلاميذ فهو يشكل قدوة

¹ عز الدين قطايفي، دور الانشطة الرياضية المدرسية في التربية على المواطنة الصالحة، (http://WWW.FACULTY.KSU.EDU.SA.)، (20 ماي 2009)، ص06.

نقلا عن :

G.ROCHE ;Z'APPRENTI ;CITOYEN ET MORAL POUR NOTRE TEMPS.
(PARIS :ESF ;1993) ;P173.

لهم. حيث يتعود التلميذ على الاهتمام بمشاكل وخلافات غيره وهذا ما سيجعله مواطناً فعالاً يهتم بمشاكل مجتمعه في المستقبل ويشارك في حلها فيندمج في هذا المجتمع.

الأجوبة	التكرار	النسبة %
نعم	63	42
لا	87	58
المجموع	150	100

- الجدول 17- مدى اشراك الأستاذ للتلميذ في حل نزاعات زملائهم.

نلاحظ من خلال الجدول أن أكبر نسبة من أفراد العينة وهي تمثل 58 % لا يسمحون للتلاميذ بالمشاركة في حل النزاعات بين زملائهم.

وبذلك فالأستاذ يساهم من جهة في التربية على المواطنة من خلال اهتمامه بحل النزاعات التلاميذ ونشر معاني المحبة والتسامح والاحترام كما ذكرنا في الجدول 16. لكنه من جهة أخرى يجد من إيصال هذه المعاني يمنع التلميذ من المشاركة و الإداء برأيه في حل الخلافات رغم أهمية المشاركة لما تكسبه للتلميذ من خبرة في إدارة المشاكل والمبادرة لحل النزاعات في المجتمع المحلي والوطني والعالمي مستقبلاً حيث "أن تحكيم أو تقييم أقرانه وفرض احترام القانون عليهم واتخاذ القرارات بسرعة ومواجهة عدم الانضباط والعنف وتجاوزها....، كل هذه الأمور لن تكون إلا تكوينية تساهم في نضج التلميذ وبناء شخصية جديرة بتحمل المسؤولية"¹ وقد يرجع سبب امتناع الأستاذ عن إشراك التلاميذ في حل الخلافات إلى ما توصلنا إليه في الجدول 14 حيث أن نسبة كبيرة من الأستاذ يعاملون التلميذ على انه فرد قاصر لا يتحمل المسؤولية وبالتالي فهو غير كفي ولا يقدر على إدارة المشاكل وحلها.

2-4 المحيط المدرسي وتعليم التلميذ أخلاقيات العيش معاً:

¹ عز الدين قطايفي، مرجع السابق، ص 07.

الأجوبة	التكرار	النسبة %
نعم	149	99.33
لا	01	0.67
المجموع	150	100

- الجدول 18- مدى تشجيع الأستاذ التلاميذ على حب الخير لبعضهم البعض.

نلاحظ من خلال الجدول أن جميع أفراد العينة تقريبا بنسبة 99.33 % يشجعون التلاميذ على حب الخير لبعضهم البعض.

ومنه فالأستاذ يساهم في التربية على المواطنة بتنمية الخلق المدني عند التلميذ وذلك بتوفير الجو المناسب والنصائح التي تؤدي إلى التلاحم داخل القسم والمدرسة "فالتلاحم يعبر عن شدة التماسك الاجتماعي في الجماعة المدرسية ويمثل المعلم محور هذا التلاحم، والتلميذ عناصر تدور حول هذا المحور، إذ يعمل المعلم من أجل إشاعة روح التلاحم والتعاطف بين التلاميذ من خلال التركيز على معاني الحب والتسامح والتعاون وتقبل للآخرين وكخطوة أولى لا بد من أن ينتهي فيهم عاطفة الأخذ والعطاء ليتجاوب كل عضو مع غيره من أعضاء الصف وأن يبدي هو نفسه تعاطفا إيجابيا مع التلميذ" ¹ فباكتساب التلميذ لهذه المبادئ و الأخلاقيات والفضائل الاجتماعية والكرامة يستطيع العيش والاندماج في جماعته ومجتمعه. "لذا فان على التربية الديمقراطية الاهتمام بتربية الناشئين على الحياة الجماعية المشتركة ومن الوسائل الممكنة لذلك المدرسة التي تعتبر مجتمعا ديمقراطيا مصغرا وان تعمل هذه المؤسسة التربوية على نشر التواصل والتفاهم بين طلابها" ².

الأجوبة	التكرار	النسبة %
نعم	147	98
لا	03	02

¹ مصباح عامر، التنشئة الاجتماعية والسلوك الانحرافي لتلميذ المدرسة الثانوية، (ط1، الجزائر: دار الأمة، 2003)، ص128.

² هاني محمود بني مصطفى، السياسات التربوية والنظام السياسي، (ط1، الأردن: دار جرير، 2007)، ص128.

المجموع	150	100
---------	-----	-----

-الجدول 19-مدى تلقين الأستاذ للتلميذ مبدأ المحافظة على المدرسة.

من خلال الجدول نلاحظ أن غالبية أفراد العينة وهم يمثلون نسبة 98 ب% يلقنون التلميذ مبدأ المحافظة على المدرسة.

فالأستاذ يعمل على تهيئة التلاميذ من أجل الحياة المدنية الجماعية بتعويده على الحفاظ على مدرسته ومنشأتها باعتبارها ملك للجميع يساهم الكل في العناية به ويستفيد الجميع منه، وجعل التلاميذ يحسون بانتمائهم إلى المدرسة التي تعتبر مجتمعا مصغرا ونموذجا عن المجتمع الكبير، "فمن مستلزمات التربية على المواطنة أن يعمل المعلم على توعية الطلاب بضرورة المحافظة على مرافق الوطن ومكتسباته كموارد المياه والطرق والمباني والأشجار والمدارس والمزارع وغير ذلك وينهاهم عن الفوضى وأشكال التخريب والفساد وما ينجم على ذلك من أضرار للمجتمع والأفراد"¹ وبالتالي يتعلم التلميذ كيف يشارك الآخرين في المحيط الذي يعيش فيه وكيف يحافظ على الممتلكات العامة.

2-5التسيير الإداري وتعليم التلميذ حرية الرأي والتعبير:

الإجابة	التكرار	النسبة%
الديمقراطية	130	86.67
التسلط	11	7.33
التسيب	05	3.33
بدون إجابة	04	3.67
المجموع	150	100

-الجدول 20-مدى ديمقراطية المدير في التعامل مع التلميذ.

¹ مصطفى بن حبيلس ، مرجع السابق، ص33.

نلاحظ من خلال الجدول أن أغلبية أفراد العينة وهم يمثلون نسبة 86.67 % أجابوا أن المدير يستخدم الأسلوب الديمقراطي في التعامل مع التلميذ.

وبذلك فالمدير يساهم في التربية على المواطنة بتعامله مع التلاميذ بأسلوب ديمقراطي مما يتيح للتلميذ مجالاً لحرية الرأي والتعبير ويساهم في تنشئته وفقاً لمستلزمات العصر لتمكينه من التعامل إيجابياً مع متطلبات الحياة في المجتمع، فالديمقراطية نظام يقوم على حرية الرأي والمساواة أمام القانون ويقر حقوق المواطنة وواجباتها ويعترف بالقرارات الناجمة عن الحوار.

لكن في كثير من الأحيان يصعب ممارسة الأسلوب الديمقراطي مع التلاميذ وذلك لعدة أسباب ومن بينها الاستغلال الخاطئ للتلميذ للحرية التي يوفرها هذا الأسلوب وما ينجم عن ذلك من فوضى . كثرة عدد التلاميذ في المؤسسة بحيث لا يستطيع المدير الاستماع والرد على جميع التلاميذ عدم إلمام بعض المديرين بطرق المعاملة الديمقراطية وهذا ما يؤدي إلى التسلط أو التسبب في المعاملة وهذا ما أكدته بعض الأساتذة أثناء الدراسة الميدانية عن تحول ديمقراطية بعض المدرّاء إلى تسبب وعدم اهتمام بالتلميذ في بعض الأحيان، لكن مع ذلك يبقى الأسلوب الديمقراطي هو الطريق الأنسب والأصح لترسيخ مبادئ المواطنة وقيمها في شخصية التلميذ.

الإجابة	التكرار	النسبة %
الديمقراطية	115	76.67
السلط	22	14.67
التسبب	08	5.33
بدون إجابة	05	3.33
المجموع	150	100

-الجدول 21- مدى ديمقراطية أعوان الإدارة في التعامل مع التلاميذ.

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة 76.67% من أفراد العينة أجابوا بأن أعوان الإدارة يتعاملون بديمقراطية مع التلاميذ و 14.67% أجابوا بأن أعوان الإدارة يستخدمون أسلوب التسلط مع التلاميذ.

ومنه فإن أعوان الإدارة يعملون على إعطاء التلميذ مجالاً لممارسة حرية الرأي والتعبير وتعلم طرق الحوار والتواصل عن طريق استعمال الأسلوب الديمقراطي في التعامل معه الذي يقوم على الحوار والعدالة والمساواة أمام القانون "فالنظام الديمقراطي يعمل على ترقية قيم المواطنة وتنميتها من خلال وجود إدارة تربوية تعي مفهوم التربية الحديثة وتنتهج أسلوب الحوار في تسيير المؤسسة التعليمية سعياً إلى خلق بيئة تعليمية لائقة يسودها النظام وتعمها العلاقات الإنسانية والتعاون التربوي"¹ وهذا ما يجعل التلميذ يكتسب مبادئ النظام الديمقراطي.

لكن هذه النسبة العالية من الإجابات لصالح استعمال الأسلوب الديمقراطي لا تجعلنا نتجاهل حقيقة الواقع ونعتقد ونقر بأن النظام الديمقراطي يعمل به جميع الإداريين في المدرسة وفي جميع الأوقات مما يساهم في التربية على المواطنة بشكل فعال، وذلك لأنه توجد صعوبات وعراقيل عدة تقف في وجه الإدارة لتطبيق النظام الديمقراطي فلو كان الأمر يقتصر على المقتصد أو عمال الصيانة والنظافة والصحة في المدرسة نستطيع الجزم بإمكانية ديمقراطيتهم في التعامل مع التلميذ لأن احتكاكهم به لا يدوم لفترة طويلة في فترة الحاجة وفي بعض الأحيان لا يتعاملون معه أصلاً، لكن بالنسبة إلى مساعدين التربويين والحارس العام فهم على تواصل دائم مع التلاميذ وذلك لطبيعة مهامهم التي من بينها ضبط سلوك التلميذ داخل المدرسة وهو ما يتطلب منهم في الكثير من الأحيان الجزم الشديد مع التلاميذ وحتى التسلط مما يلغي أو يخل بالديمقراطية في التعامل وهذا ما تؤكد نسبة الإجابات التي أقرت بتسلط أعوان الإدارة عند التعامل مع التلميذ.

2-6-المجالس المدرسية وترسيخ مبدأ المشاركة:

الأجوبة	التكرار	النسبة %
نعم	74	49.33

¹ عبد الرزاق اويدر، مرجع سابق، ص 20.

لا	76	50.67
المجموع	150	100

- الجدول 22- مدى إقامة المدرسة لمجالس يشارك فيها التلاميذ.

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة 50.67 % من أفراد العينة أجابوا بأن المدرسة لا تقيم مجالس يشارك فيها كل من التلاميذ وأولياءهم قصد حل مشاكل التلاميذ.

وبذلك فالمدرسة لا تشارك بالقدر الكافي من هذه الناحية في التربية على المواطنة بالرغم لما لهذه المجالس من أهمية في ترسيخ مبادئ المواطنة من المشاركة وانتماء "فالمجالس الطلابية والتنظيمات المدرسية ذات الصبغة الديمقراطية مثل اتحادات الطلاب ومجالس الفصول ومجالس الآباء والمعلمين يمكن أن تكون بمثابة معاملة لتعليم الديمقراطية والمواطنة"¹.

فالتلميذ بمشاركته في هذه المجالس يلتقي بالعالم الخارجي ممثلا في الأولياء . يتعلم كيف يطرح مشاكله و مشاكل زملائه لان هذه المجالس يحضرها التلاميذ رؤساء الأقسام فقط ، كما يتعلم أن هناك واسطة تربطه بالإدارة التي تمثل السلطة العليا في المدرسة و هذه الواسطة يلتجئ إليها في حالة الحاجة ، وهذا سيعلمه تحمل المسؤولية و الاعتماد على النفس بالبحث عن الحلول المناسبة لمشاكله و طرحها على ممثلهم في المجالس، ما سيزيد من ترسيخ مبدأ المشاركة ومساهمة التلميذ في تنمية وتطوير المدرسة عن طريق هذه المجالس وانتخاب أعضائها ومسائلتهم و محاسبتهم.

7-2 الحفلات المدرسية وتنمية الاعتزاز بالهوية الوطنية:

الأجوبة	التكرار	النسبة %
دائما	24	16
أحيانا	110	73.33

¹ مصطفى قاسم، مرجع سابق، ص 233.

ابدأ	16	10.67
المجموع	150	100

-الجدول 23-مدى إقامة الحفلات في المناسبات الوطنية.

نلاحظ من خلال الجدول أن أغلبية أفراد العينة وهم يمثلون نسبة 73.33 % أجابوا بأن المدرسة تقيم الحفلات في المناسبات الوطنية أحيانا.

وبالتالي فالمدرسة لا تولي أهمية بالغة بالاحتفالات في المناسبات الوطنية حيث لا تركز على القيام بها سنويا بل قد تحضر سنة وقد تغيب في أخرى وذلك لاختلاف رأي المدراء حولها حيث يعتبرها الكثير من المدراء كغيرها من الأنشطة اللاصفية مجرد ترفيه وتضييع للوقت لذا "يجب أن يعي المديرون أن الأنشطة والتنظيمات المدرسية جزء لا يتجزأ من العملية التعليمية التربوية، وإنها ليست ديكورا أو ترفا يمكن الاستغناء عليه وتهميشه لحساب الجوانب التحصيلية الأكاديمية إذ أن السبب الرئيسي في الإهمال الحالي للأنشطة والتنظيمات المدرسية يكمن في عدم اقتناع المديرين بأهميتها"¹ وهذا ما ينعكس سلبا على فعالية التربية على المواطنة لما لهذه النشاطات والحفلات من أهمية فهي تعمل على تعريف التلميذ بهويته وانتماءاته الوطنية فالانتماء عنصر أساسي من عناصر المواطنة وبه يترسخ الولاء وحب الوطن.

8-2-المناخ المدرسي وإكساب التلميذ روح التضامن :

الأجوبة	التكرار	النسبة %
دائما	15	10
أحيانا	75	50
أبدا	60	40
المجموع	150	100

-الجدول 24-مدى إقامة حملات التضامن المحلي مع التلاميذ.

¹ مصطفى قاسم، مرجع سابق، ص 232.

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة كبيرة من أفراد العينة وهي 50% أجابوا بأن المدرسة تقوم أحيانا بحملات التضامن مع التلاميذ و40% منهم أجابوا بأن المدرسة لا تقوم أبدا بهذه الحملات.

ومن هنا فإن المدرسة لا تهتم كثيرا بإقامة حملات التضامن المحلي وهذا راجع إلى عدم اهتمامها بجميع الأنشطة اللاصفية كما ذكرنا في الجدول 23 وذلك رغم أهمية النشاطات في تنمية روح المواطنة، فالتلميذ يتعلم من خلال مساعدة زملائه معنى التضامن والتعاون والتكافل الاجتماعي ويكتسب الإحساس بالانتماء إلى الجماعة مما يضمن لنا مجتمعا متماسكا في المستقبل فالتضامن من القيم الاجتماعية المهمة فهو "عملية اجتماعية تقوم على التآزر والاعتماد الاجتماعي المتبادل كما يظهر في الحياة الاجتماعية ويتطلب ذلك تعاون الأفراد معا بروح الفريق حيث تصل إلى درجة عالية من الوحدة تدفع الجماعة إلى أن تعمل كفرد واحد فالإنسان كائن اجتماعي لا يملك إلا أن يعيش في المجتمع"¹.

الأجوبة	التكرار	النسبة%
دائما	23	15.33
أحيانا	92	61.33
أبدا	35	23.33
المجموع	150	100

-الجدول 25-مدى إقامة حملات التضامن الوطني في المدرسة.

نلاحظ من خلال الجدول أن أغلبية أفراد العينة وهم يمثلون نسبة 61.33% أجابوا بأن المدرسة تقوم بحملات التضامن الوطني أحيانا.

¹ إبراهيم ناصر، مرجع سابق، ص 112.

وبذلك فالمدرسة لا تساهم بالقدر الكافي في التربية على المواطنة من هذا الجانب حيث تبقى التلميذ بعيدا عن الأحداث الوطنية والواقع الاجتماعي بعدم المشاركة في أعمال التضامن مع أن هذه الحملات تغرس في نفوس الناشئة معاني التلاحم والتعاون والتضامن بين أفراد الوطن الواحد والتي من شأنها نشر الأمن والسلام بين المواطنين داخل الدولة وضمان اكتساب هذه الأخيرة (الدولة) حصانة ضد مخاطر التفكك والانقسام.

الأجوبة	التكرار	النسبة%
دائما	11	07.33
أحيانا	68	45.23
أبدا	71	47.33
المجموع	150	100

-الجدول 26-مدى إقامة حملات التضامن الدولي في المدرسة.

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة 47.33 % من أفراد العينة أجابوا بأن المدرسة لا تقيم أبدا حملات التضامن الدولي أو العالمي.

وبهذا فالمدرسة لا تهتم أيضا بالتضامن العالمي مما يبقي التلميذ بعيدا عن الأحداث العالمية كذلك.

9-2 المنافسات المدرسية وإكساب التلميذ مهارات المشاركة والتفكير الناقد:

الأجوبة	التكرار	النسبة%
دائما	31	20.67
أحيانا	101	67.33
أبدا	18	12
المجموع	150	100

-الجدول 27 -مدى مشاركة المدرسة في المنافسات الرياضية والفكرية.

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة 67.33% من أفراد العينة أجابوا بأن المدرسة تقيم المنافسات الرياضية والمسابقات الفكرية أحيانا.

وبذلك يبقى دور المؤسسة ناقص في تفعيل التربية على المواطنة من خلال المنافسات الرياضية والفكرية مادامت لا تشارك فيها بانتظام وعلى الدوام فبعض المدارس لا تشارك أبدا في هذه المناسبات وذلك رغم الدور الفعال الذي تقوم به هذه المسابقات في هذا المجال لما تفتحه للتلميذ من أبواب وأفاق للتواصل والاحتكاك مع أشخاص آخرين مما يكسبه آليات التأثير والتأثر ومهارات التفاعل والتجاوب مع الآخرين "فالأنشطة العلمية والاجتماعية والرياضية والثقافية التي يشارك فيها المعلم والتلميذ جنبا إلى جنب تساعد التلاميذ على اكتساب المهارات الفردية للتكيف الشخصي و الاجتماعي، وتنمي لديهم صفات القيادة وتساعدهم على المشاركة في أنشطة المجتمع فيما يستقبل من حياتهم"¹.

فالمنافسات المدرسية تساهم في إكساب التلميذ المهارات العقلية ومهارات المشاركة التي تؤهله لأن يكون مواطنا فعالا في مجتمعه ويندمج فيه.

الأجوبة	التكرار	النسبة%
دائما	16	10.67
أحيانا	79	52.67
أبدا	55	36.66
المجموع	150	100

- الجدول 28-مدى إقامة المدرسة للندوات العلمية.

¹ فايز مراد، علم الاجتماع التربوي بين التأليف والتدريس، (ط1، الإسكندرية: دار الوفاء، 2003)، ص123.

نلاحظ من خلال الجدول أن أغلبية أفراد العينة وهم يمثلون نسبة 52.67% أجابوا بأن المدرسة تقيم هذه الندوات العلمية أحيانا فيما أجابت نسبة 36.66% منهم بأن المدرسة لا تقيم هذه الندوات أبدا.

وبهذا فالمدرسة لا تساهم من خلال الندوات العلمية بالقدر الكافي في إكساب التلميذ مهارات التفكير الناقد التي تشمل التعرف و الوصف والشرح والتقييم وتبني المواقف حول القضايا العامة والدفاع عن الرأي وصنع القرار، وذلك رغم أهمية ذلك في التربية على المواطنة "فالجانب النقدي يحتل موقعا رئيسيا في مضمون التربية المواطنة، وذلك انسجاما مع طبيعة الدور الذي يقوم به المواطن في مجتمعه ودولته باعتباره مصدر للسلطة ومشاركا في الحياة العامة، حيث أن ما يجعل هذا الدور ذا جدوى وفعالية وقابلية للتحقيق و الممارسة هي حرية الفكر والتعبير وحرية الانخراط في الجمعيات السياسية والاجتماعية والتمكن من تكوين الرأي والدفاع عنه في النقاش العام والحوار مع الآخرين. وهذا ما يحتاج إلى عناية خاصة بتنمية الذهنية النقدية لدى المواطن المتعلم، ليس فقط بالمعرفة النظرية وإنما يكون بتوفير الجو التربوي المناسب لممارسة هذه المعرفة وتطبيق مقتضياتها"¹ والندوات العلمية توفر أحسن جو لممارسة وتطبيق هذه المهارات من خلال المناقشة والمحاوره وتقبل الاختلاف في الرأي وتبادل الآراء والمعارف.

الأجوبة	التكرار	النسبة %
طرح الأسئلة فقط	17	11.33
المناقشة والمشاركة	68	45.33
الاستماع فقط	17	11.33
بدون إجابة	48	32.00
المجموع	150	100

-الجدول 29-مدى مشاركة التلاميذ في الندوات.

¹ ادونيس العكره، مرجع السابق، ص 64.

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة 45.33% من أفراد العينة أقروا بأنه خلال الندوات يسمح للتلاميذ بالمناقشة والمشاركة بأرائهم فيما لم يجب 32% من أفراد العينة على السؤال وذلك لأن مدارسهم لا تقيم هذه الندوات أبدا مثلما لاحظنا في الجدول 28.

فالمدرسة تعمل من خلال السماح للتلاميذ بالمشاركة في الندوات ومناقشة المواضيع المطروحة للدراسة على إكسابهم مهارات التفكير الناقد لكن الدور يبقى محدود لان هذه الندوات لا تقام بشكل دائم وبعض المدارس لا تقوم بها أصلا.

2-10 اهتمام المدير بالنشاطات المدرسية ودوره في التربية على المواطنة:

الإجابة	التكرار	النسبة %
دائما	43	28.66
أحيانا	64	42.67
أبدا	13	08.67
بدون إجابة	30	20
المجموع	150	100

-الجدول 30-مدى اهتمام وحضور المدير للنشاطات المدرسية.

نلاحظ من خلال الجدول أن أكبر نسبة من أفراد العينة وهي تمثل 42.67% أجابوا بأن المدير يهتم ويحضر بالنشاطات المدرسية أحيانا وهذا يؤكد ما جاء في الجداول السابقة وهو أن من الأسباب الرئيسية لإهمال النشاطات المدرسية هو عدم اهتمام المدراء بها واعتبارها أمور إضافية لا يؤثر غيابها وذلك رغم أهميتها في تفعيل التربية على المواطنة حيث تعمل هذه الأنشطة كما ذكرنا سابقا على ترسيخ قيم ومبادئ المواطنة في ذهنية التلميذ لذا "يجب أن يدرك المديرون ويقتنعوا بأن المدرسة ليست مكانا للتحصيل المعرفي والأكاديمي فقط وليست مهمتها منح

الشهادات فحسب، بل مهمتها تعليمية تربوية في المقام الأول، وهو ما يجب أن ينعكس على تقديرهم لدور المناخ والأنشطة والتنظيمات المدرسية¹.

2-11 النشاطات المدرسية والاندماج في المجتمع المدني:

الأجوبة	التكرار	النسبة %
نعم	65	43.33
لا	85	56.67
المجموع	150	100

-الجدول 31-مدى تنسيق المدرسة الأعمال مع جمعيات المجتمع المدني.

نلاحظ من خلال الجدول أن أكبر نسبة وهي تمثل 56.67 % من أفراد العينة أجابوا بأن المدرسة لا تنسق أعمالا مع جمعيات المجتمع المدني.

وبذلك ليس هناك تنسيق وتعاون كبير بين المدرسة وجمعيات المجتمع المدني من أجل الصالح العام ولتنشئة التلميذ في جو يسمح له مستقبلا بالاندماج في المجتمع المدني حيث ليس هناك تواصل بين هذا الأخير والتلميذ، وهذا قد يرجع إلى سببين: قلة هذا النوع من الجمعيات في بلادنا وقلة نشاطها واهتمامها بهذا المجال، ولعدم تشجيع المدرسة الجمعيات ودعوتها لمثل هذه النشاطات بذلك لعدم اهتمام المدرسة بالنشاطات اللاصفية على العموم كما لاحظنا في الجداول السابقة وإرجاء نشاطات التلاميذ في هذا المجال إلى أن يصبحوا راشدين، وهذا ما لا يخدم التربية على المواطنة "فالمدرسة مجتمع حقيقي صغير يصبح فيه الاشتراك في النظام الاجتماعي ممكنا، ويصبح ميدان التأكيد في التربية على الحاضر لا على المستقبل، فليس هناك حاجة إلى تأجيل

¹ مصطفي قاسم، مرجع سابق، ص 231.

النشاط ذي المسؤولية حتى تنتهي الحياة الدراسية، فالمدرسة مكان يعيش فيه التلاميذ في كليتها في الوقت الحاضر"¹ .

فالمدرسة هي المكان الأجدر بتعريف التلميذ بمجتمعه المدني ودججه فيه لكن هذا الدور يبقى مرهون بمدى تعاون المدرسة مع المجتمع المدني.

3- المنهاج التربوي و دوره في التربية على المواطنة :

تعتبر المناهج التربوية إحدى المكونات الأساسية للنظام التربوي و أهم الوسائل فعالية في تحقيق أغراضه التربوية داخل المجتمع، ويعرف المنهاج على أنه " عبارة عن مجموعة من العمليات المخططة من أجل تحديد الأهداف و المضامين و الطرائق و إستراتيجيات التعليم و تقييمه و كذا الوسائل المعتمدة للقيام به ، مثل الكتب المدرسية والوسائل السمعية البصرية و غيرها"² كما يعرف بأنه " مجموع الخبرات التعليمية المنظمة المقصودة التي تقدمها المدرسة أو توفرها للتلميذ تحت إشرافها في داخلها و خارجها، و بمعنى آخر المنهاج هو خطة واضحة للعمل يتحدد فيها الأهداف و الغايات التي ننشد تحقيقها و الوسائل التي نصل بها إلى تحقيق الأهداف و الغايات والمعايير التي نحكم بها على مدى تحقيق هذه الأهداف و الغايات"³ .

و المنهاج في المفهوم الحديث " نظام متكامل له بنيته و مكوناته المتمثلة في فلسفته وأهدافه و مضمونه و خبراته ، و أساليب تعليميه و إجراءات تقويمه و التغذية الراجعة لتحسينه أو تطويره"⁴ .

¹ فايز مراد، مرجع السابق، ص134.

² محمد صالح حثروبي، المدخل إلى التدريس بالكفاءات، (د ط ، الجزائر: دار الهدى ، 2002) ، ص 23 .

³ محمد منير مرسي ، الإدارة المدرسية الحديثة ، (ط 2 ، القاهرة : عالم الكتب ، 2001) ص 169 .

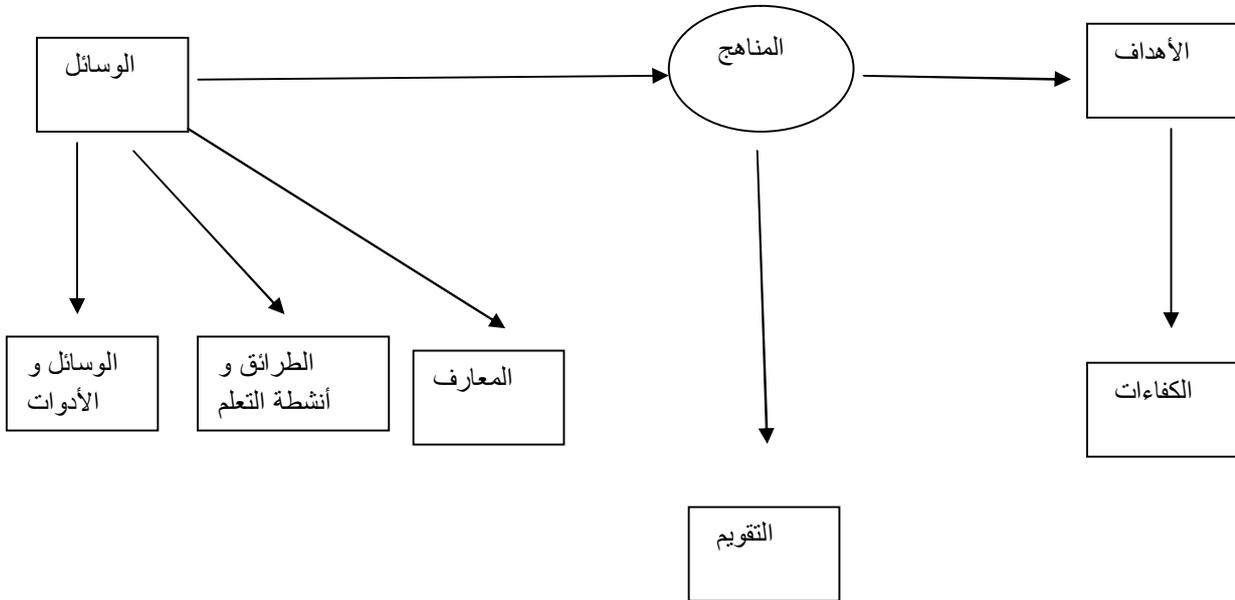
⁴ محمد محمود خوالدة ، أسس بناء المناهج التربوية و تصميم الكتاب التعليمي ، (ط 1 ، الأردن: دار المسيرة، 2004) ،

ولقد عرف لويس و ميل (lewis end miel) المنهاج بأنه : " مجموعة من الاهتمامات حول الفرص التعليمية المتاحة لانخراط الأفراد مع غيرهم في التعلم بطريقة منظمة ، و هذا التعريف يشتمل على اتصال الأفراد بغيرهم للحصول على أشياء معينة مثل المعارف والوسائل و القيم في زمان و مكان محددين " ¹

"كما يحدد رالف تايلر مضامين المناهج فيما يلي :

- تحديد الأهداف التربوية
- تحديد المحتوى و الخبرات التعليمية
- تحديد الطرق و الوسائل التدريسية
- تقويم العملية التعليمية " ²

و المخطط التالي يوضح هذه المكونات ³



¹ محمد هاشم فالوقي ، المناهج التعليمية: مفهومها، أسسها، تنظيمها (د ط ، طرابلس : الجامعة المفتوحة ، 1997) ، ص 40 .

² محمد هاشم فالوقي، مرجع سابق ، ص 41 .

³ محمد الصالح حثروبي ، مرجع سابق ، ص 36 .

مكونات المنهاج

و من هنا تأتي أهمية المنهاج في التربية على المواطنة و ذلك بتضمينه أهداف خاصة بترسيخ قيم المواطنة و معارف و خبرات و تزود التلميذ بكل ما يحتاجه من معرفة حول دولته و مؤسساتها و علاقة المواطن بهذه المؤسسات و حقوقه و واجباته و كل ما يتعلق بالمواطنة من معارف، بالإضافة إلى طرائق ووسائل التدريس التي تعتبر ذات أهمية بالغة في توصيل هذه المعارف و في التأكيد على معاني الحرية والعدل والمساواة وتشجيع الحوار والمناقشة، كما أن عملية التقييم تلعب دورا فعال في تثمين هذه المعارف و تقويم مدى فهم و استيعاب التلميذ لها و طرائق التقييم في حد ذاتها تساهم في التربية على المواطنة من حيث أنها عادلة و تراعي الفروق الفردية بين التلاميذ و ما إلى ذلك .

و في بحثي هذا و نظرا للمحدودية الإمكانيات و الوقت فإني سأتطرق إلى طرائق التدريس و التقييم في الجزء الثالث و البرامج التربوي في الجزء الرابع دون الأهداف .

*التعريف الإجرائي:

المنهاج التربوية هي جميع الخبرات التربوية التي تقدمها المدرسة إلى التلاميذ و فق أهداف محددة و تحت قيادة سليمة تساعد على تحقيق النمو الشامل من جميع النواحي الجسدية والعقلية والاجتماعية والنفسية، والمنهاج التربوية تتضمن كلا من الأهداف والبرامج التعليمية وطرائق التقييم والتدريس.

3-1 طرائق التدريس وتعليم التلميذ الحوار والمناقشة:

الإجابة	التكرار	النسبة %
التلقين و الحفظ	13	8.67

الحوار و المناقشة	133	88.67
التعليم الذاتي المستقل	04	2.66
المجموع	150	100

-الجدول 32 - طرائق التدريس التي يستعملها الأستاذ.

نلاحظ من خلال الجدول أن غالبية أفراد العينة و هم يمثلون نسبة 88.67% يستخدمون طريقة الحوار والمناقشة للتدريس.

هذه الطريقة التي تساعد التلميذ على تعلم آداب الحوار والإدلاء برأيه و الدفاع عنه بكل حرية، كما سيتعلم الاستماع إلى الآخر و احترام آراء الغير " فلإكساب التلاميذ مهارات الحوار لا بد من تدريبهم عليه بصورة جيدة خلال حياتهم المدرسية و هذا يتطلب أن يستخدم المعلم طرائق التدريس التي تعتمد الحوار كالمناقشة والندوة وحلقات البحث والمناظرة وغيرها في أنشطته التعليمية / التعليمية"¹.

و تؤكد أمي جثمان (amy gutman) و غيرها من أنصار النظرية التعليمية الليبرالية "أن يضع المعلمون الحوارات الديمقراطية في لب بيداغوجياتهم، و أن تعكس هذه البيداغوجيات مبادئ اللاتمييز واللاكبت، و تتيح لكل الطلاب حرية عرض و نقد الآراء المتنوعة و تبني المواقف والآراء التي تروق لهم بشكل عقلاي وهو ما يساهم إجمالاً في إعداد الطلاب للمشاركة السياسية و المواطنة الواعية والمسؤولة والفعالة"²، و بذلك فالأستاذ بتبنيه طريقة الحوار والمناقشة في التدريس يساهم في التربية على المواطنة لكن يجدر الإشارة إلى أن هناك في الواقع صعوبات تواجه الأستاذ في تطبيق أسلوب الحوار و المناقشة من أهمها استنفاد هذه الطريقة للوقت حيث تتطلب وقتاً كافياً قد

¹ جبرائيل بشارة ووسام عمار ، " الحوار و إكساب التلاميذ مهاراته الحياتية "مجلة المربي 08، (الجزائر : المركز الوطني للوثائق التربوية ، ماي جوان 2007) ص 10 .

² مصطفى قاسم ، مرجع سابق ، ص 237 .

يتجاوز الزمن المخصص للحصة مما يؤثر على سير البرنامج و هذا ما يجعل الأستاذ يستخدمها بمحدودية أو التخلي عنها، بالإضافة إلى كثرة عدد التلاميذ مما لا يسمح بمشاركة الجميع في الحوار أو تحوله في بعض الأحيان إلى فوضى و في أحيانا أخرى يحدث العكس حيث يشارك التلاميذ النجباء فقط مما يقلل من استفادة التلاميذ الآخرين وهذا ما صرح به الأساتذة أثناء الدراسة الميدانية ، كل هذه الصعوبات تحد من فعالية هذه الطريقة في تنمية و تمكين التلميذ من أسلوب الحوار و المناقشة الذي يساعده في التواصل مع الآخرين .

2-3 طريقة التدريس و اندماج التلميذ في مجتمعه :

الإجابة	التكرار	النسبة %
نعم	139	92.67
لا	11	7.33
المجموع	150	100

-الجدول 33 -مدى ربط الأستاذ الدرس بالواقع اليومي للمجتمع .

نلاحظ من خلال الجدول أن كل أفراد العينة تقريبا و هم يمثلون نسبة 92.67% يربطون الدرس بالواقع اليومي للمجتمع ، و هذا ما يجعل التلميذ في تواصل دائم مع مجتمعه فيدرك حقيقة هذا المجتمع بالتعرف على مميزاته و مشاكله و إحتياجاته، و يعيش واقع مجتمعه ويندمج فيه منذ الصغر، و يؤكد شابين و ميسيك (shapin et messick) " ضرورة ربط ما يتعلمه الطلاب عن المواطنة في المدارسهم بمجتمعهم الذي يعيشون فيه حيث تعد عملية ربط المناهج التربوية بواقع الطلاب و حياتهم من العناصر المهمة في تطوير المواطنة وتحقيق أهدافها في

مجتمعهم و بيئتهم بشكل مباشر"¹، حيث تكون التربية على المواطنة فعالة عندما ندمج التلميذ في قضايا وطنه و شؤون مجتمعه.

3-3 أسلوب التعامل مع التلميذ و ترسيخ قيم العدل

الإجابة	التكرار	النسبة %
النجباء	18	12
الضعفاء	2	1.33
جميع التلاميذ	130	86.67
المجموع	150	100

-الجدول 34- فئة التلاميذ الأكثر اهتماما من طرف الأستاذ .

نلاحظ من خلال الجدول أن أغلبية أفراد العينة و هم يمثلون نسبة 86.67% يهتمون بجميع التلاميذ بدون تفرقة عند التعامل ، و هذا ما يرسخ قيم العدالة و المساواة عند التلاميذ وخصوصا و أن القيم لا تقدم إلى التلميذ كما تعطي له معلومات فالتلميذ يكتسب القيم من خلال التماسه لها عند من يحيطون به " فمن اليسير أن أعلم الطلاب كيف تطور تاريخ بلدهم لكن من الصعب أن نعلمهم المساواة و العدالة ، فهم هنا بحاجة إلى نموذج حي يجسد لهم هذا الكلام....فممارسة المدرسة والمدير اللذين ينظر إليهما الطلاب بنوع من المثالية والافتداء تنعكس

¹ مصطفى بن حبيلس ، مرجع سابق ، ص 29 .

سلبا أو إيجابا على قناعات الطلاب فيما يتعلمونه عن تربية المواطنة، إذ لا يمكن لمدرس لا يمارس المساواة بين الطلاب في الصف أن يقنعهم بالمساواة¹.

فتمسك الأستاذ بالقيم و الفضائل يساعد التلميذ على تقبلها بحيث يجد التطابق بين ما يدرسه و ما يصادفه في حياته اليومية ، و ذلك رغم ما يواجه الأستاذ من صعوبات لتطبيق العدل و المساواة و من أهمها اكتظاظ القسم حيث أن كثرة عدد التلاميذ يقلل من اهتمام الأستاذ بالجميع كما أن مهمة إنهاء البرنامج و الحجم الساعي كلها أمور قد تؤثر على توزيع تدخلات الأستاذ على جميع التلاميذ و العدل بينهم .

الإجابة	التكرار	النسبة %
نعم	112	74.67
لا	38	25.33
المجموع	150	100

-الجدول 35- مدى الأخذ بعين الاعتبار الفروقات الفردية بين التلاميذ .

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة 74.67 % من أفراد العينة يأخذون الفروقات الفردية بين التلاميذ بعين الاعتبار و هذا ما يجعل الأستاذ عادلا أكثر في تصرفاته و تعاملاته مع التلاميذ بحيث يعطي كل ذي حق حقه فيكون قدوتهم في الأخذ و التمسك بالقيم كالعدل و المساواة و التضامن، و خصوصا وأن القيم تمثل عنصرا مهما في العملية التعليمية /التعلمية عامة و في التربية على المواطنة خاصة، و أمرا صعبا في نفس الوقت فالتحدي الأكبر الذي يواجه النظام

¹حسن شحاتة ، تصميم المناهج و قيم التقدم في العالم العربي ، (ط1 مصر : الدار المصرية اللبنانية ، 2008)، ص

التربوي هو كيفية إكساب التلاميذ قيم الحياة النبيلة و الصالحة في الوقت الذي تنتهك فيه هذه القيم أمام أعينهم في المجتمع .

3-4 المنافسة الدراسية و تنمية المواطنة الفعالة :

الإجابة	التكرار	النسبة %
نعم	142	94.67
لا	08	05.33
المجموع	150	100

-الجدول 36- مدى تشجيع الأستاذ التلاميذ على المنافسة.

نلاحظ من خلال الجدول أن كل أفراد العينة تقريبا وهم يمثلون نسبة 94.67 % يشجعون التلاميذ على المنافسة الدراسية .

فالأستاذ يساهم في التربية على المواطنة بتنمية و ترسيخ معاني و مبادئ المنافسة الشريفة في شخصية التلميذ و ذلك لأن المنافسة تعمل على تفعيل دور المواطن الصالح في جميع المجالات : ففي المجال الاقتصادي مثلا: سنكوّن عمال و مستثمرين يحترمون قوانين و قيم العمل و الاستثمار باعتمادهم على المنافسة التي تخلو من الغش و الفساد و الاحتكار و في المجال السياسي سنكوّن منافسين سياسيين يحترمون القانون و لا يحتالون عليه و هكذا بالنسبة لجميع المجالات ، كما أن

المنافسة تساهم في تنمية الدولة و المجتمع ماديا و معنويا فالازدهار و التطور من أهم نتائج التنافس سواء العلمي أو الاقتصادي أو السياسي أو الثقافي.

3-5 الأنشطة الصفية و تشجيع العمل التعاوني بين التلاميذ :

الإجابة	التكرار	النسبة %
جماعيا	71	47.33
فرديا	18	12
كلاهما	61	40.67
المجموع	150	100

-الجدول 37 - الطريقة التي يفضلها الأستاذ في العمل بين التلاميذ .

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة 47.35% من أفراد العينة يفضلون العمل الجماعي بين التلاميذ لإنجاز المشاريع، و هذه الطريقة تشجع التلاميذ على التعاون فيما بينهم و تكسبهم روح العمل في الجماعة و كيفية التعامل و التواصل مع الآخرين كما سيتعلم التلميذ التخلي عن الأنانية و هذا كله سيكسبه الحس و الخلق المدني اللذان يعدان ضروريان من أجل بناء مجتمع متماسك و مواطنة فعالة و مسؤولة " فتجربة التعاون في المدرسة تشهد على أن رغبة التعاون تولد

في ظل المشاريع الجماعية التي تدفع إلى النجاح¹ فمن أجل إعداد المواطن الواعي و المشارك المتعاون مع الأطراف الآخرين في مجتمعه " من الضروري أن تدعم طرق التدريس التعاون بين الطلاب و روح الفريق و روح المبادرة و هي من أساسيات المواطنة الفعالة والنشطة و هو ما يتطلب من المعلمين أن يؤكدوا في طرق التدريس على مشاركة الطلاب وفعاليتهم و التعاون بينهم و العمل في الجماعات². فالأستاذ يساهم في التربية على المواطنة من خلال التأكيد على العمل الجماعي بين التلاميذ لكن بتحفظ لأن الواقع دائما تخلق فيه الحواجز والعقبات فأثناء الدراسة الميدانية قدم إلي تصريح من طرف عينة كبيرة من الأساتذة بأنهم اعتمدوا بداية الأمر على الجماعات في التدريس و لكن عمت الفوضى داخل القسم مما أجبر الأساتذة إلى العودة إلى نظام الصفوف، واعتماد العمل الجماعي فقط في القيام بالمشاريع التي تحضر خارج القسم وتعرض فيما بعد في شكل عمل جماعي بين التلميذ و يناقشهم فيه زملاؤهم بمساعدة الأستاذ.

الإجابة	التكرار	النسبة %
نعم	145	96.67
لا	05	03.33
المجموع	150	100

-الجدول 38 - مدى تشجيع الأستاذ العمل التعاوني بين التلاميذ .

نلاحظ من خلال الجدول أن كل أفراد العينة تقريبا و هو يمثلون نسبة 96.67% يشجعون العمل التعاوني بين التلاميذ و هذا يؤكد ما جاء في الجدول 37 و هو أن الأستاذ يعمل

¹ Jean le gal ،op.cit .p 124 .

² مصطفى قاسم ، مرجع سابق ، ص 237

من أجل ترسيخ روح التعاون و التضامن بين التلاميذ و ذلك رغم الصعوبات و العراقيل التي تواجهه و خصوصا الفوضى التي تعم أثناء العمل في جماعات داخل القسم .

3-6-التقويم و إكساب التلميذ المهارات العقلية العليا :

الإجابة	التكرار	النسبة %
أن ترد لك بضاعتك	32	21.33
تدخل التلميذ بأسلوبه في التعبير	118	78.67
المجموع	150	100

-الجدول 39- طريقة الإجابة التي يفضلها الأستاذ .

نلاحظ من خلال الجدول أن أكبر نسبة و هي 78.67 % من أفراد العينة يفضلون تدخل التلميذ بأسلوبه في التعبير عند تقويمهم لإجابات التلاميذ، و هذه الطريقة في التقويم تجعل التلميذ يستخدم قدراته العقلية أكثر فلا يعتمد على الحفظ والتكرار وإنما يتجه إلى البحث واستخدام فكره وهذا سيكسبه المهارات العقلية العليا من وصف و تطبيق و شرح و تحليل وتركيب و تقويم واتخاذ المواقف من القضايا العامة "المهارات العقلية أساسية من أجل المواطنة الواعية والنشطة والمسؤولة"¹. كما أن هذه الطريقة تتيح للتلميذ نوعا من الحرية في التفكير وإبداء الرأي مما سيخلق عنده روح الإبداع والاكتشاف وخصوصا وأن " المواطن في عالم اليوم المعقد في حاجة

¹ حسن شحاتة، مرجع سابق ، ص 237 .

إلى أن يكون مبدعا ليسهم في تقدم وطنه ، فالمبدعون ثروة بشرية في عالم اليوم¹ فالإبداع وسيلة لتجديد الطاقات و تفعيل دور المواطن في المجتمع و الدولة .

7-3 العقاب و تثبيت قيم النظام و أداء الواجب لدى التلميذ :

الإجابة	التكرار	النسبة %
العقاب	138	92
اللامبالاة	12	08
المجموع	150	100

-الجدول 40- مدى ضبط الأستاذ للتلميذ من أجل أداء واجباته .

نلاحظ من خلال الجدول أن أغلبية أفراد العينة وهم يمثلون نسبة 92 % يعاقبون التلميذ في حالة ما إذا تأخر في أداء واجبه أو لم ينجزه دون عذر.

فالعقاب يعوّد التلميذ على النظام والقيام بواجباته على أتم وجه وفي وقتها المحدد وهذا ما سينعكس بالإيجاب على حياته المستقبلية حيث سيصبح مواطناً مسؤولاً من خلال أداءه لواجباته نحو أسرته و الحي الذي يسكن فيه و مدينته و دولته و حتى العالم الخارجي و ذلك دون أي تهاون أو تكاسل مع إعطاء كل واجب الأهمية و الوقت اللازم لأدائه مما سيعلمه كذلك تنظيم وقته و حياته فالنظام مهم من أجل المواطنة الفعالة حيث "إن تنمية المواطنة الصحيحة لدى الطالب في المدرسة تفترض توجه التعليم نحو الشعور بالنظام والتنظيم لديه بحيث يتهيأ ذهنياً و

¹المرجع نفسه، ص 222.

نفسيا للتوافق مع متطلبات الحياة الاجتماعية¹ كما أن للعقاب دور مهم في تعليم التلميذ احترام القوانين و تطبيقها بالنسبة لإريك (erick prairat) " العقاب التربوي له هدف سياسي حيث يوجه إلى التأهيل القانوني للتلميذ بحيث يتعلم احترام القانون"² فالأستاذ يساهم في التربية على المواطنة بحيث يعمل من خلال العقاب ووسائل الضبط على تهيئة التلميذ ليكون مواطنا فعالا و منظما في مجتمعه و دولته .

8-3 تعريف التلميذ بحقوقه وواجباته و دوره في التربية على المواطنة :

الإجابة	التكرار	النسبة %
نعم	80	53.33
لا	70	46.67
المجموع	150	100

-الجدول 41- مدى تعريف الأستاذ التلميذ بحقوقه .

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة 53.33% من أفراد العينة يعرفون التلميذ بحقوقه وفي المقابل فإن نسبة 46.67% أقرروا بأنهم لا يهتمون بتعريف التلميذ بحقوقه داخل المدرسة .

و هذا ما لا يخدم التربية على المواطنة حيث أنا احترام حقوق التلميذ لا يكفي لوحده وإنما يجب تعريف التلميذ بهذه الحقوق ليستطيع المطالبة بها و ليعرف بأنه ينتمي إلى المجتمع المدرسي الذي يضمن له حقوقه مقابل أداء واجباته التي ينص عليها القانون الداخلي للمدرسة، و هذا ما سيرسخ عنده مستقبلا فكرة أنه طرف في العقد الاجتماعي الذي تقوم عليه الدولة والذي يتخذ

¹ عبد الله مجيدل، التربية المدنية أزمة الإنتماء و المواطنة، 15 مارس 2009 (www.ejtemay.com) 10 أوت 2009 . ص 15 .

² Jean le gal .op.cit . 186 .

المواطنة لا غير مصدرا للحقوق و الواجبات التي يكرسها الدستور ، فالمدرسة مجتمع يعكس ما يوجد في المجتمع .

الإجابة	التكرار	النسبة %
نعم	109	72.67
لا	41	27.33
المجموع	150	100

-الجدول 42 - مدى تعريف الأستاذ التلميذ بواجباته .

نلاحظ من خلال الجدول أن أغلبية أفراد العينة و هم يمثلون نسبة 72.67 % أجابوا بأنهم يهتمون بتعريف التلميذ بواجباته .

على العكس الحقوق نجد الأستاذ يركز على تعريف التلميذ بواجباته و ذلك لأن واجبات التلميذ في المدرسة تتعلق في مجملها و بالأساس بالعملية التعليمية/ التعلمية وبنجاح مساره الدراسي ونجاح مهمة الأستاذ لذا نجد هذا الأخير حريصا على أن يقوم التلميذ بواجباته وهذا يعد في صالح التربية على المواطنة لأن التلميذ يتعود على أداء واجباته وتحمل مسؤولياته من خلال اعتناؤه بالواجبات المدرسية، لكن التركيز على الواجبات دون الحقوق سيخل بمسار التربية على المواطنة حيث يخلق لنا مواطنا خاضعا منقادا يسهل التحكم فيه ويعود بنا إلى تكريس مفهوم الرعية التي تعرف ما عليها ولا تبحث عن مالها من حقوق وهذا ما لا يخدم المواطنة الفعالة .

3-9-التقويم و تشجيع التلميذ على المطالبة بحقوقه :

الإجابة	التكرار	النسبة %
نعم	136	90.67
لا	14	9.33
المجموع	150	100

-الجدول 43- مدى عدالة الأستاذ أثناء التقويم.

نلاحظ من خلال الجدول النسبة الأكبر و هي 90.67 % من أفراد العينة يمنحون التلميذ العلامة المستحقة في حال ما إذا أخطؤوا في التقويم و ناقشهم التلميذ في الأمر، و ذلك ما يشجع التلميذ مستقبلا على المطالبة بحقوقه، فعادلة التقويم تجعل التلميذ يثق في الأستاذ و فيمن حوله، كما تعلمه الثقة في النفس فيطالب بحقوقه بكل حرية و بدون خوف أو تردد فيكتسب الشخصية القوية الشجاعة التي ستجعله في المستقبل مواطنا مستنيرا لا تهضم حقوقه لأي الأسباب و يعرف كيفية الحصول عليها بالطرق السليمة فيطبق القانون ولا يتحايل عليه يثق في عدالة الدولة ومؤسساتها فعادلة التقويم تعود التلميذ منذ صغره عدم التهاون في المطالبة بحقوقه و عدم التراجع إن كان صاحب حق مما يحفظ كرامته الإنسانية و حقوقه من الضياع .

10-3 أسلوب عمل الأستاذ و مدى مساهمته في احترام حقوق التلميذ :

الإجابة	التكرار	النسبة %
تستغل كل الحصّة	144	76
يضيع جزء من الوقت	36	24
المجموع	150	100

-الجدول 44- مدى استغلال الأستاذ لزمان حصّة التدريس.

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة 76% من أفراد العينة أجابوا بأنهم يستغلون كل زمن حصّة التدريس .

الإجابة	التكرار	النسبة %
تنهى جميع الدروس	142	94.67
تعمل بعض الدروس	08	05.33
المجموع	150	100

-الجدول 45 - مدى اهتمام الأستاذ بإنهاء البرنامج السنوي.

نلاحظ من خلال الجدول أن غالبية أفراد العينة و هم يمثلون نسبة 94.67% أجابوا بأنهم ينهون جميع الدروس في البرنامج السنوي .

فالأستاذ يحترم حقوق التلميذ سواء من خلال استغلال زمن حصّة التدريس أو إنهاء دروس البرنامج السنوي أو حتى من خلال عدالة التقويم كما لاحظنا في الجدول 43، و هذا ما سيجعل التلميذ ينمو في جو يؤسس لبناء المواطنة الصالحة حيث تحترم فيه الحقوق و تؤدي

الواجبات لكن كل ذلك لن يكون له النتيجة المجدية والفعالة في التربية على المواطنة مادام التلميذ لا يعرف أن هذه الأمور تعتبر من حقوقه فكما لاحظنا في الجدول 41 فإن الأستاذ لا يعمل بالقدر الكافي على تعريف التلميذ بحقوقه .

4- البرنامج التربوي و دوره في التربية على المواطنة:

في هذا الجزء من البحث استخدمت تقنية تحليل المحتوى و ذلك لملائمتها لنوعية البحث فالبرنامج التربوي " يدل على المعلومات و المعارف التي يجب تلقينها للطفل خلال فترة معينة"¹ فهو عبارة عن مجموع المعارف الموجودة في الكتاب المدرسي، وبما أن المادة التي تعنى بالتربية على المواطنة في المناهج التربوية الجزائرية هي التربية المدنية فلقد اخترت كتاب التربية المدنية لسنة الرابعة متوسط لتحليل مضمونه لمعرفة ما إذا كانت المعارف و المعلومات المتوفرة في هذا الكتاب تخدم التربية على المواطنة و تساهم في إعداد التلميذ ليكون مواطناً فعالاً و مسؤولاً في مجتمعه و وطنه و بذلك تكمل دور كل من طرق التدريس و التقويم في المناهج.

و اختياري لهذه السنة لم يكن اعتباطياً أو عشوائياً و لكن لأنها تعتبر بمثابة مرحلة انتقالية من طور إلى آخر فحسب بيداغوجيا التدريس بالكفاءات المستخدمة في النظام التربوي الجزائري ففي هذه السنة يحصل التلميذ على كفاءة ختامية للمرحلة المتوسطة تسمح له بالانتقال إلى المرحلة الثانوية، كما يكون سن التلميذ ما بين 15 و 16 سنة و هذه المرحلة من النمو التي يسميها جون بياجى بمرحلة العمليات المجردة تتميز بخصوصيات اجتماعية تتمثل في نزوع الفرد إلى الاستقلالية، الحرية و الاعتماد على النفس و بناء شخصيته بناءً على تغير العقائد عن طريق الاتصال الذاتي، و يصبح العالم بالنسبة للفرد موحداً و ذا قوانين و تنظيمات و قواعد و تقسيمات و وظائف، و يتلاشى التمرکز حول الذات حيث ينطلق الفرد نحو الشعور بالتكامل الاجتماعي بينه و بين الآخرين بالإضافة إلى حلول معنى المساواة محل الخضوع لسلوك و توصيات الكبار.

أما من الناحية العقلية فتتميز هذه المرحلة بالتفكير التجريدي بدل التفكير الملموس و نمو و تطور المهارات العقلية العليا و الوسطى و هذه الخصوصيات تساعد التلميذ بأن يكون أكثر إدراكاً و تفهماً و تقبلاً للأمر و المعارف التي تتعلق بمركزه و أدواره في الحياة المستقبلية بما فيها

¹ اللجنة الوطنية للمناهج، مناهج السنة الرابعة من التعليم المتوسط، جويلية 2005، ص 5.

دوره كمواطن في دولته، بالإضافة إلى أنها تعتبر كمرحلة تحضيرية تسبق سن الرشد حيث لا يفصل التلميذ سوى سنتين ليصبح يتمتع بكامل حقوقه و واجباته كمواطن.

4-1 تحديد وحدة و فئات التحليل:

بالنسبة لوحدة التحليل فقد اخترت وحدة الفقرة فبعد الاطلاع و القراءات المتعددة للدروس الموجودة في كتاب التربية المدنية و المراد تحليل مضمونها وجدت أنه يتعذر استعمال الوحدات الصغيرة كالكلمة أو الجملة لأن المعنى لا يظهر من خلالها بل من خلال الفقرة.

أما بالنسبة للفئات فبعد الإطلاع على الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع وجدنا أنها تحدد عدة ميادين من المعارف يجب توفرها في البرامج التربوية التي تعنى بالتربية على المواطنة و ذلك ما ذكرناه سابقا في مضمون التربية على المواطنة، و هذه الميادين أو المجالات هي التي اتخذتها كفئات للتحليل، فموريس أنجرس يحدد ستة أصناف من الفئات يمكن استخدامها عادة في تحليل المحتوى و يعتبر المادة أو المواضيع المعالجة في الوثائق المراد تحليلها من بين هذه الأصناف¹، و بذلك تحصلنا على الفئات التالية:

- فئة الميدان السياسي.
- فئة الميدان الاجتماعي.
- فئة الميدان الثقافي.
- فئة الميدان المدني و الأخلاقي.
- فئة الميدان الاقتصادي.
- فئة الميدان البيئي.

4-2 عرض المحتوى الإجمالي للكتاب:

¹أنظر: موريس أنجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، تر: بوزيد صحراوي و آخرون، (الجزائر: دار القصة للنشر، 2004)، ص 278.

النسبة %	التكرار	ميدان المعرفة
41.56	330	السياسي
22.42	178	المدني الأخلاقي
6.67	53	الاجتماعي
5.80	46	الاقتصادي
20.15	160	الثقافي
3.40	27	البيئي
100	794	المجموع

-الجدول 46- ميادين المعرفة في كتاب التربية المدنية.

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة الفقرات التي خصصت للمعرفة السياسية هي التي تحتل الصدارة بنسبة 41.56% من مجمل المعارف الموجودة بالكتاب، يليها المعارف في الميدان المدني و الأخلاقي بنسبة 22.42% ثم في المرتبة الثالثة الميدان الثقافي بنسبة 20.15%.

و بهذا فإن السياسات التربوية في الجزائر تهدف من خلال برنامج التربية المدنية إلى تزويد التلميذ بالدرجة الأولى بمجموعة من المعارف في المجال السياسي و ذلك بالتركيز على مفهوم الدولة و مؤسساتها و دور هذه المؤسسات، و الحقوق السياسية للمواطن بالإضافة إلى معلومات عن المجتمع الدولي بما فيه من منظمات دولية و دورها على الصعيد العالمي.

ثم يأتي في الدرجة الثانية الاهتمام بالمجال المدني و الأخلاقي بالتركيز على الحقوق المدنية خاصة و قيم و أخلاقيات العيش معا و ذلك على عكس ما كان موجودا في التعليم الأساسي حيث يؤكد أحمد خالدي في دراسته أن كلمة مدنية كانت معكوسة بالفعل في القيم من حيث استحواذ مجال الحياة المدنية و الحس المدني على أكبر نسبة و بالتالي فالتربية المدنية في التعليم

الأساسي كان هدفها تكوين إنسان جزائري مدني و حضاري قابل للعيش في الحياة المدنية والاجتماعية في مقابل الحيز المخصص لقيم المواطنة¹.

و بعد المجال السياسي و المدني يأتي المجال الثقافي الذي تم التركيز فيه على وسائل التكنولوجيا و الاتصال لما لها من الدور الكبير و الأثر الفعال في العالم الحالي، و هذا يؤكد تغير توجه السياسات التربوية من تربية مدنية تهدف إلى تكوين فرد جزائري متمدن إلى تربية مدنية تركز على المعارف التي تخدم مفهوم المواطنة و التربية على المواطنة بشكل عام و تهدف إلى تكوين المواطن الواعي و المسؤول.

¹ أنظر: أحمد خالدي، مناهج التربية المدنية و مفهوم المواطنة في المدرسة الجزائرية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة وهران، 2006، ص 129.

3-4 المعارف السياسية و إكساب التلميذ الثقافة السياسية التي تؤهله للمشاركة السياسية:

1-3-4 مجال الدولة:

المؤشرات	التكرار	النسبة %
تاريخ الدولة	14	7.87
بنية الدولة	13	7.30
مؤسسات الدولة و دورها	64	35.96
علاقات الدولة	05	2.81
مكانة الدولة	01	0.56
نظام الحكم	25	14.04
الدستور و القانون	38	21.35
واجبات و دور الدولة	18	10.11
المجموع	178	100

- الجدول 47- مدى توفر الكتاب على المعارف في مجال الدولة.

نلاحظ من خلال الجدول أن أكبر نسبة من المعارف في مجال الدولة و هي تمثل 35.96% قد خصصت لمؤسسات الدولة و دورها و بعدها الدستور و القانون بنسبة 21.35% ثم نظام الحكم بنسبة 14.04%.

و من هنا فإن برنامج التربية المدنية ركز في مجال الدولة من الميدان السياسي للمعرفة على مؤسسات الدولة التشريعية و التنفيذية و القضائية و الدور الذي تؤديه هذه المؤسسات باعتبارها الهيكل الذي يمثل الدولة و الذي يتواصل معه المواطن، ثم تم التركيز على الدستور والقانون اللذان يعتبران الإطار الحامي و المؤكد لكل حقوق المواطنة و واجباتها فبفضل الدستور و القانون يعرف

المواطن ما له و ما عليه فالدستور هو الذي يضبط العلاقة بين الدولة والمواطنين، ثم تم التطرق إلى نظام الحكم الذي تعمل وفقه الدولة و الذي ينظم و يسير كل هذه المؤسسات، و البقية من المعارف في مجال الدولة وزعت بشكل متوازي بين تاريخ و بنية الدولة و علاقاتها و مكانتها و واجباتها نحو المواطن، و المعارف في مجال الدولة في غاية الأهمية لبناء وتأسيس المواطنة الصحيحة و الفعالة حيث يتعرف التلميذ على الطرف الثاني من العقد الاجتماعي الذي تقوم عليه المواطنة و الذي يعتبر هو (أي التلميذ المواطن) الطرف الأول فيه " فمن خلال هذه المعارف ينمو فهم الطلاب للمبادئ و القيم التي بني عليها النظام القانوني، وتنمو عندهم من خلال هذه التربية:

- المعرفة بالقوانين من حيث عناصرها و وظائفها، و عملياتها، و أدوارها، و مبادئها (الحرية والعدالة و المساواة).

- المعرفة بالحكومة و نظام الحكم و حقوق المواطنة و مسؤولياتها في الديمقراطية الدستورية.

- الاتجاهات الإيجابية تجاه: القانون، و نظام العدالة، و المواطنة المسؤولة.

- الوقاية من الجنوح.

- الممارسة التطبيقية التي تعبر عن فهم النظام القانوني في مواقف الحياة اليومية"¹.

4-3-2 مجال المواطن:

¹ حسن شحاتة، مرجع سابق، ص 219.

المؤشرات	التكرار	النسبة %
الحقوق السياسية	31	77.5
الواجبات السياسية	09	22.5
دور المواطن	00	00
علاقته بمؤسسات الدولة	00	00
المجموع	40	100

- الجدول 48- مدى توفر الكتاب على المعارف في مجال المواطن.

نلاحظ من خلال الجدول أن كل المعارف تقريبا في مجال المواطن و هي تمثل نسبة 77.5% خصصت للحقوق السياسية أما ما تبقى من المعارف في هذا المجال و هي تمثل نسبة 22.5% فخصصت للواجبات السياسية.

و من هنا نجد أنه تم التركيز في البرنامج في هذا المجال على الحقوق السياسية مع تغييب دور المواطن وعلاقته بمؤسسات الدولة، و بذلك فبرنامج التربية المدنية لا يساهم بفعالية في تفعيل التربية على المواطنة في مجال المواطن فصحيح أن التعريف بالحقوق و الواجبات السياسية على أهمية بالغة إذ بفضلها يصبح المواطن مشاركا في الحياة السياسية و السلطة و بذلك يكتمل العقد الذي تقوم عليه المواطنة و يضمن المواطن عدم ضياع حقوقه الأخرى، لكن الأهم هو كيفية ممارسة هذه الحقوق و الواجبات من خلال دور المواطن فهذا هو الجانب الأهم لتكوين المواطن الفعال و المسؤول فمثلا ذكرت مؤسسات الدولة و دورها لكن لم يذكر دور المواطن اتجاه هذه المؤسسات و لا كيفية محاسبة و مساءلة هذه السلطات في حالة تقصيرها في أداء أدوارها، كما ذكرت حقوق الإنسان و خروقات حقوق الإنسان و المنظمات التي تحميها لكن لم يعرف التلميذ بدوره في المطالبة بهذه الحقوق و لا كيفية الاندماج و العمل في هذه المنظمات و لا شروط ذلك و لا القنوات التي تربط المواطن بهذه المنظمات، كما ذكر حق الانتخاب لكن لم يشرح للتلميذ المغزى

من الانتخاب فلم يعرّف التلميذ بأن المواطن بفضل الانتخاب يكون مشرعا يهدف من خلال مشاركته في وضع القوانين و التشريعات و الأنظمة إلى تطوير الدولة و تفعيل قدراتها المادية و المعنوية و البشرية من أجل مصلحته بالدرجة الأولى و من أجل الصالح العام، و لم يعرّف التلميذ بأن احترامه للقوانين و قيامه بالواجبات إنما يعبر عن شرعية السلطة السياسية و شرعية القوانين و الموجبات التي شارك في وضعها و التي تعبر عن إرادته.

فكأنما قدمت له المعارف بشكل مجرد عن الواقع و هذا ما يؤثر سلبا في التربية على المواطنة، و يخلق لنا مواطنا يمتلك المعارف لكن لا يستطيع ممارستها و تطبيقها.

3-3-4 مجال المجتمع الدولي:

المؤشرات	التكرار	النسبة %
المنظمات و الاتفاقيات الدولية	69	61.61
دور المنظمات الدولية	28	25
القضايا الدولية	14	12.50
موقف الدولة من القضايا الدولية	01	0.89
المجموع	112	100

- الجدول 49- مدى توفر الكتاب على المعارف في مجال المجتمع الدولي.

نلاحظ من خلال الجدول أن أكبر نسبة من المعارف في مجال المجتمع الدولي قد خصصت إلى الاتفاقيات و المنظمات الدولية و هي تمثل نسبة 61.61% و تأتي بعدها نسبة المعارف التي خصصت إلى دور هذه المنظمات و هي تمثل 25%.

و بذلك فبرنامج التربية المدنية ركز في مجال المجتمع المدني على الاتفاقيات و المنظمات الدولية و دورها و ذلك لأهميتها في حماية و تأكيد حقوق الإنسان و المواطن و حل المشاكل

العالمية و نشر الأمن و السلام كما أن المعارف في هذا المجال تعمل على ترسيخ مفهوم المواطنة العالمية عند التلميذ و هو مفهوم جديد جاء مع ظهور العولمة و هو يقضي بتقبل التنوع و التعدد الثقافي و احترام الأقليات في العالم، بحيث يشعر كل مواطن أنه عضو ينتمي إلى المجتمع العالمي و يشارك فيه و له مكانته الخاصة فيه.

إلا أننا نلاحظ انعدام تقريبا المعارف فيما يخص موقف الدولة من القضايا الدولية فقد تم تعريف التلميذ ببعض القضايا العالمية كالسلام و الأمن العالميين و التعاون العالمي و التلوث البيئي في العالم... الخ لكن لم يذكر موقف الجزائر كدولة من هذه القضايا و لا الجهود التي تقوم بها لحل هذه القضايا و المشاكل.

4-3-4 المعارف في جميع مجالات الميدان السياسي:

المجالات	التكرار	النسبة %
بمجال الدولة	178	53.94
بمجال المواطن	40	12.12
بمجال المجتمع الدولي	112	33.94
المجموع	330	100

- الجدول 50- مدى توفر الكتاب على المعارف في الميدان السياسي.

من خلال الجدول نلاحظ أن أكبر نسبة من المعارف خصصت لمجال الدولة بنسبة 53.94% ثم يأتي بعدها مجال المجتمع الدولي بنسبة 33.94%.

و بذلك فبرنامج التربية المدنية يهدف من خلال المعارف المخصصة في الميدان السياسي إلى تعريف التلميذ بالدرجة الأولى بالدولة و مؤسساتها و هذا ما يؤكد اعتماد التوجه الاجتماعي في التربية القائم على ترسيخ أسبقية الدولة و الجماعة على الفرد و هذا ما يؤسس للمواطنة

المجتمعاتية التي تركز على: المجتمعاتية، الديمقراطية، خدمة المجتمع، التعاون الغيرية والحس الاجتماعي " و ذلك وفق التقسيم الذي أعطاه كل من دافيسون و آرثر (Davison et Arthur) من أن هناك أربع صور من المواطنة و هي: المحافظة التقليدية، و المواطنة المجتمعاتية و المواطنة غير ملتزمة و المواطنة الليبرالية (الحريانية) ¹ و بذلك فالبرنامج يهدف إلى خلق مواطنين يؤكدون على إبعاد المصالح الشخصية من أجل الصالح العام للمجتمع و يحاولون أن يوازنوا بين الخير الاجتماعي و الصالح الفردي الخاص.

4-4 المعارف في الميدان المدني و الأخلاقي و ترسيخ الحس و الخلق المدني:

النسبة %	التكرار	المؤشرات
48.32	86	الحقوق المدنية
03.37	06	الواجبات المدنية
22.47	40	القيم و أخلاقيات العيش معا
10.67	19	المجتمع المدني و دوره
15.17	27	معارف مدنية مختلفة
100	178	المجموع

- الجدول 51- مدى توفر الكتاب على المعارف في الميدان المدني و الأخلاقي.

نلاحظ من خلال الجدول أن أغلبية الفقرات في مجال المعرفة المدنية و هي تمثل نسبة 48.32% قد خصصت للحقوق المدنية و تأتي بعدها القيم و أخلاقيات العيش معا بنسبة 22.47% أما المجتمع المدني و دوره فقد خصصت له نسبة 10.67% فقط من مجموع المعرفة المدنية.

¹ مصطفى قاسم، مرجع سابق، ص 91.

و بالتالي فإن المعرفة في المجال المدني اهتمت أكثر بإبراز الحقوق المدنية و ذلك للمكانة التي تحتلها الحقوق المدنية في حياة الإنسان و المواطن فبالرجوع إلى السيرورة التاريخية للمواطنة نجد أن أول الحقوق التي طالب بها المواطن هي الحقوق السياسية و المدنية لذا سميت بالجيل الأول من الحقوق، و هذه الحقوق هي التي أسست للجيل الثاني من الحقوق: الاجتماعية والاقتصادية و الثقافية، كما يرجع سبب الاهتمام الواسع للبرنامج بهذا النوع من الحقوق إلى السياسة العامة للجزائر فكما نعرف أن الجزائر جديدة العهد بالنهج الليبرالي بعدما كانت تعتمد النظام الاشتراكي الذي كما ذكرنا سابقا لا يعطي أهمية كبيرة للحقوق السياسية و المدنية بل يركز على الحقوق من الجيل الثاني مع الاكتفاء ببعض الحقوق التي تضمن للإنسان كرامته و حرته و ذلك ما استلزم التأكيد على تعريف التلميذ أكثر بهذا النوع من الحقوق.

و من ناحية أخرى نجد أن البرنامج ركز بشكل متوسط على قيم و أخلاقيات العيش معا من تضامن و تعاون و احترام لحقوق الغير، و هذه المعارف و القيم على أهمية بالغة في تكوين المواطن الواعي و المتحضر المتمتع بالخلق المدني و الذي يستطيع العيش و التعايش مع الجماعة التي ينتمي إليها و يتعاطى مع أفراد مجتمعه بآداب و احترام و حسن السلوك و التعامل، مع اعتبار الكرامة الإنسانية و هذا ما يرسخ جوا عاما من التفاهم و الانسجام بين أعضاء الجسم الاجتماعي مما يقوي الروابط الاجتماعية و التماسك داخل المجتمع و يعزز روح و الولاء و الانتماء إلى الوطن.

و بذلك فبرنامج التربية المدنية يساهم في التربية على المواطنة بمجموع المعارف التي يقدمها للتلميذ في المجال المدني و الأخلاقي لكن هذه المعرفة تبقى ناقصة و غير فعالة بالدرجة المرغوب فيها لأنه لم يتطرق بالقدر الكافي إلى المجتمع المدني و مؤسساته و دوره في حياة المواطن وذلك رغم أهميته في تفعيل ممارسة المواطنة إذ يعد المجتمع المدني الرابط بين الدولة و المواطن و الذي يمارس ضغطا و تأثيرا يوازي سلطة الدولة من أجل إقرار حقوق و مصالح المواطن و ذلك من غير أي هدف للربح، كما أن هذه المعارف التي خصصت للمجتمع المدني تطرقت لنوعين فقط من

مؤسساته و هي الأحزاب السياسية و النقابات دون الأنواع الأخرى كالأندية و التعاونيات و الجمعيات، و هذا يعكس ما هو موجود في الواقع حيث تقل هذه الأنواع من الجمعيات في بلادنا لكن كان الأجدر تعريف التلميذ مواطن المستقبل بهذا النوع من الجمعيات ليفكر هو في إنشائها إن لم تكن موجودة في محيطه.

4-5 المعرفة في الميدان الاجتماعي و إدماج التلميذ في مجتمعه:

المؤشرات	التكرار	النسبة %
حقوق و حريات اجتماعية	28	52.83
واجبات اجتماعية	02	03.78
المجتمع بنيته و مقوماته	13	24.52
الانتماء	10	18.87
واقع و مشكلات المجتمع	00	00
المجموع	53	100

- الجدول 52- المعارف المتوفرة في الكتاب حول الميدان الاجتماعي.

نلاحظ من خلال الجدول أن أغلبية المعارف في الميدان الاجتماعي خصصت للحقوق والحريات الاجتماعية بنسبة 52.83% و تأتي بعدها المعارف التي خصصت لبنية المجتمع ومقوماته بنسبة 24.52% ثم الانتماء بنسبة 18.87%، و في المقابل فإن واقع المجتمع ومشكلاته لم تخصص له و لا فقرة.

و بالتالي فلقد ركز برنامج التربية المدنية في الميدان الاجتماعي على تعريف التلميذ بالحقوق و الحريات الاجتماعية بشكل واسع و بنية المجتمع و مقوماته بشكل قليل دون التطرق لواقع و ظروف المجتمع و مشكلاته و هذا ما يجعل التلميذ بعيدا عن أحداث و مجريات مجتمعه و بذلك متى خرج من المدرسة سيصطدم بالواقع المعاش و لن يستطيع الاندماج في هذا المجتمع مستقبلا، و

يؤكد ذلك كل من أنجل و أوكو (Engle et Ochoa) فلقد بينا عدم جدوى التعليم القائم على الحقائق غير مرتبطة بالحياة إذ يقولان " إن التعليم الذي يركز على حقائق منعزلة أو جامدة غالبا ما يكون غير مجد و أن هذه الحقائق قد تعود بالضرر على تحصيل الطالب و تنمية قدراته الفكرية، حيث هناك موضوع واحد مهم في التعليم هو الحياة بكل مظاهرها"¹، بالإضافة إلى عدم التركيز على الواجبات الاجتماعية و التي بفضلها يصبح المواطن فعالا في أسرته و مجتمعه و جماعته، و هذا ما يجعل المعرفة التي يقدمها البرنامج ناقصة ولا تكمل دور مكونات المنهاج الأخرى و النظام و المناخ المدرسيان من أجل إدماج التلميذ في مجتمعه و إكسابه الحس المدني الذي بفضلها سيصبح مواطنا فعالا في وطنه.

كما تطرق البرنامج في الميدان الاجتماعي إلى انتماءات المجتمع و الفرد الجزائري لكن الملاحظ هنا أنه تم معالجة و تقديم مبدأ الانتماء بمنظور مفهوم الأمة القديم قبل إعادة النظر فيه في الفكر السياسي الحديث حيث ذكرت الانتماءات اللغوية و الدينية و الجغرافية للمجتمع أي انتماء المجتمع الجزائري إلى الأمة العربية الإسلامية و المغرب العربي و دول إفريقيا و حوض البحر الأبيض المتوسط، و غيب معنى انتماء المواطن لهوية سياسية و قانونية تجسدها مؤسسة الدولة و هذا ما لا يخدم التربية على المواطنة وفق المفهوم الحديث للمواطنة، فصحيح أن الانتماءات المبنية على اللغة و الدين و العرق هي ضرورية و مهمة لجعل المواطن أكثر ارتباطا بوطنه لكن المواطنة في الفكر السياسي الحديث صهرت كل هذه الانتماءات في بوتقة واحدة ولكنها لم تتخلى عنها بل حافظت عليها و دمجتها و عليه أصبح المواطن ينتمي إلى الجماعة البشرية التي ارتبط معها بعقد قانوني كما ينتمي إلى الأرض التي تعيش عليها الجماعة و إلى هوية سياسية و قانونية تعرف بها الجماعة عن نفسها اتجاه الهويات الأخرى، و الانتماء بهذا المعنى هو الأهم لجعل التلميذ يستوعب مبادئ المواطنة الحديثة منذ الصغر.

4-6 المعارف في الميدان الاقتصادي و تفعيل دور المواطن في اقتصاد وطنه:

¹ مصطفى بن حيلس، مرجع سابق، ص 28.

المؤشرات	التكرار	النسبة %
الحقوق الاقتصادية	35	76.09
الواجبات الاقتصادية	01	02.17
العمل قيمه و قوانينه	09	19.57
الاستهلاك و الانتاج	01	02.17
الدخل	00	00
المجموع	46	100

- الجدول 53- مدى توفر الكتاب على المعارف في الميدان الاقتصادي.

نلاحظ من خلال الجدول استحواذ المعارف المخصصة للحقوق الاقتصادية على النسبة الأكبر من مجمل المعارف في المجال الاقتصادي و هي تمثل 76.09% و تأتي بعدها المعارف المخصصة للعمل قيمه و قوانينه بنسبة 19.57%.

و بذلك تم التركيز بشكل كبير على الحقوق الاقتصادية و بشكل أقل من ذلك على العمل و قيمه و قوانينه في ميدان المعرفة الاقتصادية نظرا لأهمية تعريف التلميذ بحقوقه كمواطن بالإضافة إلى أهمية العمل إذ يعد الركيزة التي يقوم عليها الاقتصاد و بالعمل يصبح المواطن فعالا في مجتمعه لكن الملاحظ هنا هو تناول موضوع العمل كوسيلة لكسب قوت العيش و إعالة المواطن لنفسه و عائلته بالدرجة الأولى حتى لا يصبح عالة على المجتمع دون التطرق إلى أهميته في بناء و تطوير الوطن و هذا ما يؤثر سلبا في التربية على المواطنة، فالمواطنة الصالحة و الفعالة تحتاج إلى مواطنين يقدرون أهمية العمل و يجتهدون فيه، يعرفون قوانينه و قيمه فيحترمون كل أنواع العمل كما يعملون على توفير تكافؤ الفرص في ميدان العمل خصوصا و أن الجزائر في الوقت الراهن اتجهت إلى سياسة اقتصاد السوق التي يطغى عليها مبدأ الربح السريع بكل الوسائل و تتغلب القيم المادية على المعنوية، و هنا يصبح تعريف التلميذ مواطن المستقبل بحقوقه الاقتصادية و بقيم العمل و

قوانينه في غاية الأهمية و ذلك لحماية حقوقه من الضياع و ليؤدي عمله بأمانة و مسؤولية دون اختراق حقوق الغير، لكن في المقابل نجد أن نسبة المعارف التي خصصت للواجبات الاقتصادية تكاد تكون معدومة و ذلك رغم أهميتها لتفعيل دور المواطن في تنمية اقتصاد بلاده و قد يرجع عدم التركيز هذا إلى طبيعة النظام الاقتصادي الجزائري فهي من الدول النفطية التي تعتمد على ريع البترول في بناء اقتصادها كما أن الدولة هي التي تضع كل السياسات و البرامج الاقتصادية و تتحكم فيها دون الرجوع أو الاعتماد على المواطن و هذا ما سينعكس سلبا على تطبيق مبادئ المواطنة التي تقرر بتمتع المواطن بالحقوق و قيامه بالواجبات على حد السواء بحيث يصبح عنصر فعال في جميع المجالات.

أما فيما يخص المعلومات و المعارف حول الدخل و الاستهلاك و الإنتاج فلم يهتم البرنامج كثيرا بها بل تكاد تكون معدومة هي الأخرى و هذا يخل كذلك بدور البرنامج في التربية على المواطنة حيث يجب توفير حد أدنى من المعلومات حول الواقع الاقتصادي للوطن كالدخل الوطني و الفردي و الاستهلاك و قيمه و حدوده و الإنتاج العام... الخ.

7-4 المعرفة في الميدان الثقافي و خلق المواطن المتمسك بثقافته و الذي يواكب تكنولوجيا العصر:

المؤشرات	التكرار	النسبة %
حقوق ثقافية	26	16.25
واجبات ثقافية	01	0.63
ثقافة المجتمع	13	8.12
العلم و التكنولوجيا و وسائل الاتصال	108	67.50
معارف ثقافية مختلفة	12	7.50
المجموع	160	100

- الجدول 54- مدى توفر الكتاب على المعارف في الميدان الثقافي.

نلاحظ من خلال الجدول أن أكبر نسبة من المعارف في الميدان الثقافي خصصت لمجال العلم و التكنولوجيا و وسائل الاتصال بنسبة 67.50% و تأتي بعدها الحقوق الثقافية بنسبة 16.25% ثم المعارف التي تخص ثقافة المجتمع (عادات تقاليد، قيم، دين ...) بنسبة 8.12%.

و منه فبرنامج التربية المدنية ركز في الميدان الثقافي على المعارف المتصلة بالعلوم والتكنولوجيا و وسائل الاتصال و دورها في المجتمع و ذلك تماشيا مع الثورة العلمية و التطور التكنولوجي بالأخص في الاتصال الحاصل و الذي يغزو العالم و يسيطر على جميع الميادين وهذا التوجه ليس بالجديد في جميع برامج النظام التربوي الجزائري حيث أن أمرية 76 المؤرخة في 16 أفريل 1976 - و هي المرجعية الأساسية المنظمة للتربية و التكوين في الجزائر - تحث على اعتماد التوجه العلمي و التكنولوجي في مجال التربية و التعليم " و كان هذا التوجه إلزاميا لأن روح العصر فرضته فكان على الجزائر لكي تلحق بالركب الحضاري أن تتبنى التوجه العلمي التكنولوجي الذي يعد الطريق الأول للخروج من منطقة التخلف و المعانات و اللحاق بركب التقنية و ذلك بتحقيق تنمية مستدامة ترفع من مستوى الشعب و تحقق طموحاته في الازدهار و الرقي و الحياة الكريمة"¹ فالمعارف في مجال العلوم و التكنولوجيا و الاتصال كانت و ما زالت ذات أهمية كبيرة في تكوين المواطن المستنير بالمعرفة و العلم حيث تعمل على تسهيل حياته و اندماجه في العالم الحديث و تزوده بالمعلومات و الخبرات اللازمة، بالإضافة إلى أن وسائل الاتصال و الإعلام الحديثة ساعدت في تأمين حق حرية الرأي و التعبير الذي يعد حق أساسي من حقوق المواطنة، فالانترنت مثلا: أتاحت للمواطن مجالا واسعا للإطلاع على المعلومة و إرسالها و استغلالها دون أي رقابة أو قيد من طرف السلطات، مما يجعله في تواصل دائم مع محيطه الخارجي سواء المحلي أو الوطني أو العالمي و هذا ما يساعده على تفعيل ممارسته لدوره كمواطن و ذلك بالإطلاع على الشؤون الداخلية و الخارجية لوطنه، فالاستغلال الأمثل للتكنولوجيا يسمح للمواطن أن يشهد تطورا نوعيا في جميع

¹ المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية، التوجهات الأساسية للنظام التربوي الجزائري، ص 41.

ميادين حياته و يفتح له آفاقا واسعة لتطوير و تنمية وطنه و هذا هو لب المواطنة المسؤولة و الفعالة، لكن للأسف يغيب في برنامج التربية المدنية ما يرسخ و يؤكد على أهمية هذه الفعالية حيث تكاد نسبة الواجبات الثقافية تكون معدومة مما يعني عدم تشجيع التلميذ مواطن المستقبل على تفعيل دوره في صنع و تطوير ثقافته و ثقافة مجتمعه.

8-4 المعرفة في الميدان البيئي و ضمان فعالية المواطن في حماية بيئته:

المؤشرات	التكرار	النسبة %
حقوق الفرد في بيئته	00	00
واجبات الفرد نحو البيئة	10	37.04
المعرفة البيئية	17	62.96
المجموع	27	100

- الجدول 55- مدى توفر الكتاب على المعارف في الميدان البيئي.

نلاحظ من خلال الجدول أن أكبر نسبة من المعارف في الميدان البيئي خصصت للمعارف المختلفة حول البيئة مثل التلوث و المحافظة على البيئة بنسبة 62.96% و الباقي من المعارف في هذا الميدان خصص لواجبات الفرد نحو بيئته بنسبة 37.04%.

لقد خصص درس واحد لموضوع البيئة كان بعنوان التكنولوجيا و البيئة عرف فيه التلميذ بأضرار التكنولوجيا على البيئة و أسباب التلوث و آثاره على الكائنات الحية و كيفية وأهمية المحافظة على البيئة و واجبات الفرد نحوها و هنا نجد أنه تم التركيز على الواجبات وذلك عكس

ميادين المعرفة الأخرى في الكتاب و هذا يرجع إلى الأهمية الكبرى لدور المواطن في الحفاظ على البيئة و حمايتها من التلوث فالدولة لا تستطيع فعل شيء لوحدتها حيال التلوث فمهما كانت سياساتها تدعم المحافظة على البيئة فإنها لن تجدي نفعا إذا كان المواطن لا يعمل على نظافة الحي الذي يسكن فيه و لا يساهم في حماية محيطه، و هذه المعارف رغم نسبتها القليلة إلا أنها تساهم في التربية على المواطنة و ذلك لأهمية البيئة بالنسبة للمواطن فهي تتعلق بأهم حقوق المواطنة و هو الحق في الحياة و الصحة الجيدة فبالحفاظة على البيئة نحمي حياتنا، "فالتربية البيئية تهدف إلى: تنمية الوعي بالبيئة و التحديات التي تواجهها، معرفة النظام البيئي وقضاياها و فهمها، اكتساب مهارات حل المشكلات البيئية، الاتجاه نحو الاهتمام بالبيئة و العمل نحو تحسين جودتها، و المشاركة و السلوك البيئي الايجابي، و هذه الأهداف تمثل المخرجات المطلوبة من المواطن البيئي الذي يحافظ على البيئة كمكان ملائم لحياة الإنسان و غيره من المخلوقات"¹.

¹ حسن شحاتة، مرجع سابق، ص 220.

5- مناقشة النتائج و الفرضيات:

بعد تحليلنا للجداول الخاصة بتقنية الاستمارة و جداول تقنية تحليل المحتوى يمكن الخروج بالنتائج التالية فيما يخص فرضيات البحث و بالتالي واقع التربية على المواطنة في المدرسة الجزائرية.

- فيما يخص النظام المدرسي وجدنا أنه يساهم بشكل كبير في تفعيل التربية على المواطنة من خلال تجسيد الإدارة و الأساتذة لقيم الديمقراطية فعلا و سلوكا، و فرض احترام القانون والعدالة في تطبيقه و تعويد التلميذ على المشاركة السياسية و حرية اتخاذ القرار و تحسيس التلميذ بالكرامة الإنسانية و الانتماء إلى المجتمع المدرسي و تنمية الروح الوطنية عنده:

حيث يعمل الأستاذ باستخدامه الأسلوب الديمقراطي لفرض النظام في القسم على تعزيز قيم الديمقراطية في نفوس التلاميذ إذ أن نسبة 84% من أفراد العينة يستخدمون الأسلوب الديمقراطي، كما أن احترام الأستاذ للقوانين المدرسية (84.67% من أفراد العينة يرتدون المئزر و 92.67% منهم لا ينشغلون بأمور أخرى أثناء التدريس) يساعد التلميذ على فهم واستيعاب ضرورة احترام القانون من منطلق أن القانون يطبق على الجميع و خصوصا و أن الأستاذ يعد قدوة للتلميذ، فيما يعمل جميع الفاعلين الاجتماعيين في المدرسة من مدير و أساتذة و أعوان الإدارة على تنمية الروح الوطنية عند التلميذ و ذلك بالمواظبة على المشاركة في تحية العلم يوميا.

بالإضافة إلى أن الإدارة تساهم في تهيئة التلميذ للمشاركة السياسية مستقبلا من خلال التأكيد على تعيين تلاميذ ممثلين للأقسام و فتح المجال لهم باختيار هذا الممثل و ذلك باستخدام القرعة الشرعية التي يشارك فيها جميع التلاميذ مما يعودهم على حرية الرأي و اتخاذ القرار والمشاركة فيه، " فعلى الفعل التربوي العمل على تمكين المتعلم بالوعي و المهارات اللازمة لدعم مكونات الديمقراطية على مستوى الفكر و الممارسة مثل التأكيد على حرية التعبير و التمكين من مهارات المشاركة في العمل العام و تكريس معنى تداول السلطة"¹.

- أما فيما يخص المناخ المدرسي فوجدنا أنه يساهم نسبيا في التربية على المواطنة و ليس بالدرجة الفعالة و الكبيرة.

● فعلى مستوى العلاقات نجد أنها تؤسس للحس و الخلق المدني و ذلك من خلال سيادة مبادئ الاحترام و التعاون بين جميع الأطراف في المدرسة مع استخدام الأسلوب الديمقراطي في التعامل مع التلاميذ الذي يعتمد على الحوار و المناقشة و حرية الرأي و التعبير حيث أن نسبة 99.33% من أفراد العينة يعاملون باحترام زملائهم الأساتذة و العمال و نسبة 97.33% منهم يعاملون التلاميذ باحترام، كما أن نسبة 86.67% من أفراد العينة أكدوا بأن المدير يستعمل الأسلوب الديمقراطي في التعامل مع التلاميذ، و هذا ما يساهم في ترسيخ أسس المواطنة الصالحة على المستوى الوجداني و السلوكي للتلميذ و التي ستسمح له بالاندماج في مجتمعه مستقبلا. " فالرابطة التي تشد الناس إلى بعضهم البعض و توحد صفوفهم هي مساهمتهم في تحقيق أهداف مشتركة لذا فإن على التربية الديمقراطية الاهتمام بتربية الناشئين على الحياة الجماعية المشتركة و من الوسائل الممكنة لذلك المدرسة التي تعتبر مجتمعا ديمقراطيا مصغرا و أن تعمل هذه المؤسسة التربوية على نشر التواصل و التفاهم بين أعضائها و طلابها"².

¹ أحمد يوسف سعد، " مفهوم و قضايا المواطنة في النصوص التعليمية بين منهجيات التمكين و محتويات التبعة"، عالم التربية 8، السنة الثالثة، (أكتوبر 2002)، ص 25.

² هاني محمود بني مصطفى، السياسات التربوية و النظام السياسي، (ط1، الأردن: دار جرير، 2007)، ص 57.

فالأستاذ يساهم في تنمية روح المواطنة من خلال تشجيع التلاميذ على حب الخير لبعضهم البعض و تلقينهم مبدأ الحفاظ على المدرسة و معاني المحبة و الأخوة و التسامح و ذلك بالتدخل في حل النزاعات الحاصلة بين التلاميذ لكنه من جهة أخرى يجد من وصول هذه المعاني بالدرجة المطلوبة و الفعالة بمنعهم من المشاركة في حل نزاعات زملائهم و بعدم تشجيعهم على حل مشاكل القسم حيث أن نسبة 58% من أفراد العينة لا يسمحون للتلاميذ بالمشاركة في حل النزاعات بين زملائهم، كما أن نسبة 48% منهم يتعاملون مع التلميذ على أنه فرد قاصر لا يتحمل المسؤولية و هذا ما يجد من فاعليته كفرد ينتمي إلى المجتمع المدرسي أو بالأحرى كمواطن في مدرسته مما سيؤثر على فاعليته كمواطن في المستقبل، فالمناخ المدرسي يعتبر نوع من الحياة الاجتماعية المصغرة التي تعكس ما هو موجود في المجتمع الكبير بما يوجد فيه من ممارسات و قيم و اتجاهات و بذلك فهي المكان المناسب و الأجدر لتعليم التلميذ مبادئ المواطنة الفعالة و المسؤولة من خلال السماح له بممارسة بعض المسؤوليات حسب قدراته الجسدية و العقلية مما يؤهله لأن يكون مواطناً مسؤولاً في المستقبل " فالمسؤولية الاجتماعية تتحقق بالمشاركة الاجتماعية الفعالة لذا فالنصوص الرسمية التربوية توصي منذ الحضنة أن يصبح الطفل فاعلاً في الجماعة المدرسية و يتحمل مسؤولياته وفق قدراته"¹.

● أما على مستوى الأنشطة اللاصفية، فقد وجدنا أنها لا تستأثر بالقدر الكافي من الاهتمام رغم أهميتها في تفعيل التربية على المواطنة من خلال فتح المجال للتلميذ لاكتساب المهارات العقلية و التشاركية و مهارات التفكير الناقد، و الاتصال و التواصل و التأثير و التأثر و الحوار و المناقشة و الدفاع عن الرأي و ذلك عن طريق الاحتكاك بأفراد آخرين و التواصل معهم والاستفادة منهم و المشاركة في إعداد هذه النشاطات، كما أن الحفلات التي تقام في المناسبات الوطنية تنمي الروح الوطنية عند التلميذ بالإضافة إلى نشاطات التضامن و ما إلى ذلك و ما تعلمه له من معاني التعاون و التضامن و العمل الجماعي، لكن كل هذا يبقى مرهوناً بمدى إقامة المدرسة و اهتمامها

¹ Jean le Gal، OPcit، p 146.

بهذه النشاطات، وكما وجدنا فإن هذه الأنشطة لا تفوز بقصب الاهتمام من طرف المدرسة حيث أن نسبة 50.57% من أفراد العينة أكدوا بأن المدرسة لا تقيم مجالس يشارك فيها كل من التلاميذ و الأولياء و الإدارة لحل مشاكل التلميذ و هنا يظهر عدم التكامل الوظيفي بين النظام و المناخ في المدرسة فالنظام يعمل على تعيين رؤساء للأقسام لكن المناخ لا يوفر الفرصة لهؤلاء الممثلين لأداء واجبهم، كما أن نسبة 73.33% من أفراد العينة أجابوا بأن المدرسة تقيم الحفلات في المناسبات الوطنية أحيانا و 40% منهم أن المدرسة لا تقيم حملات التضامن أبدا فيما أجابت نسبة 36.66% منهم أن المدرسة لا تقيم الندوات العلمية أبدا، أم فيما يخص النشاطات التي تؤسس للحس المدني مثل تنسيق الأعمال مع جمعيات المجتمع المدني من أجل الصالح العام فهي الأخرى لا تجد الاهتمام فقد أجابت نسبة 56.67% من أفراد العينة أن المدرسة لا تقيم مثل هذه النشاطات.

و لعل أهم أسباب عدم اهتمام المدرسة بالأنشطة اللاصفية يرجع إلى عدم اهتمام المدرء بها و اعتبارها أمورا ترفيهية يمكن الاستغناء عنها لصالح التحصيل الأكاديمي و هذا ما أدى إلى التقليل من دور و فاعلية المناخ المدرسي في التربية على المواطنة، لذا " يجب أن تدرك المدارس والقائمون على إدارتها و العمل فيها، و كذلك أولياء الأمور و القيادات التعليمية أهمية الأنشطة و التنظيمات المدرسية، و أنها جزء من مهمة و رسالة المدرسة، و أنها ليست ترفا بل جزءا أصيل من العملية التعليمية التربوية... حيث يجب أن لا ننسى أن من أهم المعوقات التي تحول دون قيام الأنشطة و التنظيمات المدرسية بأهدافها كما تؤكد الدراسات السابقة في هذا المجال هي عدم اقتناع المعلمين و الإدارة و القيادات التعليمية و أولياء الأمور بأهمية الأنشطة والتنظيمات المدرسية"¹

- أما فيما يتعلق بالمنهاج التربوي الذي يعد أهم ركيزة في العمل التربوي فهو كذلك يساهم بشكل نسبي في التربية على المواطنة:

¹ مصطفى قاسم، مرجع سابق، ص 238.

● طرائق التدريس: لقد أكد أفراد العينة استخدام طرائق التدريس التي تعتمد الحوار و المناقشة و تعامل الأستاذ مع التلاميذ بالمساواة مع مراعاته للفروق الفردية بينهم و تشجيعهم على العمل التعاوني و المنافسة حيث أن نسبة 88.67% من أفراد العينة يستعملون طريقة الحوار و المناقشة في التدريس و 42.27% منهم يربطون الدرس بالواقع اليومي للمجتمع فيما أكد 86.67% من أفراد العينة على الاهتمام بجميع التلاميذ.

و هذه الطرائق جميعا تساهم في التربية على المواطنة لما تقدمه للتلميذ من فرص لتعليم طرق الحوار و أساليبه و احترام رأي الآخر و حرية التعبير و الدفاع عن الرأي " حيث تبرز أهمية الحوار باعتباره إحدى أدوات الاتصال الذي يعد من المهارات الأساسية اللازمة في القرن الحادي و العشرين حيث يتوجب أن يتقن التلاميذ مهارات الحديث و الاستماع و الكتابة وكذلك مهارات العلاقات الإنسانية التي تمكنهم من العمل مع الآخرين كأعضاء في فريق و من حل الخلافات و النزاعات التي تقع عن طريق الحوار و التفاوض"¹ مما يسمح للتلميذ مواطن المستقبل بالاندماج في المجتمع مستقبلا بسهولة و ذلك بالتعرف على واقعه و مشاكله منذ الصغر، بالإضافة إلى اكتساب قيم العدالة و المساواة و الاحترام و معاني التضامن و التعاون و المنافسة الشريفة " و من ثمة فمن الأهمية بمكان أن يتحول المعلمون بطرق تدريسهم إلى طرق أكثر ديمقراطية تتيح للمتعلم دورا فاعلا و نشيطا في عملية التعلم، دورا لا يقل أهمية إن لم يكن يفوق دور المعلم، فتدعم المشاركة و الفاعلية و الإيجابية و تنمي لديه القيم و الميول الضرورية للديمقراطية و المواطنة الفعالة و تدعم مهارات التفكير الناقد و مهارات الاتصال و التفاعل و المراقبة و التأثير"².

لكن الواقع يفرض صعوبات و معيقات كثيرة تحد من فاعلية هذه الطرائق فحتى و إن أقر أفراد العينة استعمالها فإنهم أثناء الدراسة الميدانية أكدوا وجود صعوبات عدة على أرض الواقع تعرقل مهمتهم و من بين أهم هذه الصعوبات اكتظاظ الأقسام بالتلاميذ مما لا يسمح للأستاذ

¹ جبرائيل بشارة و سام عمر، مرجع سابق، ص 10.

² مصطفى قاسم، مرجع سابق، ص 236.

بتوزيع تدخلاته على جميع التلاميذ و استنزاف الحوار للوقت مما قد يؤثر على سير البرنامج، إثارة هذه الطرائق و خاصة الحوار و العمل التعاوني الجماعي داخل القسم للفوضى بين التلاميذ و صعوبة التحكم فيهم، هذا ما جعل الأساتذة يقللون من استخدام الحوار ويحصرن العمل التعاوني فقط في إنجاز المشاريع المنزلية التي تعرض فيما بعد في القسم، و بذلك تبقى طرائق التدريس ذات فعالية محدودة في تفعيل التربية على المواطنة فهي محكومة بظروف المدرسة و خاصة مشكل كثرة التلاميذ و قلة الوسائل.

● التقييم: يساهم التقييم بدرجة فعالة في التربية على المواطنة حيث وجدنا أن نسبة 78.67% من أفراد العينة يفضلون تدخل التلميذ بأسلوبه الخاص أثناء الإجابة مع استعمال الأفكار الجديدة هذا ما يجعل التلميذ يتجه إلى البحث و يستخدم قدراته العقلية أكثر مما سيكسبه المهارات العقلية العليا من تحليل و تركيب و تقويم و إبداع و اتخاذ المواقف من القضايا العامة، كما أن نسبة 92% من أفراد العينة يعاقبون التلاميذ على تأخرهم أو عدم القيام بالواجبات و هذا ما يعود التلميذ على الالتزام بالقيام بواجباته و تنظيم أعماله و وقته و هذا ما سيزيد من فعاليته كمواطن في المستقبل، بالإضافة إلى أن عدالة الأستاذ في التقييم تشجع التلميذ على المطالبة بحقوقه و عدم التنازل عنها و هذا ما سيخلق لنا المواطن المستنير الذي لا تهضم حقوقه و الذي يعرف كيفية الحصول عليها بالطرق السليمة حيث أن نسبة 90.67% من أفراد العينة يمنحون التلميذ العلامة المستحقة في حال ما إذا أخطئوا التقييم و ناقشهم التلميذ في الأمر.

● البرنامج التربوي: من خلال تحليل مضمون كتاب التربية المدنية للسنة الرابعة متوسط وجدنا أنه يتضمن جميع مجالات المعرفة التي ينبغي أن تتوفر في البرامج التي تعنى بالتربية على المواطنة و ذلك بنسب متفاوتة لكن رغم ذلك فإن هذا البرنامج التربوي يساهم بشكل متوسط نسبيا في التربية على المواطنة.

فمثلا في الميدان السياسي و هو يحوز على أعلى نسبة من مجموع المعارف في الكتاب بنسبة 41.56% نجد أن التركيز كان على مجال الدولة و مؤسساتها بنسبة 53.94% من

مجموع المعارف المخصصة للميدان السياسي في المقابل فقد خصص مجال المواطن ما نسبته 12.12% فقط و هذا ما يؤكد التوجه الاجتماعي في التربية في الجزائر على العموم و في التربية على المواطنة خاصة، هذا التوجه القائم على أسبقية الجماعة على الفرد و هذا ما يؤسس للمواطنة المجتمعية التي تركز على: المجتمعية، الديمقراطية، خدمة المجتمع و أسبقية المصالح العامة على المصالح الخاصة، التعاون و الحس الاجتماعي كما أن هذه النسبة من المعارف التي خصصت لمجال المواطن كان الاهتمام فيها بالحقوق السياسية دون التطرق لدور المواطن في الحياة السياسية و الاجتماعية و هذا ما ينعكس سلبا على التربية على المواطنة.

أما في الميدان الاجتماعي فتم التركيز على الحقوق و الحريات الاجتماعية و بنية المجتمع و مقوماته دون التطرق لواقع المجتمع و ظروفه و هذا ما يجعل التلميذ بعيدا عن ما يحدث في المجتمع و يصعب عليه الاندماج فيه مستقبلا حيث سيصطدم بالواقع المعاش، و هذا يعني أن البرنامج هنا لا يكمل دور طرائق التدريس من أجل التربية على المواطنة التي يعمل من خلالها الأستاذ على ربط الدرس بالواقع اليومي للمجتمع.

في الميدان المدني الأخلاقي نجد أن البرنامج قد استوفى جوانب المعرفة في هذا الميدان المتعلقة بخلق المواطن الصالح الذي يعايش أفراد مجتمعه و يتواصل معهم و يحترم أخلاقيات العيش معا و يعرف حقوقه المدنية جيدا و يؤدي واجباته و هذا ما يكمل دور المناخ في تكييف التلميذ و تهيئته للعيش في وسط الجماعة، ما عدا مجال المجتمع المدني و دوره في حياة المواطن التي كانت المعارف المخصصة له محدودة مع اقتصرها على نوعين من مؤسسات المجتمع المدني وهي: الأحزاب و النقابات و لعل هذا يعكس ما هو موجود في واقع المجتمع الجزائري إذ يقل نشاط مثل هذه الجمعيات.

و بملاحظة الميدان الثقافي نجد أن المعارف فيه كانت تخدم التربية على المواطنة حيث قسمت المعارف فيه بشكل متوازي على المجالات التي يتضمنها من حقوق و واجبات ثقافية و

ثقافة المجتمع مع التركيز على العمل و المعرفة و التكنولوجيا و وسائل الاتصال و دورها في حياة المواطن.

و الميدان البيئي كانت معارفه تخدم التربية على المواطنة و ذلك بالتركيز على كيفية الحفاظ على البيئة و مشاكلها من تلوث و ما إلى ذلك.

أما الميدان الاقتصادي فنجد أن المعارف فيه اقتصرت على الحقوق الاقتصادية و العمل و قوانينه.

كما يلاحظ في جميع الميادين أن نسب المعارف التي خصصت للحقوق تفوق بكثير نسب المعارف التي خصصت للواجبات بل في بعض الميادين تكاد تكون الواجبات معدومة مثل الميدان الاقتصادي 2.17%، و هذا ما يخل بمسار التربية على المواطنة فالمواطنة هي أن يتمتع المواطن بحقوقه و يحرص على القيام بواجباته.

و بذلك فبرنامج التربية المدنية يساهم بدرجة نسبية في التربية على المواطنة و هذا ما أشارت إليه الباحثة راضية بوزيان في دراستها المدرسة وتنمية روح المواطنة عند التلميذ بقولها "إن الكتب المدرسية للمواد الاجتماعية تساهم في تكوين المواطنة بشكل متوسط نسبياً"¹.

و بالتالي نجد أن فرضيتنا التي إعتدناها في هذا البحث القائلة بأن المدرسة تساهم بجميع أنساقها في تفعيل التربية على المواطنة نجد أنها تحققت نسبياً و ذلك من خلال تحقق الفرضية الفرعية الأولى فالنظام المدرسي يساهم بشكل فعال في التربية على المواطنة، و التحقق النسبي للفرضيتين الثانية و الثالثة فالمناخ المدرسي و المنهاج التربوي يساهمان بشكل متوسط نسبياً في التربية على المواطنة.

¹ راضية بوزيان، " دور المؤسسة التعليمية في تكوين روح المواطنة في المدرسة الجزائرية - المدرسة الإكمالبة نموذجاً -"، مجلة علوم إنسانية 31، السنة الرابعة، [http://www.ULUM.ni]، نوفمبر 2006.

الختاتمة:

تعتبر المدرسة أداة المجتمع لتحقيق الأهداف التربوية المسطرة في النظام التربوي حيث تعمل على نقل ثقافة و قيم و معتقدات المجتمع إلى المتعلم و على تنمية الجانب الإدراكي و الانفعالي والوجداني في شخصيته كما تعمل على تكوين الاتجاهات الإيجابية في نفسه، و من هنا يأتي دور المدرسة في خلق المواطن الصالح و ذلك باعتبارها إحدى المؤسسات الرسمية التي توظفها السلطة السياسية لنشر القيم العليا التي تبتغيها عند الناشئة، كما أنها تمثل بنية اجتماعية و وسطا ثقافيا له تقاليده و أهدافه و فلسفته و قوانينه التي وضعت لتتماشى و تتفق مع ثقافة و أهداف و فلسفة المجتمع الكبير كما أنها جزء من هذا الأخير تتفاعل فيه و معه و تؤثر فيه و تتأثر به، بالإضافة إلى أن المقررات الدراسية إلزامية و يدرسها كافة التلاميذ الذين يقضون فيها فترة زمنية طويلة تعد من أخصب مراحل عمر المتعلم. لذا فلا ريب أن تكون المدرسة هي أجدر الأوساط بتربية الناشئة على المواطنة و أجداهها في تكريس مفهومها و قيمها عبر ما تقدمه للتلميذ من المعارف التي يتضمنها المنهاج التربوي و ما يتم تناقله من قيم و سلوكيات في إطار العلاقات الاجتماعية القائمة في المناخ المدرسي و ما يتم تعلمه من انضباط و احترام للقوانين عبر النظام المدرسي بصفته الإطار المنظم للحياة المدرسية، فبمساهمة كل نسق من هذه الأنساق المدرسية في تفعيل التربية على المواطنة وبتساندها وظيفيا و بتظافر جهود جميع الفاعلين الاجتماعيين في المدرسة يتم تحقيق إحدى أهم الأهداف التربوية و هو تكوين المواطن الصالح الفعال و المسؤول.

و لذا ولدراسة واقع التربية على المواطنة في المدرسة الجزائرية فلقد ركزت على مدى مساهمة كل من النظام و المناخ المدرسيان و المنهاج التربوي في تفعيل التربية على المواطنة و قد خلصت في نهاية الدراسة إلى أن النظام المدرسي يساهم بشكل فعال في التربية على المواطنة أما المناخ المدرسي والمنهاج التربوية المدنية فإن مساهمتها كانت نسبية و متوسطة في تفعيل التربية على المواطنة، فبالنسبة للمناخ فيرجع سبب قلة تأثيره و مساهمته إلى عدم الاهتمام بالأنشطة اللاصفية و اعتبارها

بمجرد ترفيه يمكن الاستغناء عنه لصالح التحصيل الأكاديمي و هذا يرجع إلى عدم اهتمام المدراء و القائمين على التربية بهذا النوع من النشاطات و التنظيمات و التعاونيات المدرسية.

أما فيما يخص المنهاج فإن الصعوبات التي يواجهها الأستاذ في تطبيق طرائق التدريس التي تدعم مبادئ المواطنة من حوار و مناقشة و عمل جماعي تعاوني تعد من أهم الأسباب التي ساهمت في نقص تأثير و فاعلية المنهاج في التربية على المواطنة بالإضافة إلى أن برنامج التربية المدنية و هو البرنامج الذي يعنى بالتربية على المواطنة وجدنا أنه يفتقر إلى بعض المعارف و المعلومات التي تعد مهمة في إعداد المواطن و ذلك رغم توفر الكتاب على جميع ميادين المعرفة التي يجب أن يتضمنها البرنامج المعني بترسيخ قيم المواطنة.

و بهذه النتائج يمكن الخروج بالتوصيات و الاقتراحات التالية التي نأمل أن تكون ذات فائدة و أهمية من أجل تفعيل دور المدرسة في بناء المواطن الفعال و المسؤول:

- استخدام الديمقراطية في تسيير المؤسسة التعليمية و في التعامل مع التلاميذ و هذا من منطلق أن المجتمع الذي يرغب في تعميم قيم المواطنة و الديمقراطية هو ذلك الذي تتحول فيه المدرسة إلى مجتمع ديمقراطي حقيقي مصغر يتدرب فيه التلاميذ على ممارسة المواطنة و الحياة الاجتماعية الحقيقية التي تقوم على مسؤولية الفعل و الكلمة في جو مفعم بالديمقراطية و الاستقلالية و التضامن بشكل يجد فيه التلاميذ ما يشجعهم على هذه الممارسة حتى يألفها و يتعودها.
- الاهتمام بالنشاطات المدرسية كالاحتفالات في المناسبات الوطنية، و إقامة المنافسات الفكرية و الرياضية و الندوات العلمية و توفير كل الشروط لنجاحها و الاستفادة منها.
- إقامة الجمعيات و التعاونيات المدرسية، و توفير الدعم المادي و المعنوي لها.
- التركيز على إكساب التلاميذ المهارات العقلية و مهارات المشاركة و التفكير الناقد سواء عن طريق طرائق التدريس أو النشاطات اللاصفية و ذلك بإتاحة الفرصة لهم لعرض وجهات

- نظرهم حول المواضيع المطروحة للنقاش و تفسير أفكارهم و تبريرها و الدفاع عنها في جو من الحرية و الديمقراطية.
- تأسيس الأنشطة المدرسية القائمة على خدمة المجتمع و العمل التطوعي و التعاون في ذلك مع جمعيات المجتمع المدني.
 - تنظيم زيارات لمؤسسات الدولة و منشآتها و مقابلات مع أعيان و مسؤولي هذه المؤسسات، خصوصا أصحاب الصلة المباشرة بأمرور المواطنة و المواطن، بحيث يتعرف التلميذ على واقع الوطن و المجتمع.
 - تشجيع التلميذ على تحمل مسؤولياته و حل مشاكله من خلال إقامة مجالس يشارك فيها التلاميذ و الإدارة و حتى الأولياء لدراسة و حل مشاكل التلاميذ و الاستماع إلى تطلعاتهم.
 - فتح المجال أمام التلاميذ لحكم أنفسهم بمساعدة و توجيه كل من الأساتذة و المدير، و لم لا إن كان من الممكن إقامة شبه الحكومة المدرسية يسيرها التلاميذ و يتعلمون من خلالها ممارسة المواطنة و الديمقراطية.
 - تحسين برنامج التربية المدنية بالتركيز أكثر على قيم و مبادئ المواطنة و خصوصا الواجبات التي كانت مغيبة في جميع الميادين من المعرفة في الكتاب تقريبا و ربط هذا البرنامج بالواقع اليومي للمجتمع مع التركيز على تعريف التلميذ بدوره كمواطن و كيفية ممارسة هذا الدور.
 - و في الأخير ما يمكن قوله أن هذا الموضوع أي التربية على المواطنة لا يزال واسعاً و خصباً يحتاج إلى الدراسة و البحث و التنقيب أكثر فيه و ذلك لأهميته، فهذا البحث لم يشمل سوى جانب منه و لم يتطرق إلا لدور مؤسسة واحدة من مؤسسات النظام التربوي فما هو دور كل من الأسرة و جماعة الرفاق و المجتمع المدني و وسائل الإعلام و حتى دور العبادة في التأكيد و ترسيخ قيم المواطنة.

1-المراجع:*باللغة العربية:

- 1- أبو جاد و صلاح محمد علي، سيكولوجية التنشئة الاجتماعية، ط1، الأردن: دار المسيرة، 1998.
- 2- أوجيه فيليب، التربية من أجل الديمقراطية، تر: أنطون حمصي، دط، تونس: المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم، 1996.
- 3- أحمد رشوان حسين عبد الحميد، الديمقراطية و الحرية و حقوق الإنسان، دط، مصر: المكتب الجامعي الحديث، 2006.
- 4- إيبرلي دون إي، بناء مجتمع من المواطنين، تر، هشام عبد الله، ط1، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 2003.
- 5- الدائم عبد الله و آخرون، التربية و التنوير في تنمية المجتمع العربي، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.
- 6- الكواري علي خليفة و آخرون، المواطنة و الديمقراطية في البلدان العربية، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.
- 7- العكره أدونيس، التربية على المواطنة و شروطها في الدول المتجهة نحو الديمقراطية، ط1، بيروت: دار الطليعة، 2007.
- 8- القادري أبو بكر و آخرون، الوطن و المواطنة و آفاق التنمية البشرية، دط، الرباط: مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، 2004.
- 9- الخوالدة محمد محمود، أسس بناء المناهج التربوية و تصميم الكتاب التعليمي، ط1، عمان: دار المسيرة، 2004.
- 10- إسماعيل قيرة و آخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.
- 11- بو الشعير سعيد، النظام السياسي الجزائري، ط2، الجزائر: دار الهدى، 1993.
- 12- بيلو روبير، المواطن و الدولة، تر: نهاد رضا، ط2، بيروت: منشورات عويدات، 1977.

- 13- بني مصطفى هاني محمود، السياسات التربوية و النظام السياسي، ط1، عمان: دار جرير، 2007.
- 14- دبله عبد العالي، الدولة الجزائرية الحديثة الاقتصاد و المجتمع و السياسة، ط1، الجزائر: دار الفجر، 2004.
- 15- داوسن ريتشارد و آخرون، التنشئة السياسية، تر: مصطفى عبد الله و محمد الزاهي، ط2، ليبيا: جامعة قار يونس، 1998.
- 16- حثروي محمد صالح، المدخل إلى التدريس بالكفاءات، دط، الجزائر: دار الهدى، 2002.
- 17- ليلة علي، المجتمع المدني العربي قضايا المواطنة و حقوق الإنسان، ط1، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 2007.
- 18- لعبيدي العيد، مسالك في العمل التربوي، ط1، الجزائر: دار البصائر، 2008.
- 19- مبارك ربيع، التربية و التحديث، ط1، الرباط: دار الأمان، 2005.
- 20- موريس أنجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، تر: بوزيد صحراوي وآخرون، دط، الجزائر: دار القصبة، 2004.
- 21- محمد جواد رضا، الإصلاح التربوي العربي خارطة طريق، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.
- 22- مصباح عامر، التنشئة الاجتماعية و السلوك الإنحراقي لتلميذ المدرسة الثانوية، ط1، الجزائر: دار الأمة، 2003.
- 23- مراد فايز، علم الاجتماع التربوي بين التأليف و التدريس، ط1، الإسكندرية: دار الوفاء، 2003.
- 24- مرسي محمد منير، الإدارة المدرسية الحديثة، ط2، مصر: عالم الكتب، 2001.
- 25- ناجي عبد النور، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية، دط، قلمة: منشورات جامعة 8 ماي 1945، دس.
- 26- ناصر إبراهيم، علم الاجتماع التربوي، دط، عمان: دار الجيل، دس.
- 27- سالم رعد حافظ، التنشئة الاجتماعية و أثرها على السلوك السياسي، دط، عمان: دار وائل للنشر، دس.

- 28- فالوقي محمد هاشم، المناهج التعليمية مفهومها أسسها تنظيمها، دط، طرابلس: الجامعة المفتوحة، 1997.
- 29- فريجة نمر، فعالية المدرسة في التربية الوطنية، ط1، بيروت: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، 2002.
- 30- قاسم مصطفى، التعليم و المواطنة واقع التربية المدنية في المدرسة المصرية، ط1، القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2008.
- 31- شحاته حسن، تصميم المناهج و قيم التقدم في العالم العربي، ط1، مصر: الدار المصرية اللبنانية، 2008.
- 32- شتا السيد علي و الجولاني فادية عمر، علم الاجتماع التربوي، دط، مصر: مكتبة الإشعاع، 1997.

*باللغة الفرنسية:

- 33- Dominique Schnapper, Qu'est-ce que la citoyenneté? , 2^{ème} ed, Paris: Gallimard.
- 34- Galichet François, L'éducation à la citoyenneté, Paris: economica, 1998.
- 35- Le Gal jean, les droits de l'enfant à l'école pour une éducation à la citoyenneté, 1^{ère} ed, Bruscelles: De Boeck université, 2002.
- 36- Piajet jean, l'éducation morale à l'école de l'éducation du citoyen à l'éducation internationale, Paris: Anthropos, 1997.

2- القواميس:

*باللغة العربية:

37- أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منصور، لسان العرب، ط4، بيروت: دار صادر للطباعة و النشر، 2004.

*باللغة الفرنسية:

38- Dictionnaire des notions, encyclopedia universalis France, S.A, 2005.

39- Dictionnaire de Pédagogie, Paris: Bordas, 2000.

3-المجلات:

40- أويدر عبد الرزاق، " دور المدرسة في بناء المواطنة"، مجلة المري 8، الجزائر: المركز الوطني للوثائق التربوية، جوان 2007.

41- الرضي مسعود موسى، " أثر العولمة في المواطنة"، المجلة العربية للعلوم السياسية 19، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008.

42- الخميس مها عبد السلام، " فعالية موديلات لمفاهيم المشاركة المجتمعية في تنمية اتجاه التلاميذ نحو المواطنة"، عالم التربية 10، القاهرة: رابطة التربية الحديثة، ماي 2003.

43- بن حبيلس مصطفى، " التربية على المواطنة"، سلسلة من قضايا التربية 43، الجزائر: المركز الوطني للوثائق التربوية، 2006.

44- بشارة جبرائيل و عمار سام، " الحوار و إكساب التلاميذ مهاراته الحياتية"، مجلة المري 8، الجزائر: المركز الوطني للوثائق التربوية، جوان 2007.

45- سعد يوسف أحمد، " مفهوم و قضايا المواطنة في النصوص التعليمية بين منهجيات التمكين و محتويات التعبئة"، عالم التربية 8، القاهرة: رابطة التربية الحديثة، أكتوبر 2002.

46- عبد الستار هاني، " التربية على المواطنة دراسة تحليلية"، مستقبل التربية العربية 35، الإسكندرية: المركز العربي للتعليم و التنمية، أكتوبر 2004.

47- فرحاتي عمر، " التحول الديمقراطي في الجزائر بين النصوص الدستورية و الممارسة الميدانية"، مجلة العلوم الإنسانية 13، بسكرة: منشورات جامعة محمد خيضر، مارس 2008.

4- الرسائل الجامعية:

- 48- مغراوي لقمان، أزمة الهوية في السياسة التعليمية الجزائرية، (رسالة ماجستير غير منشورة) جامعة الجزائر، 2005.
- 49- فرحاتي عمر، إشكالية الديمقراطية في الجزائر، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الجزائر، 1992.
- 50- شاشوا نور الدين، الحقوق السياسية و المدنية و حمايتها في الجزائر، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة تلمسان، 2007.
- 51- خالد أحمد، مناهج التربية المدنية و مفهوم المواطنة في المدرسة الجزائرية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة وهران، 2006.

5- وثائق إلكترونية:

- 52- المحروقي ماجد، دور المناهج الدراسية في تحقيق أهداف تربية المواطنة، 2008، [http://www.albayan.com] (20 ديسمبر 2008).
- 53- بوزيان راضية، " دور المؤسسة التعليمية في تكوين روح المواطنة لدى التلاميذ"، مجلة علوم إنسانية 31، [http://www.ulum.nl] (نوفمبر 2006).
- 54- زيدان ليث، مفهوم المواطنة في النظام الديمقراطي (التربية المواطنة) 7 ديسمبر 2005، [http://www.pulpit.alwatanvoice.com] (13 نوفمبر 2008).
- 55- مجيد عبد الله، التربية المدنية أزمة الانتماء و المواطنة، (15 مارس 2009)، [http://www.ejtemay.com] (10 أوت 2009).
- 56- عادل فريد، البعث الوطني في مناهج الإصلاح، (30 ماي 2008)، [http://www.montada.fr] (21 مارس 2008).

6- وثائق تربوية:

-
- 57- اللجنة الوطنية للمناهج، الوثيقة المرافقة لمناهج مادة التربية المدنية للسنة الثالثة متوسط، 2005.
- 58- اللجنة الوطنية للمناهج، مناهج السنة الرابعة من التعليم المتوسط، 2005.
- 59- اللجنة الوطنية للمناهج، مناهج التربية الاجتماعية للطور الثاني أساسي، 1996.
- 60- اللجنة الوطنية للمناهج، مناهج التربية المدنية للطور الثاني أساسي 2001.
- 61- المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية، النظام التربوي في الجزائر.
- 62- المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية، التوجهات الأساسية للنظام التربوي في الجزائر.

العينة:

إن حجم مجتمع البحث المستهدف هو 840 أستاذ للطور المتوسط موزعين على 18 متوسطة موزعة هي الأخرى على الثلاث دوائر التي تتكون منها مدينة تلمسان و هي على التوالي: دائرة شتوان، دائرة تلمسان، دائرة منصوره.

و قد اعتمدت في ذلك على الأستاذ كوحدة إحصائية معتمدة في التعيين على العينة العنقودية و ذلك بأخذ عينة من مجتمع البحث عن طريق السحب بالصدفة لوحداث (عناقيد) تشمل كل واحدة منها على عدد من عناصر مجتمع البحث حيث نطلق من العناقيد الأكثر اتساعا إلى الأكثر ضيقا، فأخذت مجموع المتوسطات الموزعة على دوائر مدينة تلمسان و بالتالي قمت بالسحب العشوائي لسته متوسطات من مجموع 18 متوسطة أي بمعدل متوسطتين لكل دائرة وذلك حسب الإمكانيات المتوفرة و نظرا لبعض الصعوبات، أما حجم العينة فقد قدرته ب 150 أستاذ و ذلك لأنني ارتأيت أن عشر مجتمع البحث (أي 84 أستاذ) لن يكون كافيا و ممثلا لمجتمع البحث و خصوصا و أني استعملت تقنية الاستمارة في جمع البيانات.

تعريف مجال الدراسة:

- تمت الدراسة بمجموعة من متوسطات دوائر مدينة تلمسان و هي على التوالي:
- دائرة منصورة: - متوسطة بوهناق تقع في منطقة شبه حضرية ببلدية بوهناق.
 - متوسطة الخنساء تقع في منطقة حضرية ببلدية إمامة.
 - دائرة تلمسان: - متوسطة التميمي و هي تقع في منطقة حضرية ببلدية الكيفان.
 - متوسطة عويشة حاج سليمان و هي تقع كذلك في منطقة حضرية ببلدية تلمسان.
 - دائرة شتوان: - متوسطة مالك بن أنس و هي تعد من أكبر المتوسطات على مستوى الولاية و هي تقع في منطقة حضرية ببلدية شتوان.
 - متوسطة شيني أحمد و هي تقع في منطقة شبه حضرية ببلدية عين الدفلى.

مدة الدراسة:

بدأت الدراسة الميدانية في 03 ماي 2009 و انتهت في 6 جوان من نفس السنة.

- الاستمارة -

- السن:

- الجنس: ذكر أنثى

- المادة التي تدرسها:

1- ما نوع السلطة التي تطبقها لفرض النظام في القسم؟

ديمقراطية ديكتاتورية متراخية

2- هل تؤدي كل مسؤولياتك اتجاه التلميذ و المدرسة؟

نعم لا

3- هل ترتدي المنزر أثناء التدريس؟ نعم لا

4- هل تشغل بأمر أخرى أثناء التدريس كالتحدث بالهاتف؟

نعم لا

5- هل تشارك في تحية العلم مع التلاميذ؟ دائما أحيانا أبدا

6- هل يشارك أعوان الإدارة في تحية العلم؟ دائما أحيانا أبدا

7- هل يشارك المدير في تحية العلم؟ دائما أحيانا أبدا

- 8- هل تهتم الإدارة بتعيين تلميذ ليكون رئيساً للقسم و نواب له؟ نعم لا
- 9- كيف يتم انتخاب التلميذ رئيس القسم؟
- من طرف الأستاذ القرعة الشرعية و يشارك بها جميع التلاميذ
- القرعة التي يقوم بها بعض التلاميذ.
- 10- إذا حدثت مشكلة بين أحد الأساتذة أو أعوان الإدارة و بين التلاميذ ماذا يفعل المدير؟
- يتدخل لحل المشكلة لا يبالي بالأمر
- 11- و في حال ما إذا تدخل لحل المشكلة ماذا يكون موقفه؟
- يكون في صف الأستاذ ظالماً أو مظلوماً يطبق العدالة و القانون
- 12- هل تتعامل مع زملائك الأساتذة و عمال المدرسة باحترام؟ نعم لا
- 13- هل تتعامل مع التلاميذ باحترام؟ نعم لا
- 14- عند التعامل مع التلميذ هل تعامله على أساس أنه؟
- فرد واعي يتحمل المسؤولية فرد قاصر لا يتحمل المسؤولية
- 15- هل تشجع التلميذ على حل مشاكل القسم و المدرسة؟ نعم لا
- 16- إذا حدث نزاع بين التلاميذ هل؟ تتدخل لعله لا تبالي بالأمر
- 17- و هل تشرك التلاميذ الآخرين في حل هذا النزاع؟ نعم لا
- 18- هل تشجع التلاميذ على حب الخير لبعضهم البعض؟ نعم لا

19- هل تلقن التلاميذ مبدأ المحافظة على المدرسة و مرافقها و البيئة المدرسية؟

نعم لا

20- كيف يتعامل المدير مع التلاميذ؟ الديمقراطية التسلط التسبب

21- كيف يتعامل أعوان الإدارة مع التلاميذ؟ الديمقراطية التسلط

التسبب

22- هل تقوم المدرسة بإقامة مجالس يشارك فيها التلاميذ و الأولياء لطرح مشاكل التلاميذ؟

نعم لا

23- هل تقيم المدرسة حفلات في المناسبات الوطنية؟

دائما أحيانا أبدا

24- هل تنظم المدرسة حملات التضامن مع التلاميذ المحتاجين داخل المدرسة؟

دائما أحيانا أبدا

25- هل تقوم المدرسة بنشاطات التضامن الوطني؟

دائما أحيانا أبدا

26- هل تقوم المدرسة بنشاطات التضامن الدولي؟

دائما أحيانا أبدا

27- هل تقوم المدرسة في المنافسات الرياضية و المسابقات الفكرية على مستوى الولاية و

الوطن؟

دائماً أحيانا أبدا

28- هل تقوم المدرسة بإقامة ندوات علمية؟

دائماً أحيانا أبدا

29- خلال هذه الندوات هل يسمح للتلاميذ؟

ب طرح أسئلة فقط المناقشة و المشاركة بأرائهم الاستماع فقط

30- هل يحضر المدير و يشرف على هذه النشاطات في المدرسة؟

دائماً أحيانا أبدا

31- هل تقوم المدرسة بتنسيق بعض الأعمال مع جمعيات المجتمع المدني من أجل الصالح العام

كالحملات التوعوية أو الحفاظ على البيئة؟ نعم لا

32- ما هي طريقة التدريس التي تستعملها؟

التلقين و الحفظ الحوار و المناقشة التعليم الذاتي المستقل

33- عند إلقاء الدرس هل تربطه بالواقع اليومي للمجتمع؟ نعم لا

34- ما هي الفئة التي تهتمك أكثر في القسم؟

التلاميذ النجباء التلاميذ الضعفاء جميع التلاميذ

35- هل تأخذ بعين الاعتبار الفروقات الفردية بين التلاميذ؟

نعم لا

- 36- هل تشجع التلاميذ على المنافسة الدراسية؟ نعم لا
- 37- عند تكليف التلاميذ بإنجاز الأعمال داخل القسم أو في المنزل هل تطلب منهم العمل؟
جماعيا فرديا كلاهما
- 38- هل تشجع العمل التعاوني بين التلاميذ داخل القسم؟ نعم لا
- 39- أي نوع من الإجابة تفضل في الامتحانات؟
أن ترد لك بضاعتك تدخل التلميذ بأسلوبه في التعبير
- 40- إذا تأخر التلميذ عن أداء واجبه أو تخلى عن ذلك ما هي ردة فعلك؟
العقاب اللامبالاة
- 41- هل تعرف التلميذ بحقوقه؟ نعم لا
- 42- هل تعرف التلميذ بواجباته؟ نعم لا
- 43- إذا أخطأت أثناء التقويم و ناقشك التلميذ في الأمر، فهل تمنحه ما يستحق من نقاط؟
نعم لا
- 44- كيف تتعامل مع زمن حصة التدريس هل؟
تستغل كل الحصة للتدريس يضيع جزء من الوقت
- 45- البرنامج السنوي المسطر هل؟
تنتهي جميع الدروس فيه تحمل بعض الدروس

فهرس الجداول

الصفحة	رقم الجدول	عنوان الجدول
59	01	نوع السلطة التي يطبقها الأستاذ في القسم.
60	02	مدى التزام الأستاذ بالقيام بواجباته.
61	03	مدى ارتداء الأستاذ للمئزر.
62	04	مدى انشغال الأستاذ أثناء التدريس.
62	05	مدى مشاركة الأستاذ في رفع العلم.
63	06	مدى مشاركة أعوان الإدارة في رفع العلم.
63	07	مدى مشاركة المدير في رفع العلم.
64	08	مدى اهتمام إدارة المدرسة بتعيين رؤساء الأقسام.
65	09	طريقة انتخاب ممثل القسم.
66	10	رد فعل المدير في حال حدوث مشكلة بين التلاميذ و الأطراف الأخرى.
67	11	موقف المدير في حال تدخله لحل المشكلة.
69	12	مدى احترام الأستاذ لزملائه الأساتذة و العمال.
70	13	مدى احترام الأستاذ للتلاميذ.
71	14	مدى تأثير طريقة تعامل الأستاذ على التلميذ.

72	مدى تشجيع الأستاذ التلاميذ لحل مشاكل القسم.	15
73	مدى تدخل الأستاذ لحل النزاعات بين التلاميذ.	16
73	مدى إشراك الأستاذ للتلميذ في حل نزاعات زملائهم.	17
74	مدى تشجيع الأستاذ التلاميذ على حب الخير لبعضهم البعض.	18
75	مدى تلقين الأستاذ للتلميذ مبدأ المحافظة على المدرسة.	19
76	مدى ديمقراطية المدير في التعامل مع التلميذ.	20
77	مدى ديمقراطية أعوان الإدارة في التعامل مع التلميذ.	21
78	مدى إقامة المدرسة لمجالس يشارك فيها التلاميذ.	22
79	مدى إقامة الحفلات في المناسبات الوطنية.	23
80	مدى إقامة حملات التضامن المحلي مع التلاميذ.	24
81	مدى إقامة حملات التضامن الوطني في المدرسة.	25
82	مدى إقامة حملات التضامن الدولي في المدرسة.	26
83	مدى مشاركة المدرسة في المنافسات الرياضية و الفكرية.	27
84	مدى إقامة المدرسة للندوات العلمية.	28
85	مدى مشاركة التلاميذ في الندوات.	29
85	مدى اهتمام و حضور المدير للنشاطات المدرسية.	30

86	مدى تنسيق المدرسة الأعمال مع جمعيات المجتمع المدني.	31
90	طرائق التدريس التي يستعملها الأستاذ.	32
92	مدى ربط الأستاذ الدرس بالواقع اليومي للمجتمع.	33
93	فئة التلاميذ الأكثر اهتماما من طرف الأستاذ.	34
94	مدى الأخذ بعين الاعتبار الفروقات الفردية بين التلاميذ.	35
95	مدى تشجيع الأستاذ التلاميذ على المنافسة.	36
96	الطريقة التي يفضلها الأستاذ في العمل التعاوني بين التلاميذ.	37
97	مدى تشجيع الأستاذ العمل التعاوني بين التلاميذ.	38
98	طريقة الإجابة التي يفضلها الأستاذ.	39
99	مدى ضبط الأستاذ للتلميذ من أجل أداء واجباته.	40
100	مدى تعريف الأستاذ التلميذ بحقوقه.	41
101	مدى تعريف الأستاذ التلميذ بواجباته.	42
102	مدى عدالة الأستاذ أثناء التقويم.	43
103	مدى استغلال الأستاذ لزمان حصة التدريس.	44
103	مدى اهتمام الأستاذ بإنهاء البرنامج السنوي.	45
107	ميادين المعرفة في كتاب التربية المدنية.	46

109	مدى توفر الكتاب على المعارف في مجال الدولة.	47
111	مدى توفر الكتاب على المعارف في مجال المواطن.	48
112	مدى توفر الكتاب على المعارف في مجال المجتمع الدولي.	49
113	مدى توفر الكتاب على المعارف في الميدان السياسي.	50
114	مدى توفر الكتاب على المعارف في الميدان المدني و الأخلاقي.	51
116	المعارف المتوفرة في الكتاب حول الميدان الاجتماعي.	52
118	مدى توفر الكتاب على المعارف في الميدان الاقتصادي.	53
120	مدى توفر الكتاب على المعارف في الميدان الثقافي.	54
122	مدى توفر الكتاب على المعارف في الميدان البيئي.	55

- الفهرس -

01	مقدمة عامة
04	1- أهمية و أهداف البحث
06	2- الدراسات السابقة
12	3- الإشكالية
13	4- الفرضيات
14	5- المفاهيم الإجرائية
15	6- الإطار النظري
17	7- المنهج المتبع
18	8- محاور البحث

الفصل الأول: المواطنة، مفهومها، سيرورتها التاريخية، قيمها و مبادئها.

19	1 - السيرة التاريخية لمفهوم المواطنة
19	1-1 التعريف اللغوي للمواطنة
20	2-1 مفهوم المواطنة في العصور القديمة
21	3-1 مفهوم المواطنة في العصور الوسطى
22	4-1 إعادة اكتشاف و تطوير مفهوم المواطنة في عصر النهضة
25	5-1 المفهوم المعاصر للمواطنة
27	2- مبادئ و قيم المواطنة
27	1-2 مبادئ المواطنة
30	2-2 قيم المواطنة
33	3- تطور ممارسة المواطنة في الجزائر من خلال الدساتير
33	1-3 فترة الحكم البيلاكي
33	2-3 فترة الحكم الاستعماري
34	3-3 فترة ثورة التحرير
34	4-3 فترة ما بعد الاستقلال و اعتماد الحزب الواحد
35	5-3 اعتماد التعددية الحزبية

الفصل الثاني: التربية على المواطنة، مفهومها، أهميتها و مضمونها

- 38 1- علاقة التربية بالمواطنة
- 40 2- مفهوم التربية على المواطنة و أهميتها
- 40 1-2 مسميات مختلفة لمضمون واحد
- 42 2-2 تعريف التربية على المواطنة
- 44 3-2 أهمية التربية على المواطنة
- 46 3- مضمون التربية على المواطنة
- 50 4- طرائق تدريس التربية على المواطنة
- 53 5- الأهداف الخاصة بترسيخ قيم المواطنة في النظام التربوي الجزائري

الفصل الثالث: واقع التربية على المواطنة في الجزائر (دراسة ميدانية)

- 58 1- النظام المدرسي و دوره في التربية على المواطنة
- 68 2- المناخ المدرسي و دوره في التربية على المواطنة
- 88 3- المنهاج التربوي و دوره في التربية على المواطنة

105 4- البرنامج التربوي و دوره في التربية على المواطنة

124 5- مناقشة النتائج و الفرضيات

132 الخاتمة.

قائمة المراجع 135

الملاحق 141

فهرس الجرس داوول 147

الفهرس العرس ام 150